مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية

في الكتب الستة

إعداد

عبدالرحمن محمد عبد مشاقبة

المشرف

الدكتور سلطان سند العكايلة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

ايار ، ٢٠١١

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة) وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور سلطان سند العكايلة أستاذ الحديث النبوي وعلومه المشارك	مشرفاً	....
الدكتور باسم فيصل الجوابرة أستاذ الحديث النبوي وعلومه	عضواً	....
الدكتور عبدالكريم أحمد الوريكات أستاذ الحديث النبوي وعلومه المشارك	عضواً	....
الدكتور محمد أحمد الطوالبة أستاذ الحديث النبوي وعلومه (جامعة اليرموك)	عضواً	....

الإهداء . . .

إلى والديّ حفظهما الله . . .

إلى جميع أفراد عائلتي . . .

إلى المعتنين بسنة نبينا محمد ﷺ .

إلى كل محب لهذا العلم الشريف .

أهدي هذا الجهد المتواضع .

شكــر وتقديــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، وبعد :

فلا يسعني في هذا المقام بعد أن منَّ الله تعالى عليَّ من الانتهاء من إعداد هذه الدراسة إلا أن أتوجه بالشكر له سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعدُّ ولا تحصى ، وعلى منّه وكرمه أن أنهيت هذه الدراسة .

وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور سلطان سند العكايلة على ما قدم لي من نصائح غالية وتوجيهات مفيدة مبثوثة في ثنايا هذه الرسالة، وعلى ما منحني من وقته الثمين، مرشداً ومعلماً، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل على تفضلهم قبول مناقشة هذه الدراسة وتقويمها، وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل للدكتور أحمد عبدالله الذي فتح لي أبواب مكتبته مستفيداً منها، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما إن الشكر موصول للإخوة الدكتور علاء الدين عدوي وجميل أبو سارة، ومناف مريان. وإلى كل من قدّم يد العون لي في مراحل إعداد هذه الدراسة .

فهرس المحتويات

مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة

إعداد
عبدالرحمن محمد عبد مشاقبة

المشرف
الدكتور سلطان سند العكايلة

ملخص

تناولت هذه الدراسة مصطلح " شيخ" عند المحدثين وهو من مصطلحات أهل الجرح والتعديل، بينت فيها أهمية دراسة المصطلحات المتجاذبة بين الجرح والتعديل، إذ على معرفة المقصود منها يتوقف الحكم على كثير من الأحاديث، كما بينت فيها أثر قلة الرواية في الحكم على الراوي والمروي، وكانت هذه الدراسة قائمة على المناهج التالية : الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي . وجاءت في مقدمة وتمهيد وفصلين نظريين وقسم تطبيقي على نماذج من رواة الكتب الستة ممن قيل فيهم "شيخ"، بيّنت في المقدمة هدف الدراسة وأهميتها. ودرست في المبحث التمهيدي مصطلح "شيخ عند المحدثين واستعمالاته مفرداً ومركباً، والألفاظ ذات الصلة.

وتناولت في الفصل الأول مرتبة مصطلح "شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل بالدراسة والتحليل، مبيناً من عدها من ضمن مراتب التعديل، ومن عدها من ضمن ألفاظ الجرح، وبينت أثرة قلة الرواية في الحكم على الراوي والمروي، وكذلك درجة حديث من قيل فيه "شيخ"، أما الفصل الثاني فكان لبيان ضوابط التعامل مع رواية من قيل فيه "شيخ" خاصة عند التفرد، ثم كانت الدراسة التطبيقية على الكتب الستة، ثم كانت الخاتمة وعرضت فيها لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها خلال الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ خير البشرية أجمعين، وعلى آله وصحبه الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:-

فقد تقرّر عند أهل الحديث ونقاده أن رواة الأحاديث وناقليها ليسوا على درجة واحدة من العدالة والضبط، بل هم متفاوتون في ذلك، فبعضهم أحفظ من بعض، وبعضهم أضبط من بعض، وإذ تقرر ذلك، فإنه لا بدّ من إطلاق اللفظ المناسب والعبارة المناسبة على الراوي، ووضعه في مرتبته المناسبة في مراتب الجرح والتعديل.

والقارئ في كتب الرجال يجد أن نقاد الحديث المتقدمين لهم اصطلاحات كثيرة في بيان مراتب الرواة المتكلم فيهم، ويجد أيضاً أن هذه الألفاظ والاصطلاحات التي استعملها أئمة النقد في تعديل الرواة وجرحهم تتفاوت تبعاً لتفاوت الرواة أنفسهم في الأوصاف المعتبرة في قبول المرويات، وتتنوع هذه الألفاظ أيضاً وفقاً لمقاصد قائليها وتنوعهم.

وللذهبي عبارة من ذهب يشير فيها إلى ضرورة معرفة اصطلاح النقاد في عباراتهم التي يطلقونها، قال: " ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[١].

وكذلك للسخاوي عبارة مهمة – شدت من أزري في المضي قدماً في هذا البحث- إذ قال: " ... فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة؛ ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً، لكان حسناً، وقد كان شيخنا -أي الحافظ ابن حجر- يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم، لما عُرف من عباراتهم في غالب الأحوال ، وبقرائن تُرشِدُ إلى ذلك"[٢]

---

١ – الذهبي، محمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤١٢هـ، ص٨٢.

٢ – السخاوي، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ١١٤/٢.

ومن هذه المصطلحات التي تحتاج إلى بيان مصطلح " شيخ"، وأكثر من استخدم هذا المصطلح من النقاد الحافظ أبو حاتم الرازي فكان كثيراً ما يقول عندما يسأل عن راوٍ: "شيخ". والمطالع في تراجم هؤلاء الرجال يجد اختلافاً في أحكام النقاد عليهم فمنهم الثقة، ومنهم الصدوق، ومنهم الضعيف بسبب ضبطه، أو بسبب جهالته ومنهم من لا يوجد عندهم عليه كثير كلام. وهذا كله يستدعي معرفة مقصود العلماء من هذا اللفظ هل هو لفظ تعديل؟ أم لفظ تجريح؟ وفي أي مرتبة من مراتب الجرح والتعديل هو؟ لا سيما أن بعض من وُصف به روى لهم الشيخان في صحيحيهما. أم أنه لا علاقة لهذا المصطلح بألفاظ ومراتب الجرح والتعديل، وإنما يذكره العلماء للدلالة على مرويات الراوي من حيث عددها؟.

ولا شك في أن هذه الأمور مؤثرة في قبول الحديث أو رده، خاصة إن كان الراوي الذي قيل فيه "شيخ" مقلاً في الرواية وتفرد بالحديث الذي يرويه، وأيضاً كون هذا المصطلح أكثر ما صدر إنما صدر عن أبي حاتم الرازي، وهو من المتقدمين الذين هم العمدة في استعمال مصطلحات علم الحديث بوجه عام، ومصطلحات الجرح والتعديل بوجه خاص، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث. فرأيت أن أقوم بدراسة هذا المصطلح، دراسة علمية، محاولاً الوصول إلى قول فصل فيه، حسب ما يؤدي إليه اجتهادي، ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وتظهر أهمية هذا الموضوع، بما يلي :-

١. الوصول إلى خلاصة القول في مصطلح "شيخ"، ولا يخفى أهمية ذلك على طلبة العلم.
٢. تحرير مفهوم أو مقصود النقاد من هذا المصطلح ومدى استخدامهم له.
٣. بيان منهج العلماء في استخدامهم لهذا المصطلح، وبيان اضطرابهم إن وُجد.
٤. بيان موقف علماء الحديث في التعامل مع حديث الراوي الذي قيل فيه "شيخ" وخاصة في حال تفرده.
٥. بيان مدى إعمال علماء الحديث للقرائن حال حكمهم على الراوي والمروي، وأثرها في قبول تفرد من قيل فيه "شيخ".

وقد حاولت هذه الدراسة أن تجيب على الأسئلة التالية :-

- من اشهر من استخدم هذا المصطلح؟
- ما هو مقصود العلماء من استخدامهم له؟
- هل هذا المصطلح يعد ضمن مراتب الجرح والتعديل أم لا؟ وهل يصنّفه العلماء ضمن مراتب التعديل أم التجريح؟
- هل الرواة الذين قيل فيهم هذا المصطلح في مرتبة واحدة من مراتب الجرح والتعديل؟ أم هم في عدة مراتب؟
- هل لهذا المصطلح علاقة بحجم مرويات الراوي؟
- هل للقرائن أثر في الحكم على حديث الراوي الذي قيل فيه "شيخ"
- هل فرّق العلماء حال حكمهم على الحديث بين الحكم العام على الراوي، والحكم عليه في حديث بعينه؟

منهج البحث .

اقتضت طبيعة الدراسة في هذه البحث، إتباع المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء تراجم من قيل فيه "شيخ" من رواة الكتب الستة، للوصول إلى حكم فاصلٍ، ثم استخدام المنهجين التحليلي والنقدي عند دراسة هؤلاء الرواة ودراسة مروياتهم، للوصول إلى القول الفصل فيهم حسب ما أدى إليه اجتهادي، مستعيناً بذلك بأقوال أهل العلم من المختصين.

كما اتّبعت الأسلوب العملي والعلمي الآتي في جمع وتوثيق المادة والنصوص العلمية الواردة في الرسالة :

- قمت بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في هذا البحث، وعزوها إلى مصادرها الأصلية – ما احتيج لذلك – مراعياً تقديم الصحيحين ثم بقية الكتب الستة، فإن لم يكن فيها، ذكرته من غيرها.
- توثيق أقوال العلماء من مصادرها الأصيلة، وعند عدم توفرها كان التوثيق من المصادر التي حفظت لنا أقوال العلماء.
- قمت بشرح بعض الألفاظ الغريبة مستعيناً بذلك بالكتب المختصة.
- قمت بعمل الفهارس الفنية التكميلية التالية:-
  - فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
  - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة وللآثار.
  - فهرس الأعلام المترجم لهم.

الدراسات السابقة .

بعد القراءة والبحث وسؤال أهل الاختصاص في هذا الموضوع، لم أجد دراسات تناولت بيان مقصود نقاد الحديث من هذا المصطلح بشكل مستقل، وإنما وجدت دراسات عامة لمصنفين معاصرين تحدثت عن شرح ألفاظ الجرح والتعديل وبيان مقصود العلماء منها، ويعود سبب ذلك – في نظري – كون هذا المصطلح يعدُّ جزئية صغيرة ضمن موضوع كلّي،
لذا تم اختيار هذا الموضوع لكي يكون بحثاً مستقلاً بذاته، ومن الدراسات التي وجدت أنها ذات صلة بموضوع البحث:-

١. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن اسماعيل المأربي، ط١، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩١م.

وقد ذكر هذا اللفظ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وذكر مرتبته عند ابن أبي حاتم وانه يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، وذكر أيضا أنها قد تأتي مفردة وقد تأتي مركبة، وجميع ما ذكره عن الموضوع لا يصل إلى صفحتين.

٢. كتب قواعد الجرح والتعديل بوجه عام إذ ذكرت جميعها هذه اللفظة ضمن مراتب الجرح والتعديل ولم تفردها بكتابة خاصة فيها.

خطة البحث .

اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى قسمين: أولهما قسم الدراسة النظرية. وثانيهما: قسم الدراسة التطبيقية، وخاتمة.
فأما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والأسئلة التي حاولت هذه الدراسة الإجابة عليها، ومنهج البحث في هذه الدراسة، والدراسات السابقة حولها.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وينتظمه فصلان.

الفصل الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين ومرتبته ضمن مراتب التجريح والتعديل، ودرجة حديثه، وفيه أربعة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين، واستعمالاته، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: معنى "شيخ" في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

الفرع الأول: معنى "شيخ" في اللغة.

الفرع الثاني: معنى "شيخ" في اصطلاح المحدثين.

المطلب الرابع: زيادة الـ" شيخ ".

المبحث الثاني: اعتبار أقوال العلماء جميعاً، ومعرفة القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه لمصطلح "شيخ"، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: رواة قيل في أحدهم "شيخ"، وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "ثقة".

المطلب الثاني: رواة قيل في أحدهم "شيخ" وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "مجهول" أو "ضعيف".

المطلب الثالث: القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه مصطلح "شيخ".

الفرع الأول: السياق.

الفرع الثاني: تصرف صاحبي الصحيح والترمذي بإخراجهم الحديث في مصنفاتهم من عدمه.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وتشمل دراسة عدد من رواة الكتب الستة ممن قيل فيهم "شيخ".

خاتمة : وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته التي توصلت إليها من خلال الدراسة .

وأخيراً فما أحسن اعتذار أبي هلال العسكري حين قال: "وأرجو أن أوافق الصواب، في جميع ما ضمنت في هذه الأبواب. وإن وجد في بعض فصوله خطل، أو تعرض فيه لزلل، أو تخلله خلل ، فغير بديع، ولا قبيح شنيع؛ لأن النقصان منوط بالإنسان لا يسلم منه...، والشيء إذا سلم جله، فقد حسن كله، وبالله التوفيق"[1].

وقول الأصفهاني أيضاً: "لا يزال المرء في فسحة من عقله ما لم يقل شعراً أو يُصنّف كتاباً؛ وقيل "من ألف فقد استهدف، فإن أحسن فقد استشرف، وإن أساء فقد استقذف"، وقيل "عرض بنات الصُلب على الخُطاب أسهل من عرض بنات الصدر على ذوي الألباب"[2].

وبعد، فهذه المسألة كان التنظير فيها دقيق، والتطبيق فيها صعب، والله المستعان. وحسبي أني بذلت جهدي، واستغرقت قدرتي، مع قلة في العلم، وفي الوقت، فإن أصبت فمن الله وحده، وله الحمد والشكر، وإن أخطأت في شيء فأستغفر الله العفو الغفور من ذلك.

١ – العسكري، أبو الهلال، ديوان المعاني، ١/١١١ وما بعدها.

٢ – الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، محاضرات الأدباء، ١/٦١.

القسم الأول:

الدراسة النظرية، وينتظمها فصلان.

الفصل الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين ومرتبته ضمن مراتب التجريح والتعديل، ودرجة حديثه، وفيه أربعة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين، واستعمالاته، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: معنى "شيخ" في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

المطلب الثاني: استعمالات مصطلح شيخ عند نقاد الحديث.

المطلب الثالث: دلالة مصطلح "شيخ" عند بعض أهل العلم.

المبحث الثاني: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" في مراتب التعديل، والذين عدوه من ألفاظ التجريح، وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" في مراتب التعديل.

المطلب الثاني: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" من ألفاظ التجريح.

المبحث الثالث: علاقة مصطلح "شيخ" بقلّة الرواية، وأثر قلّة الرواية في الحكم على الراوي، وعلى قبول مروياته ، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: أثر قلّة الرواية في الحكم على الراوي، وعلى قبول مروياته.

المطلب الثاني: علاقة مصطلح "شيخ" بقلة مرويات الراوي.

المطلب الثالث: علاقة مصطلح "شيخ" بمصطلح "مقبول" عند ابن حجر.

المبحث الرابع: حديث الراوي الذي قيل فيه "شيخ" ،درجته، وحكم مرتبته، وحجيته، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: المواضع التي ذكر ابن أبي حاتم فيها مصطلح "شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل

المطلب الثاني: بيان معنى (النظر) عند نقاد الحديث.

المطلب الثالث: درجة حديث من قيل فيه "شيخ".

المبحث الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين، واستعمالاته، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: معنى "شيخ" في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

الفرع الأول: معنى "شيخ" في اللغة.

الفرع الثاني: معنى "شيخ" في اصطلاح المحدثين.

المطلب الثاني: استعمالات مصطلح شيخ عند نقاد الحديث.

القسم الأول:- مصطلح نقدي يتعرض فيه لذكر مرتبة الراوي.

القسم الثاني:- مصطلح يستخدم للتعريف بالراوي.

القسم الثالث:- مصطلح دال على عبادة الراوي وصلاحه.

المطلب الثالث: دلالة مصطلح "شيخ" عند بعض أهل العلم.

الفرع الأول: معنى "شيخ" مفردة، من خلال كلام النقاد

الفرع الثاني: معنى "شيخ" من خلال كلام نقاد الحديث عن طبقات الرواة عن الأئمة المشهورين.

الفرع الثالث: لفظة "شويخ" عند المحدثين.

المبحث الأول: مصطلح "شيخ" عند المحدثين، واستعمالاته.

المطلب الأول: معنى "شيخ" في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

الفرع الأول: معنى "شيخ" في اللغة.

قال ابن فارس: "الشين والياء والخاء كلمة واحدة، وهي الشَّيخ. تقول: هو شيخٌ، وهو معروف، بيِّن الشَّيخوخة والشَّيَخ والتّشييخ"[١]. وجاء في تاج العروس للزَّبيدي في معنى شيخ: "من استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب"، وقال فيه أيضاً: "وتصغيره شُيَيْخ بالضم على الأصل وشِيَيْخ بالكسر على ما جوزوه في اليائي العين كبِيَيْت، وشويخ بالواو قليلة، بل أنكرها جماعة"[٢]. أما جمع شيخ فهو: أشياخ وشيخان وشيوخ يدل على ذلك قوله تعالى﴿ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ﴾ [٣] ولما ورد في السنة النبوية من قول ابن عباس (كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر)[٤]. وقال الزمخشري: "المشايخ ليست جمعاً لشيخ وتصلح أن تكون جمع الجمع"[٥].

وقد وردت كلمة شيخ في القرآن الكريم في أربعة مواضع هي قوله تعالى على لسان زوجة إبراهيم عليه السلام ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ ، وقوله تعالى على لسان اخوة يوسف ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾، وقوله تعالى على لسان الجاريتين اللتين سقى لهما موسى عليه السلام ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾، وقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ﴾[٦]، جاءت في هذه المواضع جميعها بالمعنى اللغوي حيث دلت على كبر السن.

---

١ – ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، ط١ـ اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ٣/١٨٢.

٢ – الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ١/١٨٢٢. وممن أنكرها الجوهري في كتابه الصحاح في اللغة، قال: "ولا تقل شويخ"، ١/٣٧٥. وتبعه الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، ص٣٥٤. وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٣/٣١.

٣ – سورة غافر الآية (٦٧).

٤ – البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله تعالى { فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا } تواب على العباد والتواب من الناس التائب من الذنب، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ ، ٢/١٧٩. وأنبه هنا أن "أشياخ" جمع قلة، و"شيوخ" جمع كثرة.

٥ – الزبيدي، تاج العروس، ١/١٨٢٢. ولم أجد كلامه في الكشاف له، فنقلته من تاج العروس.

٦ – هي على التوالي: سورة هود الآية (٧٢)، وسورة يوسف الآية (٧٨)، وسورة القصص الآية (٢٣)، وسورة غافر الآية (٦٧).

ومع ذلك فإن كلمة شيخ تطلق في بعض الأحيان على من يكثر علمه، وذلك لما ينبغي لــه من توقير واحترام، قال الأصفهاني: "يقال لمن طعن في السن: الشيخ، وقد يعبّر به فيما بيننا عمن يكثر علمه، لما كان من شأن الشيخ أن يكثر تجاربه ومعارفه"[١].

الفرع الثاني: معنى "شيخ" في اصطلاح المحدثين.

لم أجد في كتب المحدثين من قام بتعريف هذا المصطلح عندهم، ولكن وجدت أقوالاً لبعض العلماء تعليقاً على وصف بعض نقاد الحديث لبعض الرواة بالقول فيهم "شيخ"، تفيد في بيان المعنى المقصود بمصطلح " شيخ" عندهم، وقبل ذكر هذه المعاني لابد من ذكر استعمالات نقاد الحديث لهذا المصطلح.

---

١ – الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم ــ دمشق، ٥٦٠/١

المطلب الثاني: استعمالات مصطلح "شيخ" عند نقاد الحديث.

ينقسم استعمال نقاد الحديث لكلمة "شيخ" لقسمين: إما أن تستعمل مفردة أو مطلقة كأن يسأل الناقد عن راوٍ فيقول فيه: "شيخ" دون أن تقترن بكلمة أخرى. أو تستعمل مركبة أو مقيدة، كأن يقول الناقد عن راو يسأل عنه: شيخ ثقة، أو شيخ ضعيف، أو شيخ مجهول، وغيرها من المصطلحات المركبة.

وبالنظر إلى الاستخدام المركب لهذا المصطلح مقرونا مع غيره من المصطلحات والألفاظ، فإنه يمكننا تقسيم المصطلحات المركبة فيما يتصل بكلمة "شيخ" إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول:- مصطلح نقدي يتعرض فيه لذكر مرتبة الراوي، وتكون فيه كلمة "شيخ" مقرونة مع مصطلح آخر من مصطلحات النقد الحديثي، وهذا المصطلح المقترن بلفظة "شيخ" قد يكون من ألفاظ التعديل، وقد يكون من ألفاظ الجرح، ومن أمثلة ذلك:-

- إياس بن أبى تميمة أبو مخلد صاحب البصري، ... ، قال ابن أبي حاتم: عن عبد الله ابن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: قال أبي: إياس بن أبى تميمة **شيخ ثقة**[١].
- عبد الله بن محمد بن الربيع الكرماني العائذي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد الله بن محمد بن الربيع **شيخ ثقة صدوق مأمون**[٢].
- عبد المتعال بن طالب الأنصاري، ... ، قال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة عن عبدالمتعال بن طالب، فقال: **شيخ ثقة**[٣].
- وسُئل ابن معين عن إبراهيم بن أبي حية، فقال: **شيخ ثقة**[٤].
- إسحاق بن سويد بن هبيرة، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: **شيخ ثقة**[٥].
- جامع بن أبي راشد الكاهلي، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: **شيخ ثقة**[٦].

---

١ – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨١/٢.

٢ – انظر: المصدر نفسه، ١٦٢/٥.

٣ – انظر: المصدر نفسه، ٦٨/٦.

٤ – ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، تحقيق أحمد نور سيف، ١/ ٧٣.

٥ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١١٦/٣.

٦ – المصدر نفسه، ٥٥١/١.

- سعيد بن عبدالرحمن بن رقيش الأسدي، قال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة عن سعيد ابن عبدالرحمن بن رقيش فقال: **شيخ مديني ثقة**[١].
- إبراهيم بن الجعد، سمعت أبي يقول: هو **شيخ ضعيف الحديث**[٢].
- حماد بن الجعد، قال الآجري: سألت أبا داود، عن حماد بن الجعد، فقال: **شيخ ضعيف**، سمعت يحيى بن معين يقول: هو **شيخ ضعيف**[٣].
- عمر بن عبيد أبو حفص الخراز، وبسؤال ابن أبي حاتم لأبيه عنه، قال: هو **شيخ ضعيف الحديث**[٤].
- علي بن أبي ساره الشيباني الأزدي، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه، فقال: **شيخ ضعيف الحديث**[٥].
- سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، قال النسائي عقب حديث أخرجه من رواية سعيد: سعيد بن سلمة: **شيخ ضعيف**[٦].

وهناك غير هذه المصطلحات، مثل قولهم "شيخ صدوق" ، "شيخ مجهول" ، "شيخ جائز الحديث" وغيرها من المصطلحات والتي تكون فيها كلمة "شيخ" مقرونة مع كلمة أخرى من مصطلحات النقد الحديثي المعروفة، وتَتبع كلمة "شيخ" في معناها ورتبتها والحالة هذه للكلمة المقرونة معها، وعليها –أي الكلمة التي معها– يكون المعوّل في الحكم على الراوي عند من قال هذا المصطلح[٧].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩/٤. وهذا المصطلح المركب (شيخ ثقة) أكثر ما وجدته في كلام الإمام أحمد بن حنبل، انظر أمثلة على ذلك: ١٨١/١، ٢٤٦/١، ٢٦٨/١، ٥٢٦/١ ، وغيرها، وقد استخدمها أيضا ولكن بشكل قليل مقرونة بلفظ ضعيف أو متروك.

٢ – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩١/٢. والقائل سمعت أبي: هو ابن أبي حاتم.

٣ – أبو عبيد الآجري، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، ١/ ٣٢٠.

٤ – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٣/٦.

٥ – المصدر نفسه، ١٨٩/٦.

٦ – النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. ٢٥٨/٨. وغيرهم كثير.

٧ – ويرد هنا سؤال وهو: لماذا لم يقتصر الناقد على قوله في الراوي: ضعيف، أو ثقة أو صدوق وعدلِ إلى هذا التركيب؟ قلت: الإجابة هنا ليست مطردة وكل جملة تحتاج إلى تحليل، فقد يقصد بها المعنى اللغوي بأن يكون الراوي كبيراً في السن، أو أنه استخدمها بمعنى راوٍ أو رجل، وهكذا.

القسم الثاني:- مصطلح يستخدم للتعريف بالراوي بذكر بلده أو عائلته، ومن أمثلة ذلك:-

- إبراهيم بن سَعِيد، أبو إسحاق المدني، قال أبو داود: **شيخ من أهل المدينة،** ليس له كبير حديث[١].
- عبد الرحمن بن عطاء بن كعب سُئل أبو حاتم عنه، فقال: **شيخ مديني**[٢].
- عبيد الله بن زياد الهمداني، سُئل أبو حاتم عنه، فقال: **شيخ كوفي**[٣].
- عثمان بن فَرْقَد أبو معاذ، سُئل أبو حاتم عنه، فقال: **شيخ بصري**[٤].
- داود بن علي بن عبدالله، سُئل ابن معين عنه، فقال: **شيخ هاشمي، إنما يحدث بحديث واحد**[٥].
- سليمان بن كِنْدير، أبو صدقة العجلي، قال ابن حبان في ثقاته: يروي عن ابن عمر، روى عنه محمد بن مروان، **شيخ كوفي**[٦].

وهذه المصطلحات وأمثالها ليس المقصود بها - على الأغلب- نقد الراوي وبيان مكانته، بل بيان أن الناقد يعرف بوجود راو بهذا الاسم، ومن أي الأماكن هو، ولكن بدون ان يذكر لنا درجته ومنزلته في مراتب الجرح والتعديل؛ لخفاء حاله على هذا الناقد.

ومما يلحق بهذا النوع أيضاً قول الناقد في الراوي: شيخ لفلان، أو شيخٌ يروي عن فلان، وخاصة فيما إذا كان التلميذ معروفاً مشهوراً وشيخه ليس كذلك، فيعرف الشيخ بأن فلاناً الراوي المشهور من الرواة عنه، ومن أمثلة ذلك:-

- محمد بن عمرو اليافعي سُئل عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، فقالا: **شيخ لابن وهب**[٧].

---

١ - المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي،تهذيب الكمال في أسمال الرجال،٩٩/٢. ولم أجد هذه الترجمة في المطبوع من سؤالات الآجري لأبي داود.

٢ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٨/٥.

٣ - المصدر نفسه، ٣١٤/٥.

٤ - المصدر نفسه، ١٦٤/٦.

٥ - ابن معين، التاريخ، برواية الدارمي، ١٠٨/١.

٦ - ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق دائرة المعارف العثمانية، ٣٠٣/٤. وغيرهم كثير.

٧ - المصدر نفسه، ٣٢/٨.

- إبراهيم بن إسحاق: **شيخٌ يروي عن ابن جريج،** روى عنه وكيع بن الجراح، لست أعرفه ولا أباه[١].
- الحسن الكوفي **شيخ يروي عن ابن عباس،** روى عنه ليث بن أبي سليم لا أدري من هو ولا ابن من هو[٢].

القسم الثالث:- مصطلح دال على عبادة الراوي وصلاحه، وأكثر المصطلحات استخداما في هذه الحالة هو قول الناقد في راو من الرواة "شيخ صالح"، ومن أمثلة ذلك:-

- حجاج بن فرافصة الباهلي، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول حجاج ابن فرافصة **شيخ صالح متعبد**[٣].
- محمد بن يحيى بن حسان التنيسي أبو عبد الله، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال **شيخ صالح**[٤].
- قال الآجري: سمعت أبا داود سئل عن عثمان بن عثمان الغطفاني فقال: سمعت أحمد ابن حنبل يقول: هو **شيخ صالح**[٥].
- حبيب بن أَبي مرزوق الرَّقِّيّ، قَال هلال بن العلاء : **شيخ صالح** ، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات[٦].

١ – ابن حبان، الثقات، ٦٣/٨.

٢ – المصدر نفسه،١٢٦/٤. وأكثر من يوصفون بهذا الوصف نجد أن ابن حجر في تقريبه قد حكم عليهم بالجهالة.

٣ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٤/٣.

٤ – المصدر نفسه، ١٢٤/٨.

٥ – الآجري، سؤالاته لأبي داود، ٢٨٨/١.

٦ – المزي، تهذيب الكمال، ٣٩٦/٥.

وأبيّنّ هنا أن بعض أهل العلم بالحديث قد فرّقوا بين قول الناقد في الراوي "صالح" وبين قولهم فيه "صالح الحديث" فقال ابن حجر: " وقول الخليلي: إنه – أي أبا زكير – شيخ صالح: أراد به في دينه، لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة، والله أعلم "[١].

وجاء في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحنيني أن أبا زرعة قال عنه: صالح[٢]، فعلّق ابن حجر في تهذيبه على ذلك فقال: يعني في دينه لا في حديثه "[٣].

وبالنظر إلى الأقسام الثلاثة السابقة فيما يخص الاستعمال المركب، فما يعنينا في هذا البحث، القسم الأول منه دون القسمين الثاني والثالث وذلك كونه –أي القسم الأول– مصطلح نقدي، وكون القسم الثاني والثالث على **الأغلب** ليس لها تأثير في قبول مرويات الراوي أو ردها، وإن كانت تشير إلى حال الراوي ومكانته، فالراوي الذي نبحث في ترجمته ونجده يقال فيه: مديني أو كوفي فقط فهو بوجه عام غير معروف، وكذا إذا جاء في ترجمته انه عابد، وقد حذروا قديما من ذلك، فقال الإمام مالك رحمه الله تعالى: "لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه يعلن السفه وإن كان أروى الناس،وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنتُ لا أتهمه في الحديث، **وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث به**"[٤].

والذي يعنينا في هذه الدراسة بحثه هو لفظة "شيخ" مفردة غير مركبة، للوصول إلى نتيجة محددة في اطلاق النقاد لهذا المصطلح واستعمالاتهم له.

---

١ – ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ٢/٦٨٠. وانظر كلام الخليلي في أبي زكير في كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد ادريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ١/١٧٣.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٠٨.

٣ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، نشر دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ١/١٩٤. قلت: وهذا التفريق ليس موضع اتفاق بين علماء الحديث ولهم فيه تفصيل ليس هذا موضعه، ولكن أبيّن أن كلمة "صالح" إذا ما قرنت مع كلمة "شيخ" أو مع كلمة "متعبد" أو مع كلمة "عابد" فتكون آكد في الدلالة على أن المقصود هو عبادة الراوي وديانته، بخلاف فيما إذا كانت مفردة، والله أعلم.

٤ – انظر: الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ ، ص٤٠٣.

المطلب الثالث: دلالة مصطلح "شيخ" عند بعض أهل العلم.

وبعد هذا التقسيم لاستعمالات النقاد للمصطلح اذكر هنا معنى هذا المصطلح عند بعض أهل العلم من خلال تعليقات لهم على وصف بعض نقاد الحديث لبعض الرواة بالقول فيهم "شـيخ"، وهـذه المعاني هي:-

الفرع الأول: معنى "شيخ" مفردة، من خلال كلام النقاد.

المعنى الأول: أن من قيلت فيهم هم من مرتبة من ينظر في حديثهم.

قسّم علماء الحديث رواة الحديث النبوي لعدة مراتب، فهناك مرتبة الاحتجـاج، وهنـاك مرتبـة النظر، وهناك مرتبة الاعتبار، وهناك مرتبة الترك، وقد عدّ ابن أبي حـاتم الـرازي والحـافظ المزي من قيل فيه شيخ من أهل مرتبة النظر

- فقد قال ابن أبي حاتم عند ذكره لمراتب التعديل: وإذا قيل "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية[١]، والمرتبة الثانية هـي لمـن قيـل فيـه صدوق.
- ونصّ الحافظ جمال الدين المزي كما نقل عنه الزركشي في نكته على ابن الصلاح: أن صاحب هذا الوصف لا يحتج بما استقل به. قال الزركشي: قال الحـافظ جمـال الدين المزي: **المراد بقولهم "شيخ" أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً**[٢].

قلت: أي أنه ليس بمنزلة من يحتج بحديثه منفرداً، ولكن ينظر فيه. ولا بد هنا من بيـان معنى النظر في الحديث.

المقصود بمرتبة النظر:

أقول ابتداءً إن أحكام مراتب التعديل والجرح عند نقاد الحديث بوجه عام وعند ابن أبي حاتم بوجه خاص هي أربعة أحكام: حكم المرتبة الأولى، هو الاحتجاج، أما المرتبة الثانية فحكمها النظر، والمرتبة الثالثة حكمها الاعتبـار، والمرتبـة الرابعـة والأخيـرة فحكمها الترك.

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧/٢.

٢ – الزركشي، أبو عبدالله بدرالدين محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر(ت٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابـن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريج، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٤٣٤/٣.ولم أجد كلام المزي في التهذيب والتحفة.

والمقصود بالنظر: هو البحث في القرائن المحيطة في رواية هذا الراوي لحديث بعينه والمحتفة به، والتحقق من حفظ الراوي لهذا الحديث بعينه، دون الاكتفاء بوجود المتابعة والتي تكفي في اعتبار حديث الراوي.

والراوي الذي يُنظر في حديثه، ويصل الناقد من خلال القرائن أن الراوي قد حفظ حديثه وضبطه يقبل حديثه منفردا بخلاف من يعتبر حديثه إذا لا بد له من المتابعة[١]، والله أعلم.

المعنى الثاني: أن مَنْ قيلت فيه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية فقط.

فسَّر ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) لفظة "شيخ" عند أبي حاتم بأنه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية فقط، وذلك في مواضع عديدة من كتابه "بيان الوهم والإيهام"[٢].

- قال في طالب بن حُجير: سئل عنه الرازيان فقالا : شيخ. يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث ، أو أحاديث أخذت عنه[٣].

- قال في رده على الإشبيلي بقوله أن محمد بن عمرو شيخ: وقد جازف في قوله فيه: "شيخ"، فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفا بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: شيخ[٤].

---

١ – سيأتي مزيد بيان للمقصود بالنظر في الفصل الأول من هذه الرسالة.

٢ – قال محقق كتاب الكافي في علوم الحديث(ص ٢١٧) أن الزركشي في نكته على ابن الصلاح أقر ابن القطان فيما ذهب اليه، **وفيما قاله المحقق نظر**، **وبين العبارتين فرق واضح وليس هو بإقرار** إذ أن الزركشي في تنكيته عند هذه اللفظة ذكر قول المزي "أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً"، ثم ذكر كلام ابن القطان: "أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث، أو أحاديث أخذت عنه". ونص عبارة الزركشي يؤكد ذلك: (قال الحافظ جمال الدين المزي المراد بقولهم " شيخ " أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلا. وقال ابن القطان في الوهم والإيهام يعنون بذلك أنه ليس من طلبة العلم وإنما هو رجل اتفقت له رواية الحديث أو أحاديث أخذت عنه " ثم انتقل الزركشي لبيان معنى آخر.

٣ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٤٢/٢.

٤ – المصدر نفسه، ٢٨٢/٢، والقائل هنا محمد بن عمرو: شيخ هو الاشبيلي وليس أحداً من المتقدمين، ثم بينَ ابن القطان خطأ الاشبيلي في قوله هذا وبيَن من أين أتاه الخطأ، فقال: وأبو محمد لم ير في هذا الرجل القول بأنه شيخ، فإنهم لم يقولوا ذلك فيه فيما أعلم، وإنما رأى في كتاب ابن أبي حاتم سؤال أبي محمد إياه =

- وقال في بكر بن عمرو المعافري: روى عنه حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، ولا تعلم عدالته، وإنما هو من الشيوخ الذين لا يعرفون بالعلم، وإنما وقعت لهم روايات أخذت عنهم. بنحو ذلك وصفه أحمد بن حنبل، فإنه سئل عنه فقال: يروى عنه. وسئل عنه أبو حاتم فقال: شيخ[1].

- وقال في أبي حية بن قيس الوادعي: قال فيه ابن حنبل: " شيخ". ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث ، فأخذت عنه، وهم يقولون لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام[2].

- وقال في راو اسمه أبو العَنْبس: قال فيه أبو حاتم: "شيخ". وهو لفظ لا يعطى فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم[3].

ومع ذلك فإن لفظة "شيخ" عند ابن القطان لا تدل على ضعف من وُصف بها، إذ قال معلقاً على كلام عبد الحق الاشبيلي في حديث الصلاة بين ساريتين[4] وراويه عبدالحميد ابن محمود، حيث قال: "ليس عبدالحميد ممن يحتج بحديثه". فقال: "ولا أدري من أنبأه – أي الاشبيلي– بهذا؟ ولم أر أحداً ممن صنف في الضعفاء ذكره فيه، ونهاية ما يوجد فيه مما يوهم ضعفاً، قول أبي حاتم الرازي – وقد سئل عنه – : هو شيخ. وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه"[5].

=وأبا زرعة عنه، فقالا: هو شيخ لابن وهب. فهذا شيء آخر، ليس هو الذي ذكر، فإن لفظة شيخ لفظة مصطلح عليها كما تقدم، فأما لفظة شيخ لفلان، فإنه بمعنى آخر.

١ – المصدر السابق، ٣٦٥/٢.

٢ – المصدر نفسه، ٣٧٣/٢.

٣ – المصدر نفسه، ٤٨٧/٢. انظر المزيد من أقوال ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام: (٨٩/٢)، (٥٤/٣)، (١٠٠/٣–١٠١)، (٣٢٣/٣–٣٢٥).

٤ – الحديث أخرجه الترمذي، الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري، وفيه قول أنس رضي الله عنه: "كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ" وقال الترمذي: حديث أنس حديث حسن، حديث رقم ٢٢٩.

٥ – انظر: ابن القطان: بيان الوهم والإيهام، ٣٠٠/٣–٣٠١.

المعنى الثالث: أن الراوي الذي قيل فيه "شيخ" مُعدّل.

أي أن هذه العبارة من عبارات التعديل ولكن دون بيان مرتبتها من ضمن مراتب التعديل بالتحديد.

- قال الذهبي في مقدمة ميزانه: (ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: "محله الصدق"، ولا من قيل فيه: "لا بأس به"، ولا من قيل فيه: "هو شيخ" أو: "هو صالح الحديث"؛ فإن هذا باب تعديل)[١].

قلت: هذا مع العلم ان الذهبي بيّن أنه يذكر في كتابه الميزان كل من تُكلّم فيه بأدنى لين وبأقل تجريح، ومعنى كلامه أن الراوي الذي قيل فيه مصطلح من المصطلحات التي ذكرها في هذه العبارة لا يذكره في كتابه كون هذه العبارات تدل على التعديل عنده وعند مطلقيها.

- وقال الذهبي أيضاً في الميزان في ترجمة العباس بن الفضل العدني : "سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ؛ فقوله "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح؛ ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك؛ ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق؛ وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة"[٢].
- وقال في ترجمة إسحاق بن الفرات: "صدوق فقيه، ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثاً بشيء لا يدل، وهو قول أبي حاتم: شيخ، ليس بالمشهور"[٣].
- وأصرح من ذلك قوله في ترجمته لزيد بن واقد البصري: "وثقه أبو حاتم[٤]، والتوثيق من أعلى مراتب التعديل، وأبو حاتم إنما قال فيه "شيخ"[٥]

---

١ – الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة للنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١/ ٣– ٤. والمستقرئ للكتاب يجد رواه ذكرهم الذهبي لم يقل فيهم إلا "شيخ" ومع ذلك ذكرهم الذهبي في كتابه، انظر على سبيل المثال ترجمة رقم ١٢٩٠ و١٨٦١ و ٣٠٦٧ وقد يصلح هذا الموضوع لبحث يُكتب فيه لبيان مدى التزام الذهبي بشرطه، والله أعلم. وقريب من كلامه هذا كلامه في مقدمته للمغني.

٢ – المصدر نفسه، ٢/ ٣٨٥.

٣ – المصدر نفسه، ٩٥/١. ويدخل في هذا المعنى أيضاً من ذكر" شيخ" في مراتب التعديل عند من رتب ألفاظ الجرح والتعديل ووضعها في مراتب، وراجع المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الرسالة، وفيه مرتبة "شيخ" ضمن مراتب التعديل عند علماء الحديث.

٤ – انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٠٦/٢.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٧٤/٣.

ومن النقول المتقدمة عن الذهبي قد يظهر لمن ينظر فيها نوع تعارض بينها يحتاج إلى توفيق، ذلك انه ذكر في القول الأول أن "شيخ" من باب التعديل، وذكر في الموضع الثاني انها ليست عبارة توثيق. فأقول إن مرتبة التوثيق هي من أعلى مراتب التعديل، فقد يكون الراوي حاز على أدنى درجات التعديل، ولا يصل إلى درجة التوثيق التي هي من أعلى مراتب التعديل، وفرق أيضاً بين التوثيق والتعديل، فالتوثيق عدالة وضبط، وأما التعديل فعدالة فقط.

وإذا كانت النقول المتقدمة عن الذهبي تدل على أنه يرى أن لفظة "شيخ" هي لفظة تعديل، فإنه قد يعكّر على هذا الفهم عند بعض أهل العلم ما أورده الذهبي في ترجمته للوليد ابن كامل بن معاذ، وقد قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، قال الذهبي في ترجمته له: "ضعفه الأزدي، ومن قَبْلِه أبو حاتم"[٢]، وأبو حاتم إنما قال فيه شيخ.

وهذا يؤكد ما قلنا إن أفهام العلماء قد اختلفت في هذا المصطلح، مما يزيد من حاجتنا لدراسته خاصة أن الهيثمي قال في هذا الراوي (الوليد بن كامل): "وثقه ابن حبان، وأبو حاتم"[٣]. فنرى أن الذهبي قد عدها في هذا الراوي دالة على التضعيف، أما الهيثمي فعدّها عبارة توثيق[٤].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤/٩.

٢ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٤٤/٤. والعبارة قد يكون فيها تصحيف سماعي وزيادة حرف الجر (من) فتكون العبارة (ضعفه الأزدي وقَبِلَه أبو حاتم)، يدعم هذا أن الذهبي في تاريخ الإسلام له (٥٠٢/١٠) نقل تضعيف الأزدي، وقال: قال أبو حاتم: شيخ. وفي المغني (٣٥٦/١) نقل تضعيف الأزدي له ولم يشر إلى شيء عن أبي حاتم. ونقل في الكاشف تقوية ابن حبان له فقط (٣٥٤/٢). وأيضاً قال الدكتور بشار في تحقيقه لتهذيب الكمال (٧٠/٣١): "وذكر الذهبي أن أبا الفتح الأزدي ضعفه (الميزان : ٤ / الترجمة ٩٣٩٦)". وعبارة الدكتور بشار مأخوذة من الميزان للذهبي ولم يشر فيها إلى قوله (ومن قبله أبو حاتم)، والله أعلم.

٣ – الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤٥٣/١.

٤ – جاء في ترجمة الوليد بن كامل في تاريخ دمشق (٢٥٧/٦٣)، وفي تهذيب الكمال (٧٠/٣١) قول النسائي فيه: (كان من علية الناس، **بقية** وأصحابه يحملون عنه)، وتحرفت هذه العبارة عند ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٣٠/١١)، فقال: (كان من علية الناس، **ثقة** وأصحابه يحملون عنه) ولا أدري ممن التحريف، وأردت التنبيه عليه ليُعلم ذلك، وأيضاً رمز له المزي برمز أبي داود، أما ابن حجر فرمز له برمزي أبي داود والنسائي، ولم أر من نبّه عليه، ويحتاج لدراسة وبيان، ليس هذا موضعه.

المعنى الرابع: أن الراوي الذي قيل فيه "شيخ" مجهول.

ولم أجد هذا المعنى عند أحد من المتقدمين، ووجدته عند مؤلف كتاب "إقامة البرهان على ضعف حديث استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان" واسمه خالد أحمد المؤذن، فوضع في كتابه مبحثاً بعنوان: دلالة لفظة "شيخ" على جهالة حال الراوي، وذكر تحت هذا العنوان بعضاً من الأمثلة المتقدمة عن الذهبي والمزي وابن القطان، وكان قد قال: " فالراوي – أي الذي قيل فيه شيخ– لم يُعرف ضبطه عند الناقد بنص، ولا نشط هو لاستقراء مروياته واعتبارها، إذ ليس فيها ما يحثه على ذلك ككثرة الحديث أو علو الإسناد، فالراوي مجهول الحال عنده"[١].

قلت: المؤلف في بداية كلامه في كتابه المذكور كان قد قال: " وهذه اللفظة وإن كانت من ألفاظ التعديل، إلا أنها لا تفيد التوثيق، بل هي إلى الجرح اليسير أقرب، وإن لم تكن جرحا محققا عند من أطلقها"[٢]. وهذا تناقض منه، ثم إن الأمثلة التي ذكرها وقد ذكرت أكثرها فيما تقدم، لا تفيده فيما ذهب اليه، بل كلام الذهبي يدل على ان من قيلت فيه هو معدّل ولو كانت تدل على الجهالة عنده لذكر من قيل فيه شيخ في كتابه لأن الجهالة جرح في المحصلة.

وهناك كثير من الرواة قيل فيهم: "شيخ مجهول"[٣]، فما فائدة ذكر هذه العبارة إن كانت لفظة "شيخ" تفيد المعنى نفسه الذي تفيده لفظة "مجهول" ؟. وهناك أيضاً رواة كُثر قيل فيهم "شيخ ثقة"[٤]، فما فائدة هذا التوثيق إن كان الراوي مجهولاً ؟

ونخلص مما تقدم أيضاً إلى اختلاف العلماء في بيان مقصود النقاد من استخدامهم مصطلح شيخ. وكذلك اختلافهم في مرتبة مصطلح شيخ هل هي من مراتب التعديل؟ أم من مراتب التجريح؟ أم انه لا علاقة لها بمراتب الجرح والتعديل وإنما هي للدلالة على قلة مرويات الراوي وأنه ليس من أهل العلم ولا معتنيه.

---

١ – خالد أحمد المؤذن، إقامة البرهان على ضعف حديث استعينوا على انجاح حوائجكم بالكتمان، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني، راجعه وقدم له الشيخ مقبل الوادعي، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، ص٦٤ وما بعدها.

٢ – المصدر نفسه، ص٦١.

٣ – مثل قول ابي حاتم في زياد بن جارية التميمي في الجرح والتعديل، ٥٢٧/٣، وقوله في يحيى بن أبي صالح، ١٥٨/٦، وقوله كذلك في ريحان بن يزيد العامري، ٥١٧/٣. وغيرهم كثير ويمكن معرفة حجم ذلك بالبحث في الموسوعات من خلال الحاسوب.

٤ – تقدم ذكر أمثلة على ذلك.

ويظهر لنا أيضاً أن أغلب العلماء فسروا كلمة "شيخ" من خلال كلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ذلك أنهما أكثر من استخدم هذا المصطلح وخصوصا أبو حاتم.

ومن ثَمَّ فإن مصطلح "شيخ" من المصطلحات التي قال عنها بعض من رتّب مصطلحات الجرح والتعديل أو ذكرها: ما أشعر بالقرب من التجريح وهي أدنى مراتب التعديل[١]. فهي إذن متجاذبة بين الجرح والتعديل، وتحتاج لأجل ذلك للتحرير.

وقد أشار الحافظ الذهبي للحاجة إلى تحرير بعض عبارات التعديل والجرح، فقال: " ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة)[٢].

وقال ابن كثير: " ... وبين ذلك – أي بين أعلى عبارات تعديل الرواة وأدنى عبارات تجريحهم– أمور كثيرة يَعْسُر ضبْطُها،...، وثَمَّ اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها"[٣].

وقال السخاوي: "... فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة؛ ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً، لكان حسناً؛ وقد كان شيخنا –أي الحافظ ابن حجر– يلهج بذكر ذلك فما تيسر؛ والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم ، لما عُرِف من عباراتهم في غالب الأحوال ، وبقرائن تُرشِدُ إلى ذلك"[٤].

---

١ – سيأتي ذكر مرتبة شيخ في مراتب الجرح والتعديل في المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الرسالة.

٢ – الذهبي، الموقظة، ص٨٢.

٣ – ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، اختصار علوم الحديث، دار القبس، دمشق، ص٥٢.

ثم شرع يذكر بعض هذه العبارات والاصطلاحات الخاصة، وقال: والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك. والله الموفق.

٤ – السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ٢/١١٤.

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد في تحريرهما بعد أن ذكرا أن التعـــابير التي استعملها المتقدمون كلٌ حسب تعبيره وفهمه ومقصوده: " وهذا يدل من غير شـــك أن أهـــل العلم لم يتفقوا على تعابير بعينها في تلك الأعصر، مما يتعين -أي بسببه- دراسة ألفاظ كل عالم منهم على حدة وتحديد مراده من ألفاظه؛ وكثير مـــن هـــذه الألفـــاظ هـــي ألفـــاظ وصـــفية لا اصطلاحية"[١].

لما تقدم فإن كثيراً من مصطلحات نقاد الحديث وعباراتهم في الجرح والتعديل بحاجة إلـــى الوقوف على معانيها وبيان مقصود الناقد منها، إذ يوجد عبارات كثيرة يختلف معناها ومقـــصود قائلها بها من عالم إلى آخر، فمن المفيد والواجب على أهل الاختصاص معرفة معنى عبارة كـــل عالم ومصطلحه عنده، سواء أكان مصطلحه يوافق مصطلح الجمهور أو يخالفه والتنبيه على ما يقع له فيه.

---

١ - الأرناؤوط ومعروف، شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرســـالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م، ١/٤٣.

الفرع الثاني: معنى "شيخ" من خلال كلام نقاد الحديث عن طبقات الرواة عن الأئمة المشهورين.

للفظة "شيخ" أو "شيوخ" عند نقاد الحديث ممن تكلموا في طبقات الرواة معنىً غير ما تقدم من المعاني، والمستقرئ لكتب العلل وطبقات الرواة يجد دلالة ذلك.

وقد صاغ هذا المعنى عند نقاد الحديث ومعلّيه الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، فقال:" **إن الشيوخ -في اصطلاح أهل العلم- عبارة عمَّن دون الأئمة الحفَّاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره**"[١].

وممن أشار إلى هذا المعنى من المتقدمين الإمام أحمد بن حنبل إذ نقل عنه ابنه عبدالله أنه قال: "كان يحيى بن سعيد رجلاً رقيقاً فكان ربما بكى يعني إذا حدث. قال أبي: وما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن يعني في الحديث، هو صاحب هذا الشأن. فقلت له: ولا هشيم. فقال: **هشيم شيخ**، ما رأينا مثل يحيى، وجعل يرفع أمره جداً[٢]".

ونقل الإمام مسلم كلاماً لابن جريج عن رواية هشام بن بَهْرَام، قال مسلم: "فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقّت لأهل العراق ذات عرق[٣]، فليس منها واحد يثبت، وذلك أن ابن جريج قال في حديث أبي الزبير عن جابر: فأما رواية المُعَافَى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة، فليس بمستفيض عن المُعَافَى، إنما روى هشام بن بَهْرَام، **وهو شيخ من الشيوخ، ولا يُقرُّ الحديث بمثله إذا تفرد،...**"[٤].

وللبرديجي كلام في تقسيم الرواة إلى طبقات إذ قال في أصحاب قتادة: " شعبة وهشام الدَّسْتُوَائِي وسعيد بن أبي عَرُوبَة عن قتادة عن أنس صحيح، فإذا ورد عليك حديث لسعيد بن أبي عَرُوبَة عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وخالفه هشام وشعبة، حُكم لشعبة وهشام على سعيد، وإذا

---

١ – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ٦٥٨/٢، ثم ذكر بعد ذلك أن الأئمة يفرقون بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ، وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ، وستأتي الإشارة إليه عند الكلام عن ضوابط التعامل مع رواية من قيل فيه "شيخ".

٢ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، ١/ ٣٨٣.

٣ – أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب الحج، باب في المواقيت، ٥٤٢/١ حديث رقم ١٧٣٩. النسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب ميقات أهل العراق، ١٢٥/٥، حديث رقم ٢٦٥٦. وصححه الألباني.

٤ – مسلم بن الحجاج، التمييز، ٣٣/١.

روى حماد بن سلمة وهمام وأبان **ونحوهم من الشيوخ** عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ وخالف سعيداً أو هشاماً أو شعبة – فإن القول قول هشام وسعيد وشعبة على الانفراد. فإذا اتفق هؤلاء الأولون وهم همام وأبان وحماد على حديث مرفوع وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة وحده أو هشام وحده، أو سعيد وحده – توقف عن الحديث، لأن هؤلاء الثلاثة: شعبة وسعيد وهشام أثبت من همام وأبان وحماد"[١].

قال ابن رجب شارحاً كلام البرديجي: مراده أن الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شعبة وسعيد وهشام، **والشيوخ من أصحابه** مثل حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم[٢]. وبدأ ابن رجب بعد ذلك بذكر قول من يرجّح عند الاختلاف، وعند التفرد، وستأتي الإشارة إليه فيما يأتي.

ثم إن ابن رجب حين شرع يذكر مراتب الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف، ذكر أن أصحاب ثابت البناني، مع كثرتهم هم في ثلاثة طبقات، هي: طبقة الثقات، وطبقة الشيوخ، وطبقة الضعفاء والمتروكين[٣].

واذكر فيما يلي بعض الرواة ممن ذكر العلماء عند الترجمة لهم ما يدل تمييزهم بين الحفّاظ منهم وبين الشيوخ

- جاء في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أَبي حبيبة في تهذيب التهذيب "...، وقال الحربي: شيخ مدني صالح له فضل ولا أحسبه حافظاً"[٤].
- وقال العجلي في ثقاته: عبد الله بن أبي السفر كان ثقة، وكان من أصحاب الشعبي وهو في عداد الشيوخ[٥].
- وقال أيضاً: الأسود بن قيس كوفي تابعي ثقة حسن الحديث، سمع من جندب ابن عبدالله من أصحاب النبي ﷺ، وهو في عداد الشيوخ من كبار أصحاب سفيان[٦].

---

١ – ابن رجب، شرح العلل، ٦٩٥/٢.

٢ – المصدر نفسه، ٦٩٥/٢.

٣ – انظر: المصدر نفسه، ٦٩٠/٢–٦٩١.

٤ – ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، ٩٠/١.

٥ – العجلي، أحمد بن عبدالله بن صالح، معرفة الثقات، تحقيق عبد العليم البستوي، ٣٢/٢.

٦ – المصدر نفسه، ٢٢٨/١.

- وقال في ترجمة عياش العامري: ثقة، روى عن الأسود بن هلال، وهو في عداد الشيوخ، روى عنه الثوري[١].

والتراجم السابقة تدل على اعتماد العلماء على تقسيم الرواة إلى طبقات: طبقة الحفاظ، وطبقة الشيوخ، وطبقة الضعفاء والمتروكين، فهؤلاء جمع العجلي في كلامه عنهم بين كونهم ثقات، وهم مع ذلك من الشيوخ.

قلت: من كل ما سبق في هذا الفرع نجد أن لفظة "شيخ" أو "الشيوخ" في معرض الحديث عن طبقات الرواة عن إمام من الأئمة تأتي بمعنى: **الراوي الذي لم يصل إلى الدرجة العليا من الحفظ والضبط والإتقان والملازمة فيمن يروي عنه، وقد يكون مع ذلك ثقة، ولكن يكون غيره في الإمام الذي يروي عنه أوثق منه وأضبط لحديثه وأتقن.**

وهو بهذا المعنى قريب من معنى الجرح النسبي، وهو أن الناقد يُسأل أحياناً عن راو من الرواة مقروناً بغيره فيجيب على وفق ما سئل، فإن قُرن به عند السؤال من هو أوثق منه، فيجيب بأنه –أي الراوي المسؤول عنه– ضعيف، وإن قُرن به عند السؤال مع من هو أضعف منه، أجاب بأنه ثقة أو ما شابه.

---

١ – المصدر نفسه، ١٩٨/٢، وقال العجلي هذه العبارة: "ثقة، في عداد الشيوخ" في أكثر من ترجمة، منها: ٢١٢/١، ٢٦٥/١، ٣٦٢/١، ٣٦٧/١، ٣٧٣/١، ٣٧٧/١، وغيرها كثير، وهذا التراجم يُحتاج لدراستها في بحث مستقل.

الفرع الثالث: لفظة "شويخ" عند المحدثين[١].

استخدم نقاد الحديث هذا المصطلح ولكن بشكلٍ قليلٍ ، بل نـادر، ولِـمَ لـه مـن علاقـة بموضوع بحثنا، وجب التنبيه عليه وتوضيح الفرق بينه وبين مصطلحنا.

وبالنظر في تراجم من قيل فيهم شويخ تجد أنها لم تذكر مفردة، وإنما مركبة، مضاف إليها عبارة من عبارات الجرح أو التعديل، أو يقولها الناقد عند المقارنة بين راويـين، وللاختـصار فإني ذاكر ذلك كله في جدول، أذكر فيه اسم الراوي الذي قيل فيه "شويخ"، ومـا العبـارة التـي قيلت فيه، ومن قالها.

الرقم	اسم الراوي	العبارة التي قيلت فيه	القائل	من أخرج له من أصحاب الستة
١	داود بن سليمان بن حفص	شويخ كتبنا عنه بالثغر، صدوق.	النسائي	النسائي حديثاً واحداً ابن ماجه حديثين
٢	ديلم بن غزوان العبدي	قيل لأبي داود أيما أحب إليك هو أو هشام بن حسان قال هشام فوقه بكثير ثم قال ديلم شويخ. وقال فيه مرة: ثقة	أبو داود	ابن ماجه حديثاً واحداً فقط.
٣	صالح بن عدي بن أبي عمارة	شويخ صدوق.	النسائي	النسائي حديثاً واحداً
٤	ضمام بن إسماعيل بن مالك	لا بأس به شويخ.	ابن معين	البخاري في الأدب حديثاً واحداً
٥	عبيد بن وكيع بن الجراح	شويخ، لا بأس به.	النسائي	النسائي حديثان
٦	عمر بن يونس وليس باليمامي	شويخ، فيه ضعف.	الذهبي في المغني	ــــــــــ

---

١ – بالإضافة لما تقدم عند بيان المعنى اللغوي انه لا يجوز تصغير كلمة " شيخ " إلى " شويخ "، قال علي ابـن إبراهيم بن علي المنعوت بعلاء الدين أبو الحسن المعروف بالقَبَرْدي الدمشقي: أن الشيخ يصغر على شـييخ ولا يجوز تصغيره على شويخ لأن أصله الياء. انظر ذلك في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عـشرللمحبي، ١٩٣/٢.

٧	عمرو بن دينار أبو خلده الكوفي	شويخ لا يعرف.	الذهبي	ذكره ابن حجر تمييزاً
٨	عطّاف بن خالد ابن عبدالله بن العاص	شويخ ليس به بأس.	ابن معين	البخاري في الأدب، وأبو داود في القَدَر، والتِّرْمِذِيّ حديثاً، والنَّسَائي حديثاً.
٩	عبدالله بن جعفر المَخْرَمي	أحمد بن حنبل ويحيى بن معين تناظرا في ابن أبي ذئب والمخرمي فجعل أحمد يقدم المخرمي على ابن أبي ذئب وقدم يحيى بن معين ابن أبي ذئب على المخرمي وقال المخرمي **شويخ**[١]، وأي شيء عنده مما عند ابن أبي ذئب	ابن معين	البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة. ومجموع ما له ٧ أحاديث بدون تكرار.
١٠	محمد بن الحسين الشاشي	شويخ كذاب	الذهبي	————
١١	محمد بن عبد السلام البصري	شويخ، لا بأس به	الدارقطني	————
١٢	نوح بن قيس بن رباح	شويخ، صالح الحديث	ابن معين	مسلم حديثين، والأربعة ٨ أحاديث
١٣	يزيد بن سلهب	شويخ جزري.	أبو داود	————

١ – وجاء في بعض روايات المناظرة انه قال"شيخ"، وليس "شويخ".

والملاحظ من خلال هذا الجدول أنها تقال في الراوي للتهوين من أمره، والتقليل من شأنه، وللدلالة على انه ليس بالمشهور ولا بالمعروف، وكذا عند مقارنته بغيره.

ومن الأمور التي كانت النية منعقدة على التنبيه عليها أيضاً (معنى شيخ عند ابن حبان)، ولكن بعد دراسة تراجم من قال فيهم ابن حبان "شيخ" وجدت انها جميعاً عنده بمعنى راوٍ، أو رَجُل فقط، كما بيّنا ذلك في القسم الثاني من استعمالات مصطلح "شيخ" عند المحدثين، أنها تستخدم للتعريف بالراوي[١].

ومن أمثلة ذلك:-

- إبراهيم بن عُمَير، شيخ يروي عن ابن عمر، روى عنه إدريس الاودي[٢].
- الربيع بن علي، شيخ يروي عن علي بن أبي طالب، روى عنه قتادة[٣].
- عبد الله بن عصْمة، شيخ يروي عن حكيم بن حزام، روى عنه يوسف بن مَاهِك[٤].
- أفلح بن سعيد، شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، روى عنه عبدالله بن رافع...[٥].
- مسلم بن عطية الفَقيمي، شيخ يروي عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه بدر ابن الخليل الأسدي، منكر الحديث ينفرد عن عطاء وغيره من الثقات[٦].
- يحيى بن كثير، أبو النضر من أهل البصرة، شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٧].

ولما تبيّن لي ذلك اكتفيت بما ذكرت، والمدقق في الثقات له، وفي المجروحين أيضاً يجد ذلك واضحاً، فأردت الإشارة هنا لئلا يُستدرك.

---

١ – راجع ص١٤ من هذا المبحث.

٢ – ابن حبان، الثقات، ١٤/٤.

٣ – المصدر نفسه، ٢٢٨/٤.

٤ – المصدر نفسه، ٢٧/٥.

٥ – ابن حبان، المجروحين، ١٧٦/١.

٦ – المصدر نفسه، ٨/٣.

٧ – المصدر نفسه، ١٣٠/٣.

المبحث الثاني: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" في مراتب التعديل، والذين عدوه من ألفاظ التجريح.

اختلف نقادُ الحديث وعلماؤه في مرتبة "شيخ" في سلم مراتب الجرح والتعديل، فمنهم من عدها من درجات التعديل، وآخرون ذكروها على أنها جرح، وآخرون توقفوا فيها، وفي المباحث التالية سأذكر العلماء الذين اختلفوا في مرتبة "شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل بالدراسة والتحليل.

والمتتبع لأقوال العلماء وألفاظهم في الرواة يجد أنها متفقة حيناً، وتختلف حيناً آخر، وهذا الاختلاف أو الاتفاق تبعاً لاختلاف اجتهادهم في الراوي بحسب ما يظهر لهم من حال هذا الراوي، بعد سبر حديثه، ومقارنته بغيره.

أقول: لعلماء الجرح والتعديل مصطلحات كثيرة كانوا يستخدمونها في وصف الرواة، بل كان لبعضهم مصطلحات خاصة بهم، إذا أطلقها أحدهم فإنها تعني عنده شيئا محدداً لا تتعداه إلى غيره[١]، وبعضهم صرّح بما يعنيه هذا المصطلح الخاص عنده وكفانا البحث فيه، وبعضهم ترك الأمر على عواهنه لم يوضحه، وهذا يحتاج لبحث واستقراء[٢].

وأحيانا يستخدم عالمان أو أكثر لفظاً واحداً ويكون لهذا اللفظ عند كل عالم منهم معنىً خاصاً به، مثل مصطلح "منكر الحديث"، فقد ذكر ابن حجر أن الإمام أحمد بن حنبل يستخدم هذه اللفظة على من يُغرِب على أقرانه بالحديث، عُرِف ذلك بالاستقراء من حاله[٣]. أما البخاري فإذا

١ – قال ابن أبي خيثمة قلت ليحيى : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ، قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فهو ثقة. تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣ /١٩٢.

وقال مكي بن عبدان: "سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال : اكتب عنه.قال الحاكم أبو عبد الله : وهذا رسم مسلم في الثقات. المزي، تهذيب الكمال، ١ /٢٥٨.

٢ – وكثيرة هي المصطلحات التي تحتاج لبحث واستقراء وحقها أن تفرد في رسائل أو بحوث علمية مثل مصطلح "سكتوا عنه"، و"فيه نظر" عند البخاري، ومصطلح "صدوق" عند أبي حاتم، ومصطلح "مشاه فلان"، وغيرها.

٣ – ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ٤٥٣/١

قال في راو "منكر الحديث" فإنها تعني أنه لا تحل الرواية عنه[١]. وجاء عن العراقي قوله: إنهم كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً[٢].

وقد اجتهد علماء الحديث على مر العصور في وضع هذه الألفاظ في مراتب، فقاموا بوضع الألفاظ المتقاربة في المعنى والدلالة في مرتبة واحدة، ولكنهم مع ذلك اختلفوا في بعض الألفاظ الخاصة بعلماء معينين أين توضع! وكذلك اختلفوا في عدّ المراتب وتقسيمها.

قال أبو نعيم الأصبهاني في مقدمة كتابه الضعفاء: " فلما وجب طاعته ومتابعته لزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره، وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سننه وشريعته من الطرق المرضية والأئمة المهدية، وكان الوصول إلى ذلك متعذراً الا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم والكشف والبحث عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم ووهائهم وخطئهم، **وذلك أن الله عزوجل جعل أهل العلم درجات ورفع بعضهم على بعض، ولم يرفع بعضهم إلا وخص من رفعه عمّن دونه بمنزلة سنية ومرتبة بهية، فالمراتب والمنازل منه مواهب اختصهم بها دون الآخرين، فلذلك وجب التمييز بينهم والبحث عن أحوالهم ليعطى كل ذي فضل فضله، وينزل كل واحد منهم منزلة التي أنزله بها الممتن عليه والمنعم لديه**"[٣].

وقد أمرنا نبينا محمد ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، كما ذُكر عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٤]. ويدخل في هذا الأمر النبوي بيان مراتب الرواة ومكانتهم.

قال ابن أبي حاتم: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شئ من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والاتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة ... "[٥].

---

١ – كما نقله ابن القطان، ذكر ذلك الذهبي في الميزان، ٦/١ وابن حجر في اللسان، ٢٠/١ وقال أنه مروي عن البخاري بإسناد صحيح.

٢ – نقله السخاوي في فتح المغيث عن العراقي في تخريجه للإحياء، ٣٧٣/١.

٣ – الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نعيم، الضعفاء، تحقيق فاروق حماده، ط١، دار الثقافة– الدار البيضاء– ١٤٠٥هـ، ص٤٥.

٤ – أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق محي عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، ٦٧٧/٢، وهو مرسل. وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: "صحت الرواية عن عائشة بذلك". الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، معرفة علوم الحديث، تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ص٩٥. وأخرجها أيضاً مسلم في مقدمة صحيحه، ٤/١.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/١.

المطلب الأول: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" في مراتب التعديل.

يعد ابن أبي حاتم الرازي من أوائل العلماء الذين وضعوا مصطلح "شيخ" في مراتب التعـــديل إذ قال في كتابه الجرح والتعديل في باب بيان درجات رواة الآثار:

" وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

وإذا قيل للواحد انه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له انه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

واذا اجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

وإذا قالوا ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه.

وإذا قالوا ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، يعتبر به.

وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة "[١].

وكل من جاء بعد ابن أبي حاتم اعتمد على ما قام به، وزاد ألفاظاً في بعض المراتب، ونقّــص. وبعضهم زاد مراتب، ودمج أخرى

وطلباً للاختصار فإني سأذكر في جدول العلماء الذين عدوا " شيخ" من مراتب التعديل أيضاً

---

[١] – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧/٢.

مرتبة "شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث

ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ	الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ	ابن الصلاح ٦٤٣هـ	المنذري ٦٥٦هـ —	النووي ٦٧٦هـ —	الذهبي ٧٤٨هـ	زين الدين العراقي ٨٠٦هـ	ابن حجر ٨٥٢هـ	السخاوي ٩٠٢هـ	السيوطي ٩١١هـ	اللكنوي ١٣٠٤هـ	التهانوي ١٣٤٤هـ	نورالدين عتر
هو اول من وضع مراتب للجرح والتعديل ووضع "شيخ" في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل كما تقدم	ذكر كلام ابن أبي حاتم نفسه	ذكر كلام ابن أبي حاتم نفسه مع إضافة بعض العبارات	ذكر كلام ابن أبي حاتم نفسه	ذكر كلام ابن أبي حاتم نفسه	جعل لفظة "شيخ وسط" و"شيخ حسن الحديث" في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وهي آخر مراتب التعديل عنده.	جعل لفظة "شيخ" في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي آخر مراتب التعديل عنده	آخر مراتب التعديل عنده. وقال عنها "ما أشعر بالقرب من التجريح. هذا في النخبة، وستاتي الإشارة لعلاقة لفظة "شيخ" مع المرتبة السادسة من مراتب التعديل عنده في كتابه التقريب وهي رتبة المقبول.	جعل لفظة "شيخ " في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وهي آخر مراتب التعديل عنده	جعل لفظة "شيخ " في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وهي المرتبة قبل الأخيرة عنده في مراتب التعديل	جعل لفظة "شيخ" في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وهي آخر مراتب التعديل عنده. وقال عن هذه المرتبة "ما أشعر بالقرب من التجريح وهي أدنى مراتب التعديل	نقل ترتيب السيوطي	وكلامه قريب من كلام اللكنوي بخصوص مكانة لفظة "شيخ" وهو ما أشعر بالقرب من التجريح

وعلى الجدول أعلاه ملاحظات أهمها:

- كلام ابن أبي حاتم الرازي هو الأساس في بيان أحكام المراتب، يدل على ذلك متابعة من جاء بعده له، ورضاهم بما صنع.
- يتحدث ابن أبي حاتم في كلامه عن مراتب الرواة عند نقاد الحديث بوجه عام، ولا يتحدث عن اصطلاح خاص به.
- ابن حجر لم يذكر مصطلح " شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل في تقريب التهذيب عنده، ولكنه وضع في المرتبة الأخيرة مصطلح "مقبول"، وسيتبين لنا فيما بعد وجه التشابه بين هذين المصطلحين.
- أغلب من قام بوضع مراتب للجرح والتعديل قد وضع مصطلح " شيخ" في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، التي قال عنها المتأخرون: ما أشعر بالقرب من التجريح.
- إن هذه المرتبة عندهم جميعاً ممن لا يحتج بحديثهم استقلالاً، كونها متجاذبة بين أدنى مراتب التعديل، وأعلى مراتب الجرح.
- إن الذهبي مع أنه جعل لفظة "شيخ" في آخر مراتب التعديل عنده، إلا أني وجدته قال في ترجمة (زيد بن واقد البصري) في الميزان: وثقه أبو حاتم[١]، وأبو حاتم إنما قال عنه "شيخ"[٢]، والتوثيق من أعلى مراتب التعديل، وهذا مما يُتعقّب عليه، بل تصرف الذهبي في مواضع أخرى كثيرة من كتبه يأبى ذلك منه أي أن يضعه في مرتبة عليا من مراتب التوثيق.
- وقال أيضاً في الموقظة بعد أن ذكر أن الثقات الذين لم يُخرّجْ لهم في الصحيحين خلْقٌ وذكر من ضمنهم من قيل فيه شيخ، ثم قال: "فهذه العبارات كلُّها جيِّدة، ليسَتْ مُضعِّفةً لحالِ الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيةً لحديثِه إلى درجة الصِّحَّةِ الكاملةِ المتفَقِ عليها"[٣].

---

[١] – انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٠٦/٢.

[٢] – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٧٤/٣.

٣ – الذهبي، الموقظة، ص٨١.

المطلب الثاني: العلماء الذين عدوا مصطلح "شيخ" من ألفاظ التجريح.

لم أجد من العلماء الذين وضعوا مراتب للجرح والتعديل من وضع مصطلح " شيخ" ضمن مراتب التجريح، سوى إشارات ممن تقدم ذكرهم في المبحث السابق أن لفظة "شيخ" هي مما أشعر بالقرب من التجريح، وأنها أدنى مراتب التعديل.

ولكن وجدت كلاماً لبعض علماء الحديث يدل على أن لفظة " شيخ" عندهم هي جرح للراوي، ولا تعد تعديلاً له، وأوضح من وجدت ذلك عنده ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام.

قال ابن القطان الفاسي عقب حديث ذكره: " ... يرويه عن حاتم بن حريث عن مالك ابن أبي مريم. وحاتم هذا، سُئل ابن معين عنه فقال: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: شيخ. وليس في هذا ما يقضي له بالثقة[1].

قلت: معنى كلام ابن القطان أنه لا يقضى له بالثقة المطلقة، والتي هي أعلى مراتب التعديل، وإنما هو من جملة المُعدَّلين الذين لم يحوزا المرتبة العليا في التعديل، والله أعلم.
ومع ذلك نجده قد **ضعّف** حديثاً حسنّه الترمذي ومن بعده الإشبيلي وقد قيل في أحد رواته "شيخ" فهي عنده عبارة جرح لا تعديل.

وقد يعكّر على هذا الفهم عند بعضنا أنّه حسّن حديثاً قيل في أحد رواته "شيخ"، وكان الاشبيلي قد سكت عنه[2]، فيرمي ابن القطان بالتناقض وليس الأمر كذلك، إذ إن الحديث الذي ضعفه مع تحسين الترمذي له، ومن بعده الإشبيلي هو حديث (دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح، وعلى سيفه ذهب وفضة ...) [3] قال ابن القطان عقب حديث: "وهو عندي ضعيف لا حسن"[4].

---

١ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٨٩/٢ .

٢ – انظر: المصدر نفسه، ٣٧٣/٢.

٣ – الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الجهاد، باب ما جاء في السيوف وحليتها، وقال عقبه: حسن غريب. كذا في الطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، وفي طبعة الدكتور بشار(حديث غريب)، وذكر أنه جاء في إحدى النسخ (حسن غريب)، وفي المسند الجامع له نقل قول الترمذي (حسن غريب) فقط، ١٦٣/١٥، وأخرجه الترمذي في علله الكبير أيضاً.

٤ – المصدر نفسه، ٢٤٢/٢.

وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة طالب بن حُجَير في الميزان، وقال: " قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان: هو عندي ضعيف لا حسن. وصدق أبو الحسن. قلت –أي الذهبي–: تفرد طالب به، وهو صالح الأمر إن شاء الله، وهذا **منكر**، فما علمنا في حلية سيفه ﷺ ذهباً "[١].

فظهر لنا بذلك سبب تضعيف ابن القطان لهذا الحديث وهو زيادة كلمة (ذهب) في متن الحديث، وهي زيادة تفرد بها طالب بن حجير الذي قال عنه الرازيان: "شيخ"[٢].

أما الحديث الذي حسّنه ابن القطان مع سكوت الإشبيلي عنه، فهو الحديث المروي عن أبي حية الوادعي وقد قال فيه أبو حاتم "شيخ"[٣]، قال: "رأيت علياً توضأ، فغسل كفيه حتى أنقاهما، ثم مضمض ثلاثاً ... الحديث[٤].

قال ابن القطان عقبه: "وقد رأيت من قال في هذا الرجل – وهو أبو حية بن قيس الوادعي– : إنه مجهول، وممن قال ذلك فيه: أبو الوليد ابن الفرضي. ولا يروي عنه – فيما أعلم – غير أبي إسحاق. وقال أبو زرعة: لا يسمى. ووثقه بعضهم، وصحح آخرون حديث علي هذا. وممن صححه ابن السكن، وقد أتبع الترمذي هذا الحديث أنه أحسن شيء في هذا الباب. وهو باعتبار حال أبي حية، وباعتبار حال أبي إسحاق واختلاطه، **حسن**، فإن أبا الأحوص، وزهير بن معاوية، سمعا منه بعد الاختلاط"[٥].

فالذي يظهر لي من كل ذلك أن من قيل فيه "شيخ" عند ابن القطان يحتمل الجرح ويحتمل التعديل، والقرائن هي التي ترجح أحد الجانبين على الآخر عنده، والله أعلم.

يؤيد ذلك قوله في راو اسمه أبو العَنْبس: " قال فيه أبو حاتم: "شيخ"، وهو لفظ لا يعطى فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية

---

١ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/٣٣٣.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/٤٩٦.

٣ – المصدر نفسه، ٩/٣٦٠.

٤ – أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب في وضوء النبي ﷺ كيف كان، (١/٩٤) طبعة الدكتور بشار. وكان قد أخرجه الترمذي قبل ذلك مختصرا (١/٩٢)، وقال عقبه: حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

٥ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢/٣٧٣.

أحاديث أخذت عنهم[١]. ويؤيده أيضاً أنه قال في عبدالحميد بن محمود بعد ذكره لقــول الإشــبيلي فيه أنه ليس ممن يحتج بحديثه: " ولم أر أحداً ممن صنف في الضعفاء ذكره فيــه، ونهايــة مــا يوجد فيه مما يوهم ضعفاً، قول أبي حاتم الرازي – وقد سئل عنه – : هو شــيخ. وهــذا لــيس بتضعيف..." [٢].

أما الحافظ ابن حجر فقد قال تعقيباً على قول الذهبي في ترجمتــه لـــ زيــد بــن واقــد البصري: "وثقه أبو حاتم وسمع منه بالري وهو أقدم شيخ له[٣]. قال ابن حجر: "قــال ابــن أبــي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: شيخ)[٤]. لم أر توثيقه[٥].

يقصد ابن حجر أن فهم الذهبي لقول أبي حاتم في زيد "شيخ" لا تُعدُّ توثيقــاً، وأن معناهــا عنده أنها لا تصل إلى درجة التوثيق، لأنه نفاها عنه، وإن كان عــدلاً عنــده، فــالتوثيق أعلــى مراتب العدالة، والله أعلم.

أما الزيلعي فقال بعد أن ذكر حديثاً أخرجه النسائي من رواية سعيد بن يزيد الأحمسي عن الشعبي: " وسعيد بن يزيد لم تثبت عدالته، وقد ذكره أبو حاتم برواية أبي نعيم عنه، وروايته عن الشعبي، وقال: إنه **شيخ** "[٦].

---

١ – المصدر نفسه، ٢/٤٨٧.

٢ – انظر: ابن القطان: بيان الوهم والإيهام، ٣/٣٠٠-٣٠١.

٣ – انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/١٠٦.

٤ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٥٤٧.

٥ – ابن حجر، لسان الميزان، ٢/٥١٢.

٦ – الزيلعي، نصب الراية، تحقيق محمد عوامة، ٣/٢٧٣. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/٧٤.

أما المعاصرون فقد وجدت أن الشيخ "عبدالفتاح أبو غدة"، قال عن هذا المصطلح: "فلفظة (شيخ) في وصف الراوي، عنوان تليين لا تمتين"[١].

وقال الدكتور محمد خروبات: " فإن أبا حاتم اضطرب في هذه اللفظة اضطراباً شديداً، ولم أعثر على لفظة اضطرب فيها أشد من اضطرابه في لفظة (شيخ)"[٢].
وكان قد ذكر الدكتور خروبات قبل ذلك أن هذه اللفظة يتغير مدلولها عند الناقد الواحد، فتارة هي للجرح، وتارة هي للتعديل وتارة هي جمع بينهما. ولم يذكر أمثلة لذلك.

ثم ذكر أن من معانيها عند أبي حاتم أنها تفيد التعديل، واستدل لذلك بأن أبا حاتم قال في أحد الرواة هو عبدالرحمن بن عطاء المديني: "شيخ"، فقيل له إن البخاري أدخله في الضعفاء، فقال: يحول من هناك[٣].

قلت: طلبه تحويل الراوي من كتاب البخاري في الضعفاء لا يفيد أكثر من أن هذا الراوي ليس ضعيفاً شديد الضعف، فتعني أنه ممن يحتمل حديثه ويكتب وإن كان لا يحتج به استقلالاً[٤].

ثم ذكر أن من معانيها أيضاً أنها تفيد الجرح مستدلاً على ذلك بأن أبا حاتم قد قال في أحد الرواة هو بكار بن عبدالله بن يحيى: "ليس بالقوي"، وسئل عنه مرة أخرى، فقال: "شيخ"[٥].

قلت: ليس بالقوي، وإن كانت في أدنى مراتب الجرح وأسهلها، فإنها تعني نفي القوة المطلقة، أي أن في الراوي قوة، إلا أنها ليست القوة المطلقة وهي بهذا قريبة في المرتبة من

---

١ – اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبدالحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبدالفتاح أبو غده، دار السلام، ط٧، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ص١٥٠.

٢ – قالها في كتاب له بعنوان (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) ولم استطع تحصيل الكتاب مع طول البحث، إلا أن المؤلف جزاه الله خيراً أرسل لي ما كتبه بخصوص هذه اللفظة في تسع صفحات تقريباً، منها ثلاث صفحات في سرد الألفاظ المركبة عند أبي حاتم والمكونة من لفظة "شيخ" ولفظة أخرى معها.

٣ – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٢٦٩.

٤ – ولو نشط أحد طلبة العلم إلى جمع هؤلاء الرواة الذين طلب أبو حاتم تحويلهم من ضعفاء البخاري، وبيّن حالهم، وأوصلنا إلى مقصود البخاري من ذكرهم ومقصود أبي حاتم من تحويلهم لكان حسناً، وحق هذا الموضوع أن يفرد برسالة علمية، والله أعلم.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٠٩.

لفظة (شيخ). قال الذهبي: " وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت"[1].

قال أبو حاتم في بكر بن بكار البصري: "ليس بالقوي"[2]، قال ابن القطان الفاسي معلقاً: "وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون"[3].

فإذا كانت هذه الأمثلة وأشباهها أدلة الدكتور خروبات على اضطراب أبي حاتم فإنها – والحالة هذه – لا تؤيد ما ذهب إليه.

وقام أحد المعاصرين[4] باستخراج وشرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل الواردة في مصنفات الإمام الذهبي رحمه الله[5]، فقام بتقسيم الكتاب إلى فصلين:-
الفصل الأول منها (ألفاظ وعبارات التعديل)، والفصل الثاني (ألفاظ وعبارات الجرح)، وذكر في الفصل الثاني من كتابه، مصطلح "شيخ" وهذا تصرف منه واستنتاج، ولم يقل به الذهبي، بل إن المُستَخرِج لها ذكر تحت هذا المصطلح بعضاً من عبارات الذهبي المتقدمة، مثل قوله: " فقوله (شيخ) ليس هو عبارة جرح ..."[6] فأردت التنبيه على هذا، والله الموفق.

---

١ – الذهبي، الموقظة، ص٨٣.

٢ – ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ٣٨٢/٢.

٣ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٢٦/٢ ويقصده بصيغة التثنية أبو حاتم الرازي وابن معين، إذ نقل ابن القطان أن ابن معين قال فيه "ليس بالقوي"، والصحيح أنه قال فيه "ليس بشيء" انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري، ص٢٠٩/٤. ولعله حصل له سبق نظر إذ أن قول أبي حاتم وقول ابن معين ذكرا معاً في كتاب ابن أبي حاتم في ترجمته لبكر بن بكار، والله أعلم.

٤ – هو خليل بن محمد العربي.

٥ – اسم كتابه (السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل).

٦ – انظر: خليل العربي، السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، دار الإمام البخاري، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ وفق ٢٠٠٧م، ص٩١.

قلت: ويضاف لما تقدم إشارات بعض أهل العلم فيما تقدم أنها مُشعرة بالجرح، وكلام خالد المؤذن الذي تقدم في المعنى الرابع من معاني شيخ عن المحدثين وأنها تفيد الجهالة، إذ الجهالة جرح في المحصلة.

المبحث الثالث: علاقة مصطلح "شيخ" بقلّة مرويات الراوي، وأثر قلّة الرواية في الحكم على الراوي والمروي.

المطلب الأول: أثر قلّة الرواية في الحكم على الراوي، وعلى قبول مروياته.

إن منهج علماء الحديث في الحكم على الراوي يعتمد بشكل كبير على معرفة حديثه، وتمييزه، ويكون ذلك من خلال:-

- معرفة الأحاديث التي شاركه غيره في روايتها، فينظر فيها الناقد من حيث موافقته لهم، أو المخالفة.
- معرفة الأحاديث التي انفرد بها، وينظرها الناقد من حيث احتمال الراوي للتفرد من عدمه.
- ما يرويه وحده من أكثر من وجه، فينظرها الناقد من جهة ضبطه لروايته أو اضطرابه فيها.

ويعتمد العلماء هذا المنهج في حال وجود روايات للراوي يمكن من خلالها الدراسة والمقارنة.

أما في حالة كون الراوي قليل الحديث، فإن قلة الحديث لا تعد نقداً للراوي، ولكنها تكون في **أحيان** كثيرة سبباً **للتوقف** في الحكم على الراوي وفي الحكم على حديثه، إذ إنها تشير لعدم الاطمئنان لمروياته، كونه قليل الحديث، ولعلماء الحديث في ذلك إشارات عديدة يُفهم ذلك منها، من ذلك قولهم في:-

- عُقبة بن عُبيد، أبو الرَّحَّال الطائي، قال عبدالله بن أحمد: سألته –أي والده الإمام أحمد– عن عُقبة بن عُبيد. فقال: "هذا أخو سعيد بن عُبيد الطائي، سمع منه أبو معاوية – يعني الضرير–". فقلت: "هو ثقة". فقال: "وكم يروى عنه**!** يروى عنه حديثا أو ثلاثة"[١].

---

١ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، (ج ٣ / ص ١٠٦). وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٥/٦) نص العبارة (وكم يروى عنه يروى عنه **حديثين** أو ثلاثة). وفي تهذيب التهذيب لابن حجر (٢ / ١٠٣) نص العبارة (كم يروي إنما يروي حديثين أو ثلاثة)، استخدم كلمة (يروي) وليس (يروى)، وبدون كلمة (عنه).

- أبو نصر، عبدالله بن عبدالرحمن، قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن أبي نصر. قال: "هذا شيخ، روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن فُضَيل، واسمه عبدالله بن عبدالرحمن، وهو شيخ قديم". قلت: "كيف حديثه"؟ قال: "وأيش حديثه إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه"[١].

- أبَان الرَّقَاشِي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "أبان الرَّقَاشِي ، لم يصح حديثه، إنما روى حديثاً واحداً، يرويه عنه ابنه، ما نقدر أن نقول فيه"[٢].

- حَرِيشُ بْنُ الْخِرِّيت، قال ابن عدي: "ولا أعرف له كثير حديث فاعتبر حديثه، فأعرف ضعفه من صدقه"[٣].

- حَنْظلة بن عبدالرحمن التَيْمي، قال ابن عدي: "ولم أر لحنظلة هذا من الحديث إلا القليل، إلا أن الثوري قد حدث عنه بشئ يسير، ولم يتبين لي ضعفه لقلة حديثه"[٤].

- داود بن عَجْلان، قال ابن عدي: " وداود بن عَجْلان هذا هو غير معروف بهذا الحديث، وان كان له غيرها فلعله حديث أو حديثين، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف"[٥].

- سَلْمُ بْنُ زَرِير، قال ابن عدي: " وسلم هذا له أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريين المقلين الذين يعز حديثهم، وليس في مقدار ما له من الحديث أن يعتبر حديثه ضعيف هو، أو صدوق"[٦].

---

١ – المصدر نفسه، ٣٦٩/٢.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٥/٢.

٣ – ابن عدي، الكامل في معرفة ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، ٤٤٢/٢.

٤ – المصدر السابق، ٤٢٣/٢.

٥ – المصدر نفسه، ٩٣/٣.

٦ – المصدر نفسه، ٣٢٧/٣.

- سَلْمُ العَلَوي، قال ابن عدي: " وسلم العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف"[١].

- سَوَّار بن عبدالله بن قدامة، قال ابن عدي: "... وما أظن أن له من المسند غير ما أمليت، أو زيادة حديث أو حديثين، ومن حديثه وحكاياته ورواياته مقدار ما ذكرته، كيف يتبين بهذا المقدار منه ضعفه أو صدقه"[٢].

- صَلْت بن سالم: قال ابن عدي معلقاً على قول البخاري فيه لا يصح حديثه: " وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد، ولا يتبين ضعف أو قوة"[٣].

- صَاعِد بن مُسلم، مولى الشعبي، قال ابن عدي: " وصاعد بن مسلم عامة ما انتهى إلينا من حديثه من المسند والمقطوع هذا الذي ذكرت، ولصاعد غير ما ذكرت من الحديث مقطعات ومسند، وكل ذلك دون العشرة، ولا أعرف له حديثاً منكر المتن فأذكره، وفي مقدار ما يروي لا يتبين صدقه من ضعفه"[٤].

- عاصم بن سُويد بن عامر الأنصاري، قال ابن عدي: "إنما لا يعرفه- أي ابن معين- ، لأنه رجل قليل الرواية جداً، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث"[٥].

- عيسى بن صَدَقة، قال ابن عدي: "وعيسى بن صدقة ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير، ولا يتبين حديثه من قلته صدقه أو كذبه"[٦].

---

١ – المصدر نفسه، ٣٢٩/٣.

٢ – المصدر نفسه، ٤٥٣/٣.

٣ – المصدر نفسه، ٨٢/٤.

٤ – المصدر السابق، ٨٩/٤.

٥ – المصدر نفسه، ٢٤٠/٥

٦ – المصدر نفسه، ٢٥٦/٥.

- قَنَان بن عبدالله، قال ابن عدي: " وقنان هذا هو كوفي عزيز الحديث، وليس يتبين على مقدار ما له ضعف"[١].

- كَيْسَان أبو عمر، قال ابن عدي: "وكيسان هذا ليس له من الحديث إلا اليسير، ولا يتبين بذلك اليسير الذي يرويه أنه ضعيف أو صدوق"[٢].

- محمد بن مسلم بن مِهْرَان، قال ابن عدي: "ومحمد بن مسلم بن مِهْرَان هذا ليس له من الحديث إلا اليسير، ومقدار ما له من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه"[٣].

قال ابن حبان في المجروحين في ترجمته لـ عبد الله بن المؤمل المخزومي: "كان **قليل الحديث**، منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، **لأنه لم يتبين عندنا عدالته، فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته**، فيحكم له بالعدالة أو الجرح، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً، فيقبل ما انفرد به، ...، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أول الكتاب، وعائذ بالله من هذين الخصلتين أن نجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين ونسأل الله الستر"[٤].

يتبين مما سبق أن قلة حديث الراوي كانت سبباً لتوقف العلماء عن الحكم عليه جرحاً أو تعديلاً لخفاء حاله، وبالتالي التوقف عن قبول مروياته، وإن كان التوقف لا يعد جرحاً في الراوي، لأننا لا نستطيع جرحه ولم تتبين لنا حاله، إلا أن التوقف في قبول مروياته هو رد لها في النتيجة، وعدم قبول لها.

وأيضاً: إن نقاد الحديث كانوا يحكمون على الراوي من خلال مروياته بعد سبرها، وبيان مدى موافقته لغيره من الرواة، وتفرداته فيحكمون عليه وفق ذلك، لذا كانت قلة الرواية سبباً لعدم الاحتجاج بالراوي، وإن كان ذكر فيه نوع تعديل، فهذا أبو حاتم الرازي يصف راوياً بأنه "لا بأس به"، فيُسأل عن الاحتجاج بحديثه. فيقول: لا، معللاً ذلك بقلة حديثه.

---

١ – المصدر نفسه، ٥٢/٦.

٢ – المصدر نفسه، ٨٠/٦.

٣ – المصدر نفسه، ٢٤٣/٦.

٤ – ابن حبان، المجروحين، ٢٨/٢.

قال ابن أبي حاتم في ترجمة **عبيدالله بن علي بن رافع:** " سالت أبي عنه فقال: لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث، قلت: يحتج بحديثه. قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، هو شيخ"[١].
وقال ابن أبي حاتم في ترجمة **غالب أبو الهذيل:** سمعته – أي أبو حاتم– يقول: لا بأس به. قلت: يحتج بحديثه. قال: وأي شيء عنده، عنده قليل"[٢].

والتوقف في الاحتجاج بحديث هؤلاء وأمثالهم مع استقامة ما يروونه، هو الأحوط بإذن الله، ذلك أن الحكم أو الجزم بتوثيقهم لا يكون إلا بمقارنة رواياتهم مع روايات غيرهم من الثقات، وبما أن حديثهم قليل، ولا نستطيع مع قلته الحكم بموافقتهم للثقات فيه أو مخالفتهم، فالتوقف عن الاحتجاج بحديثهم متجه وهو الأحوط إن لم توجد قرائن تؤكد روايته الحديث على وجهه، والله أعلم.

وسيأتي بعد قليل بيان الصلة بين قولهم في الراوي "شيخ" وبين قلة مرويات الراوي، والمتمعن في تراجم من قيل فيه "شيخ" عند أبي حاتم يجده **كثيراً** ما يذكر معها عبارة (يكتب حديثه) فيقول "شيخ يكتب حديثه" أي أنه ممن لا يحتج بحديثه، أضف إلى ذلك ان "شيخ" عنده هي في مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه، كما صرح بذلك ابن أبي حاتم في كتابه.

وفي ختام هذا المطلب نتساءل: هل قلة مرويات الراوي دليل ضبط واعتناء بما روى، أم هي دليل قلة ضبط وعدم عناية بما يرويه؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن قلة الرواية، أو قلة مرويات الراوي ليست مسألة حدية، ويمكننا أن نقسّمها إلى قسمين اثنين: قلة مطلقة، أي أن يكون مجموع ما للراوي من حديث قليل. وأما القسم الثاني: قلة نسبية، وتعني أن يكون للراوي عدد لا بأس به من الأحاديث، ولكن مقارنة مع غيره يكون عدد ما له من أحاديث يرويها قليل، والله أعلم.
أما في الإجابة على التساؤل، وجدت أنها غير مطردة بإجابة واحدة، فهو يختلف من راو لآخر، فقد تكون في أحدهم دليل ضبط وعناية، وتكون في آخر دليل على عدم ضبطه وقلة عناية بالحديث، وقد لا يكون لقلة مرويات الراوي علاقة بضبطه وعنايته. وتفصيل ذلك كالآتي:–

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٨/٥.
٢ – المصدر نفسه، ٤٧/٧.

أولاً: قال الدكتور وليد العاني رحمه الله: " ومن كان عنده الحديث أو الحديثان أو الثلاثة، ففي الغالب يكون ضبطه لها، وتعاهده إياها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة"[١]، وقال الدكتور ماهر ياسين الفحل في بحث له منشور على موقع "ملتقى أهل الحديث" بعنوان (المقبول): "إن الراوي إذا كان قليل الحديث كان من السهل عليه ضبط حديثه، وإتقان حفظه"أ.هـ .

قلت: قد ينفع هنا إيراد الحديث الذي أخرجه الترمذي في جامعه، بسنده إلى أبي سعيد الخدري، قال: خرج معاوية، إلى المسجد فقال: ما يجلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله. قال: آلله ما أجلسكم إلا ذاك؟ قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك. قال: أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم، وما كان أحد بمنزلتي من رسول الله ﷺ **أقل حديثا عنه مني**، إن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه فقال: "ما يجلسكم؟... الحديث"[٢].

قد ينفع أن يكون دليلاً لأصحاب هذا الرأي، فمعاوية لقلّة حديثه عن رسول الله ﷺ كان ضابطاً لهذا الحديث حافظاً له.

قال الإمام أحمد: " الأعمش ويحيى بن وثاب موالي، وأبو حصين من العرب، ولولا ذلك – أي أبو حصين– لم يصنع الأعمش ما صنع، وكان قليل الحديث، صحيح الحديث. قيل له: أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق؟ قال: **أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه**، وكذا **منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه**"[٣].

---

١ – وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص٥٢.

٢ – الترمذي، السنن، تحقيق بشار عواد معروف، كتاب أبواب الدعوات عن رسول الله، باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله عز وجل ما لهم من الفضل، ٥/٣٩٠–٣٩١. وقال الترمذي عقبه: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

٣ – المزي، تهذيب الكمال، ١٩/٤٠٤. وهذا المثال افدته من رسالة الدكتوراه للدكتوره خلود الحسبان وهي بعنوان" الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي، قلت: ميسرة بن حبيب أحب إليك أم حجاج ابن أرطاة وابن أبي ليلى؟ فقال: **ميسرة أحب إلي على قلة ما ظهر من حديثه**. قلت: فما قولك فيه؟ قال: لا بأس به"[١].

قال عبد الرزاق عن ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس، فإنه كتب كل شيء. قيل لأبي عبد الله: فإبراهيم بن سعد ؟ قال: وأي شيء روى إبراهيم بن سعد، عن الزهري، إلا أنه **في قلة روايته أقل خطأ** من يونس[٢].

فالسبب الذي جعل الإمام أحمد يرجح رواية أبي حصين، ورواية منصور على غيرهما هي قلة روايتهما، فهذا يعني أنهما أضبط، **ولكن** لا يفهم من هذا الأمر أنه على إطلاقه بل هو في سياق المقارنة والسؤال.

فأحياناً يكون الراوي قليل الرواية ويوصف مع ذلك بكثرة الخطأ، أو أنه يأتي بما يستنكر، فلا يكون ذلك دليل ضبط منه، وكيف يكون دليل ضبط وهو مع قلة روايته يأتي بما يستنكر أو يخطئ أو يخالف. ومن أكثر من وجدته ينبه على ذلك ابن حبان في المجروحين له ومن الأمثلة على ذلك:-

- الحارث بن وجيه الراسبي، أبو محمد البَصْرِيّ، قال ابن حبان: "كان قليل الحديث، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته"[٣].
- حُدَيْج بن معاوية بن حُدَيْج، قال ابن حبان: "منكر الحديث، كثير الوهم على قلة روايته"[٤].
- حازم بن الحسين، أبو إسحاق، قال ابن حبان: "منكر الحديث على قله روايته، كثير الوهم فيما يرويه، **لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته**، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات!"[٥].
- سُدَيْر بن حُكَيم الصَّيْرَفي، قال ابن حبان: " منكر الحديث جداً على قلة روايته، كان ابن عيينة يقول: رأيته وكان كذاباً"[٦].

---

١ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٨.
٢ - انظر، المزي، تهذيب الكمال، ٥٥٥/٣٢.
٣ - ابن حبان، المجروحين، ٢٢٤/١.
٤ - المصدر نفسه، ٢٧١/١.
٥ - المصدر نفسه، ٢٨٨/١.
٦ - المصدر نفسه، ٣٥٤/١.

- عبدالله بن عُصْم، قال ابن حبان: " منكر الحديث جداً على قلة روايته، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة"[١].
- علي بن مَسْعَدَة البَاهِلي، قال ابن حبان: " كان ممن يخطئ على قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه، فاستحق ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الاخبار"[٢].

والأمثلة على ذلك عند ابن حبان كثيرة جداً، وقد نص الذهبي على ذلك بقاعدة جليلة، فقال بعد أن ذكر قول ابن حبان في راوٍ (كان صدوقاً، لكنه يخطئ كثيراً على قلة روايته)، قال: "هذا تناقض،...، **والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك**"٣.

ثانياً: أنها لو كانت دليل ضبط لما توقف العلماء في قبول مرويات هذا الراوي، ولحكموا له بالعدالة.

ويؤيد ذلك الأمثلة التي تقدمت في بداية هذا المطلب وفيها توقف نقاد الحديث عن الحكم على بعض الرواة وذلك لقلة مروياتهم، والتوقف رد في المحصلة.

وقلة الحديث قد تكون أيضاً دليل على عدم الاعتناء بالحديث، والاشتغال به، وإنما وقع له حديث فرواه، من غير ان يضبطه، مثال ذلك:-

- حازم بن الحسين، أبو إسحاق، قال ابن حبان: "منكر الحديث على قله روايته، كثير الوهم فيما يرويه، **لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته**، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات!"[٤].
- الدُّجَيْن بن ثابت اليربوعي، قال ابن حبان: "كان الدُّجَيْن قليل الحديث، منكر الرواية على قلته، يقلب الأخبار ولم يكن الحديث شأنه"[٥].

ثالثاً: أنها لا تعد دليل ضبط أو عدمه، وأنه لا علاقة لقلة مرويات الراوي بضبطه، وهو رأي المحقق محمد عوامة في مقدمة تحقيقه للتقريب[٦].

---

١ - المصدر نفسه، ٥/٢.

٢ - المصدر نفسه، ١١١/٢.

٣ - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٢٩/٩.

٤ - ابن حبان، المجروحين، ٢٨٨/١.

٥ - المصدر نفسه، ٢٩٤/١.

٦ - قال الشيخ محمد عوامة في بيانه لشروط المرتبة السادسة عند ابن حجر في التقريب: قلة حديث من يوصف باللين أو القبول. وهذا أمر لا علاقة له بمن يقال فيه (لين) أو (مقبول) كما هو واضح لمن تصفح شيئاً من كتب الرجال. ابن حجر، تقريب التهذيب، مقدمة المحقق، ص٢٧.

المطلب الثاني: علاقة مصطلح "شيخ" بقلة مرويات الراوي.

المتمعن في كتب تراجم المحدثين، والمقارن بينها يجد أن هناك صلة بين قولهم في الراوي "شيخ"، وبين "قلّة حديثه "، بل تجد أحيانا التصريح بكون الراوي قليل الحديث إلى جانب وصفه بأنه "شيخ"، ومن أكثر من وجدته يصرح بذلك، ابن سعد في "الطبقات" وابن عدي في "الكامل" وابن حبان في "المجروحين"، والأمثلة على ذلك عندهم كثيرة، منها:- ومما يتعلق من ذلك بمجال دراستنا:-

- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم، أبو إسماعيل المدني، قال أبو حاتم: "شيخ، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به..."[١] ، وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث"[٢].
- أفلح بن سعيد الأنصاري مولاهم، أبو محمد القبائي المدني، قال أبو حاتم: "شيخ، صالح الحديث"[٣]، وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث"[٤].
- بشير بن سلمان الكندي، أبو إسماعيل الكوفي، قال ابن سعد: "كان شيخاً قليل الحديث"[٥].
- ثابت بن قيس الغفاري مولاهم، أبو الغصن المدني، قال ابن سعد: "هو شيخ قليل الحديث"[٦]. وقال ابن حبان في المجروحين: "كان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، ولا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره"[٧].
- حبيب بن أبي عمرة القصاب بياع القصب، ويقال اللحام، أبو عبد الله الحماني مولاهم، قال أحمد: "شيخ ثقة"[٨]، وقال البخاري عن علي بن المديني: "له نحو خمسة عشر حديثاً"[٩]، وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث"[١٠].

---

[١] - المصدر نفسه، ٨٣/٢. الأمثلة هنا وضعت حسب تاريخ وفاة الناقد الذي نص على قلة مرويات الراوي المذكور، لتكون أقوال الناقد الواحد مجموعة معاً

[٢] - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤١٢/٥.

[٣] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٤/٢.

[٤] - المزي، تهذيب الكمال، ٣٢٤/٣.

[٥] - ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، ٣٦٠/٦.

[٦] - المزي، تهذيب الكمال، ٣٧٤/٤.

[٧] - ابن حبان، ٢٠٦/١، وأعاده في الثقات له، ٩٠/٤.

[٨] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٦/٣.

[٩] - المزي، تهذيب الكمال، ٣٨٧/٥.

[١٠] -ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤٠/٦.

- حماس الليثي، من بني كنانة، قال ابن سعد: "كان شيخاً قليل الحديث"[١].
- خارجة بن عبد الله بن سليمان، أبو زيد وقيل أبو ذر، قال أبو حاتم: "شيخ، حديثه صـالح"[٢]، وقال أبو داود: "شيخ"[٣]، وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث"[٤].
- الزبير بن سعيد بن سليمان بن سعيد بن نوفل الهاشمي، أبو القاسم، قال أبو زرعة: "شـيخ"[٥]، وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث"[٦].
- سالم بن دينار ويقال بن راشد التميمي، قال أبو طالب، عن أحمد: "أرجو أن لا يكـون بـه بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث"[٧]. وقال أبو داود: "شيخ"[٨].
- جامع بن أبي راشد الكاهلي الصيرفي الكوفي، قال العجلي: "ثقة ثبت صالح، وأخـوه ربيـع يقال إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه، وهما في عداد الشيوخ ليس حديثهم بكثير"[٩].
- إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق المدني، قال أبو داود: "شيخ من أهل المدينة لـيس لـه كبيـر حديث"[١٠]، قال ابن حجر: "له عنده حديث واحد في الحج"[١١].
- خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، أبو سلمة، قال أبو حـاتم: "شـيخ يكتب حديثه"[١٢]، وقال البخاري عن ابن المديني: "له نحو عشرة أحاديث"[١٣].

---

١ – ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦٢/٥.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٤/٣.

٣ – المزي، تهذيب الكمال، ١٦/٨.

٤ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٦/٣.

٥ – أبو زرعة، سؤالات البرذعي له، ٦/٢.

٦ –الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، ٤٦٤/٨.

٧ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨١/٤.

٨ – أبو داود، سؤالات الآجري له، تحقيق عبدالعليم البستوي، ٩١/٢.

٩ – العجلي، أحمد بن عبدالله، معرفة الثقات، تحقيق عبدالعليم البستوي، مكتبة الـدار، المدينـة المنـورة، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. ٢٦٥/١.

١٠ – المزي، تهذيب الكمال، ٩٩/٢.

١١ – ابن حجر، التهذيب، ١٠٨/١.

١٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٣٤/٣.

١٣ – المزي، تهذيب الكمال، ٨٥/٨.

- عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ ، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، فقال: لا بأس بحديثه، ليس بمنكر الحديث. قلت: يحتج بحديثه. قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ"[١].
- صفوان بن هُبَيَرَة التيمي العيشي، أبو عبد الرحمن البصري، قال أبو حاتم: "شيخ"[٢]، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"[٣].
- الحارث بن وجيه الراسبي، قال الترمذي بعد أن خرّج له حديثاً واحداً في الطهارة: "حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك"[٤]، وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث ولكنه تفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته"[٥].
- حبيب بن أبي حبيب، قال الدارقطني: "شيخ بصري لا يعتبر به"[٦]، وقال ابن عدي: "هو قليل الحديث جداً"[٧].
- حاتم بن حُرَيْث الطَّائي المَحْرِي الحِمْصي، قال أبو حاتم: "شيخ"[٨]، وقال ابن معين: "لا أعرفه"[٩]، قال ابن عدي: "لعزة حديثه لم يعرفه يحيى بن معين، وأرجو أنه لا بأس به"[١٠].
- حُمَيْد بن حَمَّاد بن خُوَار، ويقال ابن أبي الخوار التميمي أبو الجهم، قال أبو حاتم: "شيخ، يكتب حديثه ليس بالمشهور"، وقال أبو زرعة: "شيخ"[١١]، وقال ابن عدي: "قليل الحديث وبعض أحاديثه على قلته لا يتابع عليه"[١٢].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٨/٥، وهو من أوضح الأمثلة على الربط بين "شيخ" وقلة الرواية.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٥/٤.

٣ – العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م، ٥٩٧/٢.

٤ – الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق أحمد شاكر، ١٧٨/١.

٥ – ابن حبان، المجروحين، ٢٢٤/١، وقد قال ابن معين في هذا الراوي: "ليس بشيء"، وذكر بعض أهل العلم، ومنهم ابن القطان أن هذه الكلمة تعني عند ابن معين أن أحاديثه قليلة، وهذا يحتاج إلى استقراء وبحث ومقارنة، ليس هذا مكانه، يسر الله ذلك.

٦ – الدارقطني، سؤالات البرقاني له، ص٢٣.

٧ – ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ٤٠٩/٢.

٨ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٧/٣.

٩– المصدر نفسه، ٢٥٧/٣.

١٠ – ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ٤٣٩/٢.

١١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٠/٣.

١٢ – ابن عدي، الكامل، ٢٧٨/٢.

- عاصم بن سويد بن عامر الأنصاري، القبائي، إمام مسجد قباء، قال أبو حاتم: "شيخ، محله الصدق"[١]، وقال ابن معين: "لا أعرفه"[٢]، قال ابن عدي: "وإنما لا يعرفه لأنه رجل قليل الرواية جداً، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث" [٣].
- ثمامة بن شراحيل اليماني، قال الدارقطني: " لا بأس به، شيخ مقل"[٤].
- جعفر بن برد الراسبي الدباغ الخراز البصري، قال الدارقطني: "شيخ بصري، مقل يعتبر به"[٥].
- زياد بن حسان بن قرة الباهلي البصري، قال أبو زرعة: "شيخ"[٦]، وقال الدارقطني: "هو قليل الحديث"[٧].
- زياد بن محمد الأنصاري، قال الحاكم: " شيخ من أهل مصر، قليل الحديث"[٨].
- إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي البصري، قال أحمد: "شيخ ثقة، وقال أبو العرب الصقلي في الضعفاء فيما نقله عنه ابن حجر في التهذيب: كان يحمل على علي تحاملاً شديداً، وقال لا أحب علياً، وليس بكثير الحديث"[٩].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٤/٦.

٢ – المصدر نفسه، ٣٤٤/٦.

٣ – ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ٢٤٠/٥

قلت: وانظر غير ما تقدم، ترجمة كل من: زبيد بن الحارث بن عبدالكريم في تهذيب التهذيب (٢٨٦/٣)، وضرار بن مرة الكوفي (٤٠٠/٤)، وعبدالرحمن بن عطاء القرشي (٢٠٩/٦)، وعفان بن سيار الباهلي (٢٠٥/٧)، والعوام بن حمزه المازني (١٤٥/٨)، وفراس بن يحيى الهمداني (٢٣٣/٨)، ومحمد بن صالح ابن دينار التمار (٢٠٠/٩)، ومحمد بن عثمان بن عبدالرحمن المخزومي (٣٠١/٩)، ومستلم بن سعيد الثقفي (٩٥/١٠)، وغيرها كثير.

٤ – الدراقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبدالرحيم القشقري، ص١٩.

٥ – الدارقطني، سؤالات البرقاني، ص٢١.

٦ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٥٢/٣.

٧ – الدارقطني، سؤالات الحاكم له، ص٢٠٧.

٨ – الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠، ٤٩٤/١.

٩ – المصدر نفسه، ٢٠٣/١. قال ابن حجر معلقاً: ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة. وانظر العجلي، معرفة الثقات، ص٢١٨.

- بكر بن يحيى بن زَبّان، قال أبو حاتم: "شيخ"[١]. وقال ابن حجر: "روى له ابن ماجه حديثاً واحداً"[٢].
- بُكير بن شهاب الكوفي، قال أبو حاتم: "شيخ"[٣]، وقال ابن حجر: "رويا له – أي الترمذي والنسائي– حديثاً واحداً في السؤال عن الرعد"[٤].
- جُرَيّ بن كُليب السدوسي البصري، قال أبو حاتم: "شيخ لا يحتج بحديثه"[٥]، وقال ابن حجر: "روى له الأربعة حديثاً واحداً في النهي عن الأضحية بعضباء الأذن"[٦].

وثمة من الرواة من وقفنا على وصف الواحد بأنه "شيخ" غير أننا لم نجد من نصّ على قلة حديثهم من النقاد، لذلك قمت بدراسة تراجم بعضهم، وفتشت عن عدد أحاديث كل منهم، فتبين لي أنهم مقلون في الحديث جداً، وتأكدت لدي النتيجة السابقة، وذلك من خلال الجدول الآتي:–

الرقم	اسم الراوي	القائل فيه "شيخ"	عدد أحاديثه[٧]
١	إبراهيم بن صدقة	أبو حاتم	١
	إبراهيم بن أبي العباس	أبو حاتم	١
٢	إبراهيم بن عَبد الله بن حاتم الهروي	أبو حاتم	١١
٣	أحمد بن عَبد الله بن أَبي السفر	أبو حاتم	٩
٤	إبراهيم بن ميمون الكوفي	أبو حاتم	١
٥	إسحاق بن راشد الجزري	أبو حاتم	٩
٦	إسماعيل بن إبراهيم بن بسام	أبو حاتم	١
٧	إسماعيل بن إبراهيم بن عَبد الرحمن	أبو حاتم	٢
٨	إسماعيل بن سعيد بن عبيد الله بن جبير	أبو حاتم	١

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٩/٢.

٢ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٢٨/١، هذا الراوي ومن بعده المذكور ما يوجد لهم من أحاديث في الكتب الستة فقط.

٣ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٤/٢.

٤ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٣٠/١.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٣٦/٢.

٦ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٧/٢، وغيرهم أيضاً ممن قيل فيه "شيخ" ونص عالم من العلماء على قلة حديثه:–إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد، أصبغ مولى الحارث بن عمرو، سعيد بن يزيد بن عبدالرحمن، عبدالمجيد بن سهيل بن عبدالرحمن، عبدالواحد بن سُليم المالكي، عبيدالله بن خليفة.

٧ – في الكتب الستة وما رمز له المزي في تهذيب الكمال، وباستخدام الموسوعات الحاسوبية.

٩	الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي	أبو زرعة	٤
١٠	أشعث بن عبد الرحمن الجرمي	أبو حاتم	٢
١١	الحسن بن خلف بن شاذان	أبو حاتم	١
١٢	العلاء بن عتبة اليحصبي	أبو حاتم	١
١٣	المفضل بن فضالة بن أَبي أمية القرشي	الترمذي	١
١٤	المهلب بن أَبي حبيبة	أحمد بن حنبل	١
١٥	الوليد بن بكير التميمي	أبو حاتم	١
١٦	الوليد بن كامل بن معاذ البجلي	أبو حاتم	١
١٧	سعيد بن يزيد البصري	أبو حاتم	١
١٨	أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب	أحمد بن حنبل	٢
١٩	أبو حية بن قيس الوادعي	أحمد بن حنبل	١

وغير ما ذكرت من التراجم كثير، وإنما اكتفي بما ذكرت للتدليل فقط على ان هناك ترابط وصلة بين قولهم في الراوي "شيخ"، وبين قلّة حديث الراوي، وهذا أيضاً يدلل على ما نقلناه في المبحث التمهيدي عن ابن القطان في معنى "شيخ".

المطلب الثالث: علاقة مصطلح "شيخ" بمصطلح "مقبول" عند ابن حجر.

تأسيساً على ما تقدم، وحيث ظهرت لنا الصلة بين مصطلح "شيخ" وبين قلة مرويات الراوي، فإن مصطلح "مقبول"[١] عند ابن حجر، له أيضاً علاقة وصلة مع مصطلح "شيخ" عند المحدثين، ذلك أن ابن حجر في مقدمته للتقريب ذكر أن أحوال رواة الحديث تنحصر عنده في اثنتي عشرة مرتبة، المرتبة السادسة منها: **من ليس له من الحديث إلا القليل**، ولم يَثبُت فيه ما يُترك حديثُه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: **مقبول**، حيث يتابع، وإلا فليّنُ الحديث[٢].

وحيث بيّن ابن حجر أن من شروط كون الراوي عنده في مرتبة الـ "مقبول" ، هو أن يكون قليل الحديث، فمن هنا نجد العلاقة بين مصطلح " شيخ" عند المحدثين، وبين مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وهي قلة الحديث، والمدقق في تراجم من قيل فيه "شيخ" ولم تذكر فيه أقوال أخرى لعلماء آخرين، يجد أن ابن حجر **غالباً** ما يقول فيهم في التقريب "مقبول"، وفيما يلي أسماء لرواة وصفوا بـ "شيخ" وقال ابن حجر فيهم: "مقبول":-

- بكر بن سُلَيم الصوَّاف[٣].
- بكر بن يحيى بن زَبّان[٤].
- بُكَير بن شهاب[٥].
- جأبان، غير منسوب[٦].
- حاتم بن حُرَيثَ الطائي[٧].
- خالد بن الربيع العبْسي[٨].
- خالد بن الفِرْز[٩].

---

١ – وكذا مصطلح "ليّن الحديث " عند ابن حجر.

٢ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ٨/١.

٣ – المصدر نفسه، ١٣٥/١.

٤ – المصدر نفسه، ١٣٦/١.

٥ – المصدر نفسه، ١٣٧/١.

٦ – المصدر نفسه، ١٥٢/١.

٧ – المصدر نفسه، ١٧٠/١. وقد رد الدكتور بشار عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال عند هذه الترجمة على قول ابن حجر فيه مقبول، وذلك كونه يوجد من وثقه فأجاد وأحسن، (١٩٣/٥)، ومع ذلك فهذا المثال ينطبق على ما ذكرنا من كون الراوي قليل الحديث.

٨ – المصدر نفسه، ٢٥٧/١.

٩ – المصدر نفسه، ٢٦٢/١.

- سعيد بن عمرو الحضرمي[١].
- صدقة بن سعيد الحنفي[٢].
- عبدالأكرم بن أبي حنيفة[٣].
- عبدالسلام بن عاصم الجُعْفي[٤].
- عبدالعزيز بن خالد بن زياد[٥].
- عبدالوهاب بن يحيى بن عبّاد[٦].
- كثير بن جُمْهَان السلمي[٧].
- معلّى بن راشد الهُذلي[٨].
- هشام بن اسحاق بن عبدالله[٩].
- الوليد بن كثير بن سنان[١٠].
- يحيى بن يزيد الهُنَائي[١١].

---

١ – المصدر نفسه، ٣٦١/١.
٢ – المصدر نفسه، ٤٣٥/١.
٣ – المصدر نفسه، ٥٥٢/١.
٤ – المصدر نفسه، ٦٠٠/١.
٥ – المصدر نفسه، ٦٠٣/١.
٦ – المصدر نفسه، ٦٢٧/١.
٧ – المصدر نفسه، ٣٧/٢.
٨ – المصدر نفسه، ٢٠١/٢.
٩ – المصدر نفسه، ٢٦٥/٢.
١٠ – المصدر نفسه، ٢٨٨/٢.
١١ – المصدر نفسه، ٣١٨/٢.

وقد أكد بعض العلماء المعاصرين هذه النتيجة، فقال معلقاً على وصف الحافظ ابن حجر ليحيى بن أبي سفيان بن الأخنس بمستور[١]، قال: " قوله مستور يخالف قاعدة المؤلف فإنّ مثله يقال فيه: "مقبول"، لأن أبا حاتم محمد بن إدريس قال فيه "شيخ"، ولأنه قد وثقه ابن حبان"[٢]. فعلى هذا كل راوٍ قيل فيه "شيخ" فقط وذكره ابن حبان في الثقات، فهو في مرتبة "المقبول" عند ابن حجر.

---

١ - انظر: ابن حجر، التقريب، ٣٠٤/٢.

٢- ابن باز، عبدالعزيز، النكت على التقريب، اعتنى به عبدالله بن فوزان الفوزان، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ص١٨٣.

وهناك أمثلة أخرى على مخالفة ابن حجر لهذه القاعدة التي ذكرها الشيخ ابن باز عنه مثل:- ترجمة حجاج ابن عاصم المحاربي فلم يُذكر في ترجمته إلا وصفه بـ "شيخ" من قبل أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر في التقريب: " ليس به بأس". وترجمة طالب بن حجير العبدي، فلم يُذكر في ترجمته إلا وصفه بـ "شيخ" من قِبَلِ أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وذِكرِ ابن حبان له في الثقات، قال عنه ابن حجر في التقريب: "صدوق"، وكذا ترجمة عبدالله بن أبي سليمان الأموي. والقاعدة التي ذكرها الشيخ ابن باز رحمه الله تحتاج إلى دراسة، يسر الله ذلك.

المبحث الرابع: درجة حديث من قيل في أحد رواته "شيخ" وحجيته.

المطلب الأول: المواضع التي ذكر ابن أبي حاتم فيها مصطلح "شيخ" ضمن مراتب الجرح والتعديل.

كون الإمام أبي حاتم الرازي هو أكثر من استعمل هذا المصطلح، وكون ابن أبي حاتم هو أول من وضع ألفاظ الجرح والتعديل في مراتب ارتضاها من جاء بعده، وأضاف إليها وفصّلها، فإن دراستنا لدرجة حديث من قيل فيه "شيخ" ستتم في جانبها النظري من خلال كلام أبي حاتم الرازي، ومن خلال المراتب التي وضعها ابنه في كتابه "الجرح والتعديل".

فأقول: تتوقف معرفتنا لدرجة حديث من قيل فيه "شيخ" على معرفتنا بمعنى قولهم "يكتب حديثه وينظر فيه"، ذلك أن الناظر في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، يجده قد ذكر مراتب الرواة في ثلاثة مواضع من كتابه، اذكرها هنا لفائدة ذلك ببيان درجة حديث من قيل فيه "شيخ" -:

قال ابن أبي حاتم في الموضع الأول: " من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه، من أهل الثبت في الحديث، والحفظ له، والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً.

ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

ومنهم من قد الصق نفسه بهم ودلّسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به"[1].

وقال في الموضع الثاني: " فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه، وكلامه في الرجال.

---

[1] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/١-٧.

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.
ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.
ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.
وخامس قد الصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته"[١].

أما الموضع الثالث فقال فيه: "وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:
وإذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.
وإذا قيل له انه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.
وإذا قيل شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.
وإذا قيل صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.
وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.
وإذا قالوا ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا انه دونه.
وإذا قالوا ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، يعتبر به.
وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة"[٢].

والمدقق في كلامه في الموضع الثالث يجد أن المرتبة الثانية من مراتب التعديل هي لمن يكتب حديثه وينظر فيه كما ذكر، وكذلك المرتبة الثالثة، وهي التي فيها مصطلح " شيخ" إلا أنها دون الثانية كما ذكر ذلك أيضاً، أما المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب التعديل فإن حديثه يكتب للاعتبار، وعند ذكره لمراتب الجرح، ذكر أن المرتبة الأولى لمن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وللوهلة الأولى يُظَن أن هذا لفظ مشكل فيما يخص ترتيب ابن أبي حاتم، لأنه قال فيه: "يكتب حديثه وينظر فيه"، فحقّها أن تكون في مرتبة أعلى، ولكن إذا نظرنا إلى كلمة "اعتباراً" وجدناه حدد النظر هنا في مكانة الاعتبار فقط، فيتسق كلامه، ولا تناقض فيه، وكذلك المرتبة الثانية إلا أنها دون الأولى، والمرتبة الثالثة في مراتب الجرح يعتبر به ولا يطرح حديثه وهو دون الثانية، وجعل المرتبة الأخيرة للترك.

---

[١] – المصدر نفسه، ١/١٠.
[٢] – المصدر نفسه، ٢/٣٧

ولبيان الترابط بين هذه المواضع الثلاثة قمت بوضع كلام ابن أبي حاتم في هذه المواضع في جدول لبيان كل لفظة قالها في موضع ما توازي في المواضع الأخرى، بعد أن استثنيت المرتبة الأول في الموضعين الأول والثاني، كونها وكما يظهر من كلام ابن أبي حاتم هي لنقاد الحديث، المعدّلين والمجرّحين وليس لرواته، فظهر ما يلي:-

	الموضع الأول	الموضع الثاني	الموضع الثالث	أحكامها
المرتبة الأولى	من كان منهم عدلاً في نفسه، من أهل الثبت في الحديث، والحفظ له، والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة	ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه	وإذا قيل للواحد انه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.	الاحتجاج
المرتبة الثانية	ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً	ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.	وإذا قيل له انه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.	الكتابة والنظر
المرتبة الثالثة	ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.	ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.	وإذا قيل شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.	الكتابة والنظر إلا أنه دون الثانية
المرتبة الرابعة	ــــــــــ ومنهم من قد الصق نفسه بهم ودلّسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به"	ــــــــــ وخامس قد الصق نفسه بهم،...، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته".	وإذا قيل صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار. ــــــــــ والمرتبة الرابعة في الموضعين الأول والثاني هم المتروكون.	الكتابة والاعتبار ــــــــــ الترك

ويظهر لنا من خلال الجدول أن من قال فيه "شيخ" تعدل عنده، أو هي برتبة الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط.

ومن الملاحظات أيضاً، أن ابن أبي حاتم قد قسّم الصدوق في مرتبتين في الموضعين الأول والثاني، وجعلها ممن يحتج بحديثه في المرتبة الثانية، وممن يكتب حديثه في الترغيب والترهيب والفضائل في المرتبة الثالثة، وبمقارنة ذلك في الموضع الثالث نجد انه قال في الصدوق يكتب حديثه وينظر فيه، وهذا عندي أنه إجمال منه لما تقدم في الموضعين الأول والثاني، فإذا كان يهم أحياناً فهو محتج به، وهو الموضع الأول، وإذا غلب عليه الوهم فيكتب حديثه في الترغيب والترهيب ولا يكتب في الأحكام،وهو الموضع الثاني، والله أعلم.

وبعد، فهذا التحليل، وما تقدم من كلام، يدلنا على أن للحديث عند نقاده[1] أحكاماً أربعة، هي كالآتي:-

حكم الاحتجاج: وتختص فيه المرتبتان الأولى والثانية من مراتب التعديل، وهم أهل الحديث الصحيح، والحسن لذاته في الغالب.

حكم النظر: وتختص فيه المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، وهم أهل الحديث **الحسن** بنوعيه[2].

حكم الاعتبار: وتختص فيه المرتبة الرابعة من مراتب التعديل والمراتب الأولى والثانية والثالثة من مراتب الجرح، على تفاوت أيضاً بين هذه المراتب، وعلى تفاوت بين درجات الحديث الحسن لغيره والضعيف.

حكم الترك: وتختص به المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وما بعدها.

---

١ – عند نقاد الحديث وليس عند ابن أبي حاتم فقط إذ أنه – وكما يدل كلامه – قام بوضع مصطلحات العلماء وألفاظهم وما وجد منها في مراتبها المناسبة لها، فقد قال في بداية كلامه لهذا التقسيم: "وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى"، فهو ليس تقسيم خاص به.

٢ – وتشاركها في بعضه المرتبة الثانية من مراتب التعديل.

المطلب الثاني: بيان معنى (النظر) عند نقاد الحديث.

سأقتصر على ذكر معنى النظر فقط، وذلك لعلاقته بموضوع الرسالة أولاً، ولكون معاني الاحتجاج والاعتبار والترك معروفة ثانياً، فمعنى الاحتجاج قبول رواية الراوي عند التفرد، ومعنى الاعتبار قبوله بعد معرفة المتابعات والشواهد له[1]، ومعنى الترك طرح حديثه وترك الكتابة عنه.

فإذا كان الاحتجاج هو القبول في حال التفرد دون البحث عن متابع، والاعتبار هو القبول بعد البحث في المتابعات والشواهد، فلا بد أن يكون (النظر) والحالة هذه دون من يقبل تفرده بقليل، وأعلى ممن يُبحث له عن متابعات وشواهد بقليل أيضاً، والنظر ليس بمعنى الاعتبار، إذا لا يعقل أن يفرّق ابن أبي حاتم بينهما كما بيّن ذلك في الموضع الثالث، وبالتسلسل المذكور ولا يكون من سبب لهذا التفريق[2].

أقول: إذا كانت مرتبة النظر بين من يُحتج بحديثه منفرداً، وبين من يُبحث له عن متابعات وشواهد، فمعنى ذلك أن الراوي في مرتبة النظر هو في مرتبة قد تصل إلى مرتبة الاحتجاج به في حال التفرد، ولكن هذا الاحتجاج بحاجة إلى قرائن ومرجحات تحف **الرواية** التي يرويها هذا الراوي موضع الدراسة بشكل خاص.

وهذه القرائن والمرجحات لا يُقصد بها البحث عن متابع أو شاهد، بل هي والحالة هذه أقوى منهما، فالمتابع والشاهد إنما هي لمرتبة الاعتبار كما تقدم، وإنما يقصد بالقرائن والمرجحات أمور خاصة قد توجد في رواية دون رواية، فالرواية التي وجدت فيها مثل هذه

---

١ – يرى أستاذنا الدكتور عبدالكريم وريكات أن الفرق بين النظر والاعتبار هو: أن النظر يكون بالبحث عن المتابعات والشواهد والمرجحات التي تجعل الناقد يطمئن على ضبط الراوي للحديث الذي يرويه. أما الاعتبار فلا يصلح مستقلاً ولا ينظر في حديثه إلا من باب تقويته لغيره فحسب فهو لا يمكن أن يستقل بنفسه. انتهى بمعناه. وقد ذكر ذلك أثناء مناقشته للرسالة جزاه الله خيراً.

٢ – قال بلال المؤذن في كتابه إقامة البرهان: أن مراده – أي ابن أبي حاتم– من (النظر) الاعتبار بالبحث عن المتابع والشاهد، (ص٦٣)، ولعل سلفه في ذلك ابن الصلاح إذ قال موضحا قصد ابن أبي حاتم من قوله يكتب حديثه وينظر فيه: "وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطا مطلقا واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا: هل له أصل من رواية غيره؟ كما تقدم بيان طريق الاعتبار" مقدمة ابن الصلاح، ص٦١.

قلت: ونص كلام ابن أبي حاتم وبالترتيب الذي ذكره يأبى هذا الفهم ولا يرتضيه.

القرائن تصير محتجاً بها، وإن لم توجد بقيت على حالها، والمعنى أن لكل رواية وضع خاص بها بحسب وجود القرائن أو عدمها، فيحتج بالرواية التي وجدت لها هذه القرائن، وأما الرواية التي لم يوجد لها قرائن فتبقى على حالها، وليس لكل ذلك ضابط يضبطه[١]. ومما يصلح أن يكون قرينة ومرجحاً تدل على الاحتجاج بهذا الحديث أن يكون في الحديث قصة مثلاً، أو يجيء في سياق الحديث ما يدل على أن راويه حفظه، أو يكون هذا الراوي من آل بيت من يروي عنه أو بلديّه وله اعتناء بحديثه، وغيرها من قرائن توجد في رواية دون رواية[٢]، وقد تكون القرينة كون الحديث مروي في الزهد والآداب والرغائب[٣]، ولعل مناهج العلماء في الانتقاء من مرويات الراوي يؤيد ما أقول.

وقد وجدت – والحمد لله – مَنْ سبقني إلى هذا الفهم، وهو الدكتور إبراهيم اللاحم، إذ يقول: " يظهر لي أن ابن أبي حاتم قصد التفريق بينهما – أي بين النظر والاعتبار – فمن يكتب حديثه وينظر فيه قد يحتج به لوحده بقرائن تحتف بحديثه وروايته المعينة، فيلتحق في ذلك الحديث وفي تلك الرواية بأدنى أصحاب المرتبة الأولى وهم الثقات، فيصحح حديثه، ويحتج به، وإن كان هو في الجملة دونهم، وأما من يكتب حديثه اعتباراً فلا يحتج به لوحده مطلقاً، وإنما قد يعضد حديث غيره أو يعضده حديث غيره..."[٤].

ولا يعارض ما ذكرت قول المزي: " المراد بقولهم "شيخ" أنه لا يترك، ولا يحتج بحديثه مستقلاً"[٥]. ولا قول الذهبي " قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل يكتب حديثه أنه عنده ليس بحجة"[٦]، ذلك أن الأصل فيه أنه ليس بحجة وحده، ولكن إذا احتفت روايته بقرائن ومرجحات تؤكد روايته لهذا الحديث على وجهه صار محتجاً به، والله أعلم.

---

١ – الكلام هنا عن روايات الراوي الذي هو في مرتبة النظر، وليس عن الراوي بوجه عام، لأن بعض روايات الراوي قد توجد لها قرائن ودلائل ترفعها إلى مرتبة الاحتجاج، وبعضها لا تجد ما تجده غيرها من قرائن ودلائل فتبقى على حالها.

٢ – سيجيء أمثلة على ذلك، ومزيد كلام عن تفرد الـ " شيخ " في الفصل الثاني بإذن الله.

٣ – ذكر رواد بن الجراح عن الثوري قوله: خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل عن المشيخة وأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص. (تهذيب الكمال في مقدمة المؤلف ١٦٣/١).

٤ – إبراهيم اللاحم، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص٣٠٠. وقفت على كلامه بعد أن كتبت المطلب فوافقته فيما ذهب إليه والحمد لله.

٥ – الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٤٣٤/٣.

٦ – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٦٠/٦.

المطلب الثالث: درجة حديث من قيل فيه "شيخ".

بعد ما تقدم استطيع القول أن حديث من قيل فيه "شيخ" هو من قبيل الحديث الحسن، وبشرط أن لا يكون هذا الراوي الذي قيل فيه "شيخ" قد ورد تضعيف بحقه من أحد نقاد الحديث المعتمدين، وتبعاً للقرائن التي تحف رواية بعينها لهذا الراوي الـ "شيخ" تصير هذه الرواية محتجاً بها بذاتها في حال تفرد الراوي بها، لا بكل حديث هذا الراوي، والله أعلم.

فإن اعترض معترض بقوله: إن أبا حاتم الرازي تناقض في هذا المصطلح وفي مرتبته، فتارة يصحح حديث الـ "شيخ"، وتارة يضعّفه، واستدل لذلك بما جاء في ترجمة سليمان ابن زياد الحضرمي إذ سُئل عنه أبو حاتم الرازي، فقال: صحيح الحديث. قيل له: ما حاله. قال: شيخ"[١]. وبما جاء في ترجمة عمر بن رُدَيْح إذ سُئل عنه، فقال: شيخ. فقيل له: يحيى بن معين يقول: هو صالح الحديث. قال: بل هو ضعيف الحديث"[٢].

يُردّ على هذا المعترض بأنه لا منافاة في الجمع بين كون الراوي صحيح الحديث وبين أنه في مرتبة "شيخ، أو بين كونه ضعيف الحديث وفي مرتبة "شيخ" أيضاً، ذلك أن الحكم على الحديث ليس كالحكم على الراوي، فكل حديث له حكمه الخاص به تبعاً للقرائن التي تحف رواية هذا الحديث بعينها كما تقدم وأشرنا إلى ذلك. ويؤيد ذلك أيضاً أن أبا حاتم الرازي قال في ترجمة أحمد بن إبراهيم أبو صالح الخراساني: " شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح"[٣].

والحديث الحسن ليس له قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، قال الذهبي: " ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك ... "[٤]. وقال ابن كثير: " وهذا النوع – أي الحديث الحسن – لمّا كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه"[٥].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٧/٤.

٢ – المصدر نفسه، ١٠٨/٦.

٣ – المصدر نفسه، ٣٩/٢.

٤ – الذهبي، الموقظة، ص٣.

٥ – ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ص١٧.

وقال الألباني: " إن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته، من أدق علوم الحديث، وأصعبها، لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث، وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعليل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم، والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب، قل من يصير له، وينال ثمرته"[1].

أما صاحبا التحرير وبعد أن ذكرا مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم، فقالا: "ويُفهم من لفظة صدوق عنده أنها لا تعني الحديث الحسن، بل دونه، وهو الذي يصلح في المتابعات والشواهد "[2].

قلت: إذا كان حديث الصدوق دون الحسن، حسب فهمهما لكلام ابن أبي حاتم، فما حديث من قيل فيه "شيخ"؟! ويرد على قولهما أن المرتبة الأولى هي للصحيح، والمرتبة الثانية وهيا التي وردت فيها لفظة صدوق لما دون الحسن كما قالا، فما هي مرتبة الحسن؟! وهما إنما قالا ذلك بالنظر لعبارة ابن أبي حاتم في أهل المرتبة الثانية (يكتب حديثه وينظر فيه) وأنه لم يذكر أنهم ممن يحتج بحديثهم[3].

وقد نصّ عدد من العلماء والباحثين المعاصرين على درجة حديث من قيل فيه " شيخ"، منهم:-

- الشيخ الألباني، إذ قال: " ومعنى ذلك – أي قول أبي حاتم في الراوي "شيخ"- أنه ممن ينتقى من حديثه، أو أنه حَسَنْ الحديث إذا لم يخالف، ....، وجلّ هؤلاء ممن يحسن العلماء حديثهم عادة "[4].

---

[1] – الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ٣٦٣/٣.

٢ – بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ٤٢/١-٤٣. ولم أجد هذا المعنى عند غيرهما.

٣ – وقد أشرت فيما تقدم إلى أن مصطلح "صدوق" عند أبي حاتم يحتاج إلى دراسة.

٤ – الألباني، محمد ناصرالدين، السلسلة الصحيحة، ١٣١/٦.

- الشيخ عبدالله السعد، إذ قال معلقاً على قول الحافظ الذهبي في الموقظة[١]: " فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها". قال الشيخ السعد معلقاً: "ومعنى هذا أن حديثهم حسن"[٢].

- الدكتور وليد العاني يفهم ذلك بطريق الإشارة، ذلك أنه قال أن حديث الراوي المقبول عند ابن حجر حسن لذاته[٣]، واعتماداً على ما سبق من أن ابن حجر يقول "مقبول" فيمن قال فيه أبو حاتم "شيخ"[٤]، فيكون حديث من قيل فيه "شيخ" عند الدكتور العاني من قبيل الحسن لذاته، والله أعلم.
- الدكتور خالد الدريس إذ قال في كتابٍ له تحت عنوان " ألفاظ في مراتب الجرح والتعديل تطلق على من يُحسّن حديثه لذاته"، وبعد أن ذكر مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم، قال: "... الذي يعنينا هنا الألفاظ التي تطلق على من يحسن حديثه لذاته، وهي في كلام ابن أبي حاتم المنزلة الثانية والثالثة"[٥].

---

١ – وكامل كلام الذهبي في الموقظة ص١٩ هو: "ومن **الثقات** الذين لم يخرج لهم في (الصحيحين) خلق، منهم: من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة ثم: من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، **ثم: ــ من ــ لم يضعفهم أحد** واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم. وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، **فلان شيخ،** فلان مستور، فلان روى عنه شعبة، أو: مالك، أو: يحيى، وأمثال ذلك. كـ: فلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله. **فهذه العبارات كلها جيدة،** ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى **درجة الصحة الكاملة المتفق عليها،** لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه" أ.هـ.

قلت: وهذا يُستفاد منه أن الذهبي يرى أن حديث الـ"شيخ" من درجات الحديث الصحيح، وإن كانت من أدناها.

٢ – قاله في تقديمه لتحقيق كتاب "تعليقة على العلل لابن أبي حاتم"، لابن عبدالهادي، والكتاب بتحقيق سامي محمد جادالله، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ص٥٥.

٣ – انظر: وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد، ص٤٦، وص٥٨ وما بعدها.

٤ – راجع صفحة ٥٥ من هذه الدراسة.

٥ – الدريس، خالد منصور، آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، رسالة جامعية، دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، ٩٨٥/٢.

- وقال الدكتور فيصل باسم الجوابرة بعد أن ذكر تقسيمات ابن أبي حاتم لمراتب الرواة: " وعلى هذا فقد قسّم ابن أبي حاتم الرواة من حيث الاحتجاج بأحاديثهم إلى أربعة مراتب
١- يحتج بحديثه وهم أهل المرتبة الأولى وحديثهم صحيح.
٢- يكتب حديثه وينظر فيه، وهم المرتبة الثانية وأهل المرتبة الثالثة، وهذه منزلة الحسن لذاته"[١].

أمّا من صنّف في الحديث النبوي من أصحاب الكتب الستة وغيرهم وبالرجوع إلى كتبهم والنظر فيها نجد أن منهم من صحح حديث من قيل فيه "شيخ" وبعضهم حسّنه، من أولئك الإمام البخاري إذ أخرج في صحيحه لعدد من الرواة ممن قيل فيهم شيخ[٢]، مثل:-

- الحسن بن خلف بن شاذان، وهو شيخ البخاري[٣].
- عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، وهو أيضاً شيخ البخاري[٤].
- إسحاق بن راشد الجزري[٥].

---

١ - فيصل باسم الجوابرة، الحديث الحسن عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، رسالة جامعية، دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ ، ص٣٤.

٢- أخرج البخاري في صحيحه لنحو (أربعين) راوياً قيل فيهم "شيخ" مفردة، ومن هؤلاء من أخرج له احتجاجاً، ومنهم من أخرج له متابعةً، وسيأتي ذكرهم في ملحق خاص بهم في آخر الرسالة بإذن الله، أنظر ص٢٠٨.

٣ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧/٣، ووثقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، طبعة دار الكتب العلمية، ٣٠٥/٧. وقال البخاري: "يتكلمون فيه"، (التاريخ الصغير، ٣٨٥/٢) ومع ذلك أخرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً في كتاب المغازي ، باب غزوة الحديبية، وتوبع عليه، وهو حديث (أيؤذيك هوامك)، ورواه البخاري في صحيحه في تسعة مواضع عن شيوخ له آخرين.

٤ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٤/٦. وانظر: هدي الساري لابن حجر ص٤٢٣. أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث، أحدها متابعة.

٥ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٩/٢. قال ابن حجر: "غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيرة". قلت: والمواضع اليسيرة التي قال عنها ابن حجر هي ثلاثة مواضع أخرج له فيها متابعة.

وكذلك أخرج الإمام مسلم وأصحاب السنن لعدد من الرواة ممن قيل فيهم "شيخ"، مثل:-

- سالم بن عبدالله النصري[١].
- جعفر بن مسافر[٢].
- إسماعيل بن سعيد بن عبيد الله[٣].
- أيمن بن نابل[٤].
- طالب بن حجير[٥].
- هشام بن إسحاق[٦].
- أبو غالب الباهلي[٧].

---

١ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٤/٤. أخرج له مسلم في مواضع قليلة، محتجاً به في أحدها، من ذلك ما أخرجه عنه في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، ٢١٣/١، وأخرج له أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٢ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩١/٢. وهو شيخ لأبي داود ، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة، ذكر ذلك ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، ٢٢٩/٢.

٣ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٣/٢، أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في الجنائز في الصلاة على الطفل وصححه، (جامع الترمذي، ٣٤٩/٣ حديث رقم ١٠٣١ تحقيق أحمد شاكر) ونص كلام الترمذي بعد الحديث (هذا حديث حسن صحيح رواه إسرائيل، وغير واحد، عن سعيد ابن عبيدالله)، ورواية إسرائيل عن سعيد أخرجها البيهقي في سننه، إلا إن المزي لم يذكر إسرائيل ممن يروي عن سعيد، وتابع إسماعيل على هذا الحديث روح بن عبادة وقد أخرجها النسائي.

٤ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٩/٢. وقال الترمذي في حديث أخرجه له: وهو (رأيت النبي ﷺ يرمي الجمار على ناقة، ... الحديث) قال: حسن صحيح، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه، وهو أيمن بن نابل، وهو ثقة عند أهل الحديث. (جامع الترمذي، ٢٤٧/٣ حديث رقم ٩٠٣ تحقيق أحمد شاكر) ومع ذلك فقد أشار الترمذي في كتاب آخر بعد أن أخرج حديث التشهد عن ابن عباس: وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث، عن أبي الزبير، عن جابر **وهو غير محفوظ**.(جامع الترمذي، ٨٣/٢ حديث رقم ٢٩٠، تحقيق أحمد شاكر) قلت: وقرينة المخالفة هي التي دلت كونه غير محفوظ. انظر: علل الترمذي ١٢٧/١.

٥ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩٦/٤. أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في السيوف وحليتها وقال عقبه (حديث حسن غريب) (جامع الترمذي، ٢٠٠/٤ حديث رقم ١٦٩٠ تحقيق أحمد شاكر)

٦ - أبن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٢/٩ أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في صلاة الاستسقاء وقال عقبه (حسن صحيح) (جامع الترمذي، ٤٤٥/٢ حديث رقم ٥٥٨ تحقيق أحمد شاكر)

٧ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٥٥/٨ أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في الصلاة على الجنازة، وقال عقبه (حسن) (جامع الترمذي، ٣٥٢/٣ حديث رقم ١٠٣٤ تحقيق أحمد شاكر) وذكر ما يدل على أن مدار الحديث عليه، وقال أيضاً: وفي الباب عن سمره.

وكذا ابن حبان والحاكم ممن اشترطوا الصحة في كتبهم قد أخرجوا لمن قيل فيه "شيخ" في كتبهم[١].

وصحح علماء الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون أحاديث بهز بن حكيم – وقد قال فيه أبو حاتم شيخ– فهذا أحمد بن حنبل يقول عن إسناد هو فيه: " صالح الإسناد " وقال ابن معين: "إسناد صحيح"، وأخرج له الترمذي وقال: "حديث حسن"، وصحح الترمذي روايته عن أبيه عن جده، وروى له الحاكم، وقال: "صحيح الإسناد"[٢]، وقال الذهبي: " فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ...، وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح "[٣].

أما من المتأخرين فقد وجدت ابن القطان الفاسي يحسّن أحاديث من قيل فيه "شيخ"[٤]، ويتعقب الإشبيلي في تضعيفه لبعض هذه الأحاديث، وقد تقدم أن ابن القطان يدور في الحكم على حديث هؤلاء مع القرائن[٥]، وهو الصواب بإذن الله.

---

١ – من ذلك: تصحيحهم لحديث سيار بن عبدالرحمن الصدفي – وقد قيل فيه شيخ– ومن أحاديثه: حديث في زكاة الفطر إذ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه، المستدرك على الصحيحين، ١/ ٥٦٨. وقال ابن خجر في التلخيص: على شرط البخاري، وهذا الحديث قال عنه ابن قدامة المقدسي في المغني "إسناد حسن" ٦٤٨/٢. وحسنه الألباني كذلك في كتابيه صحيح سنن أبي داود وصحيح سنن ابن ماجه. وانظر المحرر في الحديث لابن عبدالهادي، ص٣٥٠. وأيضاً تصحيحهم لحديث رُبَيح بن عبدالرحمن – وقد قيل فيه شيخ–. ويشاركهم ابن خزيمة في بعض ذلك.

٢ – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣٠/٢، المزي، تهذيب الكمال، ٢٥٩/٤ وما بعدها، وقال الترمذي في جامعه: "وحديث بهز بن حكيم حديث حسن غريب" (٣٨/٢) وانظر أيضاً (٣٧٣/٣). وقال الحاكم: لا أعلم خلافا بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز ابن حكيم و أنه يجمع حديثه (المستدرك، ١٠٨/١)

٣ – الذهبي، الموقظة، ص٤.

٤ – انظر على سبيل المثال في كتابه بيان الوهم والإيهام (٨١/٣) حديث صدقة بن سعيد الحنفي، قال ابن القطان: " وأحسن أحوال هذا الحديث، أن يقال فيه: حسن"، وكذلك (٢٩٥/٣– ٢٩٦) حديث أفلت بن خليفة وقال: " ولم أقل: إن هذا الحديث المذكور صحيح، وإنما أقول: إنه حسن"، وقال في حجية بن عدي (٣٢٣/٣–٣٢٥) : "رووا عنه عدة أحاديث، وهو فيها مستقيم، لم يعهد منه خطأ ولا اختلاط ولا نكارة ". وغير ذلك وقد تقدم شيء منه، كتحسينه حديث أبي حية الوادعي.

٥ – راجع صفحة ٣٧ من هذه الرسالة.

وكذا ابن الملقن، فقد قال بعد أن ساق حديثاً من مصنف ابن أبي شيبة وذكر ما في الرواة من كلام، وفيهم من قيل فيه " شيخ "، ثم قال: "فإسناد هذا الطريق حسن"[١].

وقال في حديث آخر، في سنده راوٍ قيل فيه "شيخ"، بعد أن ذكر من ضعفه،: " والحق أنه حديث صحيح، ...، وقد صححه جماعات منهم الإمام أبو حاتم بن حبان فإنه أخرجه في "صحيحه" من الطريق المذكور، وكذلك الحاكم أبو عبد الله في "المستدرك على الصحيحين" في آخر كتاب الأطعمة، وقال بعد إخراجه: هذا حديث صحيح الإسناد. وقال النووي في "شرح المهذب": "هذا حديث حسن". وقال في "شرح مسلم": "إنه حديث صحيح". وقال الشيخ زكي الدين في كلامه على أحاديث المهذب: "هو حديث حسن"[٢].

ومن المعاصرين الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة إذ قال في غير حديث " إسناد حسن "[٣]، وذِكرُ وتتبع من أخرج له العلماء ممن قيل فيه "شيخ" ممن يصححون أحاديثهم أو يحسنوها يطول، واكتفي بمن ذكرت من أمثلة[٤].

يتبين من كل ذلك أن من قيل فيه "شيخ" حديثه حسن عند عامة أهل العلم، ونقل المصنفون في أصول الحديث اتفاق أئمة الحديث على الاحتجاج بالحديث الحسن، ومن أقوالهم في ذلك، قول النووي: "الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حدَّيْهما فهو كالصحيح في أنه يحتج به، ولهذا لم تفرده طائفة من أهل الحديث بل جعلوه مندرجاً في نوع الصحيح "[٥].

ومع قولهم أن الحسن يحتج به، إلا أن هذا ليس على إطلاقه، إذ يجب التفريق بين الحسن لذاته، والحسن لغيره، كما يجب أن ندرك أن الأحاديث الحسنة تتفاوت فيما بينها في درجة الحسن يشير إلى ذلك كلمة الذهبي المتقدمة في أحاديث بهز بن حكيم وأنها

---

١ – انظر: ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ١٩٠/٢. وفي غير ما موضع ذكر ذلك أيضاً.

٢ – المصدر نفسه، ٣٠٢/٢ –٣٠٣.

٣ – الألباني، السلسلة الصحيحة، ٣٧٧/٤، وقال في حديث آخر قيل في أحد رواته "شيخ صالح الحديث": "سند صحيح، رجاله ثقات غير أبي زياد"، السلسلة الصحيحة، ١٧٤/١. قلت: وهو الذي قيل فيه: شيخ صالح الحديث. وقال في موضع آخر في حديث قيل في أحد رواته " شيخ ": " وهذا إسناد حسن، أو حسن في الشواهد و المتابعات، فإن رجاله ثقات غير يحيى بن كثير الكاهلي".

قلت: وقوله "سند صحيح" أو "إسناد حسن" تعني أن هذا السند حاز شروط الصحة، أو الحسن لوحده، دون اعتبار لمتابعات له أو شواهد، وهذا يقوي ما أذهب إليه.

٤ – سيأتي أمثلة على ذلك في الدراسة التطبيقية أيضاً.

٥ – النووي، يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق نورالدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، ص٦٨

أعلى مراتب الحسن، وكلمة ابن حجر أيضاً حين قال: "وهذا القسم من الحسن – وهو الحسن لذاته– مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض"[١]. وهذا التفاوت بينها يكون بحسب القرائن، والله أعلم.

بقيت مسألة أجد لزاماً عليّ أن أشير إليها سريعاً، وهي وجوب التفريق بين الحكم العام على الراوي والحكم على حديث له بعينه، ولا شك أن الحكم على حديث بعينه للراوي، هو أدق من الحكم العام على الراوي، فقد يتبين لنا من خلال القرائن التي تحف رواية بعينها أن الراوي الضعيف قد ضبط هذه الرواية، كما قد يتبين لنا من خلال القرائن أن الراوي الثقة قد أخطأ في هذه الرواية.

قال المعلّمي اليماني في معرض رده على الكوثري: "ينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين:– **الأول:** أن يسأل عنه فيجيل فكره في حاله، في نفسه، وروايته، ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به. **الثاني:** أن يستقر في نفسه هذا المعنى ثم يتكلم في ذاك الراوي في صدد النظر في الحديث خاص من روايته، فالأول هو الحكم المطلق الذي لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغيير الاجتهاد، وأما الثاني فإنه كثيراً ما ينحى به نحو حال الراوي في ذاك الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم المطلق في الراوي أنه صدوق كثير الوهم، ثم تكلم فيه في صدد حديث من روايته، ثم في صدد حديث آخر، وهكذا، فإنه كثيراً يتراءى اختلاف ما بين كلماته"[٢].

فالناقد ربما سئل عن رجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله، ثم يسمع له حديثاً فيحكم عليه حكماً مناسباً لحاله في ذلك الحديث، ثم يسمع له حديثاً فيعطيه حكماً آخر.

وما تقدم ذكره من أمثلة لإخراج البخاري ومسلم ومن اشترط الصحة لبعض من قيل فيه "شيخ" دليل ذلك، وسيأتي مزيد أمثلة أيضاً من خلال الدراسة التطبيقية، والحديث عن قرائن قبول التفرد، وأيضاً ما تقدم قبل قليل من اعتراض المعترض على أبي حاتم الرازي والجواب على الاعتراض ينفع إيراده هنا في التفريق بين الحكم العام على الراوي، والحكم على رواية من رواياته، والله تعالى أعلم.

---

١ – ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق عبد الله الرحيلي، ط١، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ، ص٧٨.

٢ – المعلمي اليماني، عبدالرحمن بن يحيى، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ٥٦/٢–٥٧.

الفصل الثاني: ضوابط التعامل مع رواية من قيل فيه " شيخ"، وفيه مبحثان:-

<u>المبحث الأول</u>: تفرد من قيل فيه "شيخ" ومخالفته لغيره.

المطلب الأول: تفرد من قيل فيه "شيخ".

الفرع الأول: منهج المحدثين في الحكم على الأفراد على وجه الإجمال.

الفرع الثاني: قرائن قبول التفرد أو رده.

المطلب الثاني: تفردات الشيوخ ممن هم دون الحفاظ.

المطلب الثالث: مخالفة الـ"شيخ" وشذوذ روايته.

المطلب الرابع: زيادة الـ" شيخ ".

<u>المبحث الثاني</u>: اعتبار أقوال العلماء جميعاً، ومعرفة القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه لمصطلح "شيخ"، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: رواة قيل في أحدهم "شيخ"، وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "ثقة".

المطلب الثاني: رواة قيل في أحدهم "شيخ" وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "مجهول" أو "ضعيف".

المطلب الثالث: القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه مصطلح "شيخ".

الفرع الأول: السياق.

الفرع الثاني: تصرف أصحاب الأصول بإخراجهم الحديث في مصنفاتهم من عدمه.

المبحث الأول: تفرد من قيل فيه "شيخ" ومخالفته لغيره.

المطلب الأول: تفرد من قيل فيه "شيخ".

الفرع الأول: منهج المحدثين في الحكم على الأفراد على وجه الإجمال.

تبين لنا فيما تقدم أن الأصل في حديث من قيل فيه "شيخ" أنه لا يحتج به منفرداً إلا في حالات معينة، وهي وجود قرائن تقوي أن الراوي قد ضبط هذا الحديث وأداه كما سمعه مع عدم وجود المخالف له. وفي هذا المبحث سنتحدث بإذن الله عن التفرد، وأهمية معرفته، والقرائن التي تؤدي بنا إلى قبول تفرد من قيل فيه "شيخ"، فأقول:-

تعد معرفة تفردات الرواة، وأحوالهم في الرواية، من أهم الأمور التي من خلالها يمكن أن يحكم على الحديث بالتصحيح أو التعليل، والمطالع في كتب العلل يجد ذلك واضحاً، والذي ينبغي التنبيه عليه أن التفرد بذاته ليس علة، وإنما هو مظنة وجود العلة، يدل على ذلك اهتمام علماء الحديث منذ القدم وحرصهم أن يكون لأحدهم أفراداً يتميز بها عن غيره.

روى الخطيب البغدادي بسنده عن محمد بن علي بن داود، قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: أشتهي أن أقع على شيخ ثقة عنده بيت ملآن كتباً أكتب عنه وحدي"[١]، وقال شعبة: "وأي شيء ألذ من أن تلقى شيخاً في فيء، قد لقي الناس، وأنت تستثيره، وتخرج منه العلم، قد خلوت به".

وورد عن عبد الرزاق الصنعاني قوله لعلي بن المديني: " إذا ورد حديث عني لا تعرفه **فلا تنكره**، فإنه ربما لم أحدثك به". وهذا نص في هذه المسألة أن الشيخ قد يخص أحد تلاميذه بحديث لا يُسْمِعْهُ لغيره، فلا يُستَغرب الحديث.

---

١ - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٣٩/٢. وما سيأتي من نصوص هي أيضاً من الكتاب نفسه، وقد عقد الخطيب في هذا الكتاب باباً بعنوان "المنافسة في الحديث بين طلبته وكتمان بعضهم بعضا للظن بإفادته" ١٣٩/٢- ١٤٥/٢.

ومما يستدل به أيضاً على أن التفرد هو مظنة لوجود العلة والخطأ، توقف النبي ﷺ في قبول خبر ذي اليدين في الصلاة[١]، مظنة أن يكون ذو اليدين أخطأ، وتوقف أبي بكر الصديق في ميراث الجدة[٢]، مظنة أن يكون المغيرة بن شعبة أخطأ، وقس على ذلك توقف بعض الصحابة في أحاديث يرويها أبو هريرة، فبيّن لهم أنه لملازمته للنبي ﷺ تفرد عنهم بما لم يسمعوه هم رضي الله عنهم جميعاً.

فإذا كانوا يحرصون على أن تكون لهم أفراد، كما تقدم، فكيف نعلل الحديث بعد ذلك بأنه فرد؟ لذلك كان الأدق – في المنهج النقدي – القول بأن التفرد هو مظنة وجود العلة، وليس هو بذاته علة، إذ هو باعث على عدم الاطمئنان لهذه الرواية، كونه قد تفرد بها راوٍ واحد، في عصر انتشرت فيه الروايات، خاصة إن كان الراوي في طبقة متأخرة، فأين كان أقران هذا الراوي ومعاصروه عن هذه الرواية؟.

ومثال ذلك ما رواه أبو الأزهر النيسابوري وتفرد به[٣]، عن عبدالرزاق بن همام بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال: " يا علي، أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي"[٤].

هذه الرواية أنكرها وشكك فيها عدد من علماء الحديث، منهم يحيى بن معين، إذ كان يوماً في مجلسه، وقال في آخر المجلس: " أين هذا الكذاب النيسابوري، الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث. فقام أبو الأزهر، فقال: هوذا أنا. فضحك يحيى بن معين من قوله، وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له: **كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك**، فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه، سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودّعته قال لي: قد وجب عليّ حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً. فصدقه يحيى بن معين، واعتذر إليه"[٥].

---

١ – متفق عليه: البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، ٢٠٦/٣ حديث رقم ٧٨٤. مسلم، الصحيح، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ٢١٢/٣، حديث رقم ٨٩٦.

٢ – أبو داود، السنن، كتاب الفرائض، باب في ميراث الجدة، ١٣٦/٢، حديث رقم ٢٨٩٤. الترمذي، الجامع، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، حديث رقم ٢١٠١.

٣ – نصّ على تفرده الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد في المعجم الأوسط، ٨٧/٥، والحاكم النيسابوري.

٤ – الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ١٣٨/٣.

٥ – المصدر السابق، ١٣٨/٣. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح. وعلّق الذهبي في التلخيص: منكر ليس ببعيد من الوضع =

فأنت ترى أن تفرد الراوي عن عبدالرزاق بهذا الحديث عن باقي أقرانه استدعى توقف ابن معين فيه وعدم قبوله له ابتداءً إذ قال له: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟ ويضاف إلى ذلك أن التفرد هنا جاء في طبقة متأخرة من طبقات السند، كانت الأحاديث فيها قد انتشرت، وحين ذكر هذا الراوي قرينة تؤكد تفرده بالحديث صدقه يحيى.

الفرع الثاني: قرائن قبول التفرد أو رده.

تنبّه نقاد الحديث لأمور عديدة في الرواية وما يتصل بها، هي القرائن والمرجحات، الهدف منها إما قبول تفرد الراوي بالحديث، أو رده بحسب ما يقع لهم من القرائن، من أمثلة ذلك أن أبا حاتم الرازي قال في تعليله لأحد الأحاديث: "لم يرو هذا الحديث عن أيمن[١] إلا قُـرَّان[٢]، ولا أراه محفوظاً، **أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟**"[٣]. فلتفرد هذا الراوي، وليس هو ممن اعتنوا بحديث أيمن بن نابل، ولا من أصحابه، **أعلّ** أبو حاتم هذا الحديث **ورده** بالقرائن.

ومثال آخر على ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة بكير بن شهاب، وقد قيل فيه "شيخ"[٤] أيضاً.

وفي مقابل ذلك نجد الإمام علي بن المديني يقبل تفرد راوٍ لقيام الأدلة والقرائن عنده على قبوله، فقد قيل له: "روى شبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر، في الدباء. قال علي: أي شيء يقدر يقول في ذاك – يعني شبابة– كان **شيخاً صدوقاً**، إلا أنه كان يقول بالإرجاء، **ولا ينكر لرجل سمع من رجل ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب**"[٥]. فقد يتفرد المحدث المشهور بالجمع ويغرب على أقرانه لسعة محفوظاته كالزهري.

=قلت: وقول الحاكم: "وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح" ليس على إطلاقه وليس هو بصحيح، وهذا الحديث فيه كلام كثير وأغلب العلماء على أنه باطل شبه موضوع، **وإنما ذكرته للمثال**. وأما قولهم "فصدقه يحيى بن معين" فلا تعني أنه قبل هذا الحديث، وصححه، بل جاء في رواية أخرى عند الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٢/٤) أنه قال له: " أما إنك لست بكذاب، وتعجَّب من سلامته. وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث"، والمثال التالي عن أبي حاتم الرازي في حديث قران عن أيمن ينفع إيراده هنا أيضاً.

١ – هو ابن نابل، قال فيه أبو حاتم: "شيخ". وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق يهم".

٢ – هو ابن تمام، قال فيه أبو حاتم: " شيخ لين". وقال يحيى بن معين: كان يبيع الدواب، رجل صدوق، ثقة، قيل ليحيى: كان صاحب حديث؟ قال: لا بأس به وقال ابن سعد: "كان عنده أحاديث". وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ".

٣ – ابن أبي حاتم، علل الحديث، ٢٩٦/١.

٤ – انظر: التطبيق رقم (٨) من الدراسة التطبيقية.

٥ – ابن عدي، الكامل، ٤٦/٤. ومع ذلك فقد رد هذا الحديث وأنكره غير واحد من أهل العلم لقرائن بدت لهم، منهم:– الإمام احمد ، والبخاري، وأبو حاتم، والترمذي، والصواب معهم، والله أعلم.

وفي معناه قول مسلم بن الحجاج لمن اعترض على زيادة سليمان التيمي (وإذا قرأ فأنصتوا): "تريد أحفظ من سليمان"[١].

لأجل ذلك وأمثاله، قال ابن رجب في معرض حديثه عن استنكار العلماء لبعض تفردات الثقات أن لهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[٢].

وقبل أن أشير إلى القرائن التي اعتمدوها في ذلك لا بد من الإشارة إلى قول ابن الصلاح في المسألة إذ قال: " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فيُنظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه، قُبِل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، ...، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائرٌ بين مراتب متفاوتة **بحسب الحال** فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطّه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك، رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر"[٣].

نجد من هذا النص أن ابن الصلاح ينظر في القرائن في حال **مخالفة** الراوي لمن هو أولى منه وأضبط، وهذا هو الصواب، فإذا روى الـ"شيخ" حديثاً خالف فيه غيره، ممن هم أولى منه وأضبط، ردّ حديثه بقرينة مخالفتهم لهم.

أما في حال التفرد، وهو موضوعنا هنا، فنجده يُعمل قواعد الجرح والتعديل، فالثقة تفرده صحيح، والضعيف تفرده منكر مردود، وما بينها يدور بينهما، ولا يُعمل القرائن في ذلك، نعم ما ذكر قد يعطينا تصور عن الحديث، ولكن القرائن هي التي تجعلنا نقبل تفردات لبعض الثقات ومن هم دونهم أحيانا، وهي أيضاً التي تجعلنا نرد تفردات بعضهم أحياناً أخرى، فليس الأمر مسألة رياضية حدية.

ونراه أيضاً لا يعول على المتن كثيراً، بل لم يشيروا إليه، وكأنه لا أثر له في التفرد، وهذا غير صحيح، فقد كان نقاد الحديث إذا استنكروا متن حديث وكان ظاهر السند الصحة تطلّبوا

---

١ – مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٣٠٣/١.

٢ – انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٥٨٢/٢.

٣ – ابن الصلاح، المقدمة، ص٤٤. وفي هذا الكلام نص على أن من دون الثقة الحافظ تفرده حسن. وانظر: الخليلي، الإرشاد ، ص١٦٦ فله كلاماً بهذا المعنى.

لهذا الحديث علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة، أعلوه بعلة غير قادحة، ولكنها في نظرهم كافية للقدح في المتن المستنكر[١].

والذي أود قوله من ذلك كله: إن تفرد من دون الثقة لا يرد مطلقاً، كما أن تفرد الثقة لا يقبل مطلقاً، وكل ذلك مرده إلى القرائن والمرجحات، وانظر إلى سفيان الثوري وهو يقول: "اتقوا الكلبي[٢]. فقيل له: إنك تروي عنه. قال: إني أعلم صدقه من كذبه"[٣]. وهذا الكلام هو أس منهج الانتقاء عند المحدثين، والله أعلم.

إذا تبين ذلك فأذكر هنا بعض الاعتبارات والقرائن والمرجحات التي استعملها علماء الحديث لقبول تفردات الرواة في بعض الأحاديث، أو ردها، وذلك أنه لكل حديث نقداً خاصاً[٤].

المسألة الأولى: قرائن الحكم على الأفراد من خلال المروي[٥].

إن النظر في تفردات الراوي، ثقة كان أو دونه، يخضع عند علماء الحديث لعدة اعتبارات، منها ما يتصل بالرواية المُتَفرَّد بها، ومنها ما يتصل بالراوي المُتَفرِّد بهذه الرواية.

أما ما يتصل بالرواية المُتَفرَّد بها، فإن علماء الحديث قبلوا تفرد الراوي إذا كانت الرواية التي يتفرد بها في فضائل الأعمال والآداب ولم تكن في الأحكام، يشير إلى ذلك قول سفيان الثوري " خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل عن **المشيخة** وأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص"[٦]. وكذا قول ابن مهدي: " إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد"[٧].

---

١ – أشار إلى ذلك المعلمي اليماني في مقدمته للفوائد المجموعة للشوكاني، وأيد ذلك بأمثلة، ص٨.

٢ – هو محمد بن السائب الكلبي، وكان الثوري يروي عنه ويكنيه، والكلبي متفق على كونه كذاب ومجمعون على ترك حديثه. انظر: ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ٢٧٠/٧.

ولا يعني ما ذكرت أني مع قبول مروياته فضلاً عن تفرداته.

٣ – ابن حبان، المجروحين، ٢٥٦/٢.

٤ – والقرائن لا يُظَنّ بأنه يمكن حصرها، خاصة قرائن رد الحديث، وسيكون ضرب الأمثلة على القرائن بمن هو دون الثقة، للدلالة على المقصود.

٥ – سيأتي تطبيقات على هذه القرائن في الدراسة التطبيقية من هذه الرسالة.

٦ – الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٩١/٢.

٧ – المصدر نفسه، ٩١/٢

فأنت ترى أن نقاد الحديث المتقدمين يتساهلون في رواية الأحاديث عمن لم يبلغ درجة الثقة من الشيوخ وغيرهم إذا كان ما يروونه في الفضائل والزهد والآداب، مثال ذلك ما جاء في إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبة، وقد قيل فيه "شيخ"[١]، وأيضاً ما جاء في ترجمة صالح ابن حاتم[٢]، وكذا ترجمة عبدالرحمن بن مهران[٣]، وقد قيل في كل واحد منهم "شيخ".
ويقاس على ذلك إخراج البخاري لحديث أُبي بن العباس، في ذكر خيل النبي ﷺ مع تضعيف عدد من النقاد له وتعليل ابن حجر لإخراج البخاري له بأنه ليس من أحاديث الأحكام[٤].

وفي مقابل هذا نرى بعض المتقدمين قد رد تفرد عبدالله بن دينار عن ابن عمر بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته[٥]، وابن دينار ثقة، إلا أن أبا حاتم الرازي لم يقبل ذلك منه، ذلك أنه تفرد بحكم من الأحكام مما تمس إليه الحاجة، قال أبو حاتم الرازي مستنكراً لهذا الحديث: " حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد، لم يرو عن ابن عمر أحد سواه علمناه"[٦]. فلأجل تفرده بحكم من الأحكام لم يقبله أبو حاتم.

وذكر ابن أبي حاتم قال: " سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، فقال: قد اختلفوا في متنه، رواه فِطر والأعمش عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس ابن ضمعج، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة)، ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء، لم يقولوا: أعلمهم بالسنة. قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد، قال أبي: شعبة

---

١ – انظر: التطبيق رقم (٢) من الدراسة التطبيقية، وانظر أيضاً التطبيق رقم (١٣) من الدراسة التطبيقية.

٢ – انظر: التطبيق رقم (١٧) من الدراسة التطبيقية.

٣ – انظر: التطبيق رقم (١٩) من الدراسة التطبيقية. وانظر التطبيق رقم (٢٦) من الدراسة التطبيقية أيضاً.

٤ – البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار، حديث رقم ٢٧٥٥، وانظر كلام ابن حجر في النكت له على ابن الصلاح، ٤١٨/١.

٥ – أخرجه البخاري برقم ٢٣٩٨ ومسلم برقم ١٥٠٦ وقال عقبه: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث. والترمذي في الجامع برقم ١٢٣٦، وقال عقبه: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

٦ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٠/١. وكان شعبة قد استحلف ابن دينار إن كان سمع هذا الحديث من ابن عمر، وسبب ذلك كما ذكره أبو حاتم هو إنكاره لهذا الحديث. واستنكره قبله الإمام احمد بن حنبل إذا سئل عن عبدالله بن دينار فقال: ثقة، إلا في حديث واحد يرويه عن ابن عمر: الولاء لا يباع. بحر الدم فيمن مدحه أحمد أو ذمه، ص ٨٥. وقال في موضع آخر: لم يتابع عليه. وقد قبل تفرده بعض العلماء ومنهم الشيخان.

أحفظ من كلهم. قال أبو محمد: أليس قد رواه السُّدِّيُّ، عن أوس بن ضمعج؟ قال: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السُّدِّيُّ، **وهو شيخ**، أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟! وأخاف أن لا يكون محفوظاً"[١].

المسألة الثانية: قرائن الحكم على الأفراد من خلال الراوي.

أما ما يتصل بالراوي المُتَفرِّد بهذه الرواية، فلعلماء الحديث في ذلك اعتبارات وقرائن، ينظرون لها عند الحكم بقبول تفرد الراوي أو رده، منها:-

- نظرهم في طبقة الراوي المُتَفرِّد بالحديث، وتفريقهم بين كونه متقدماً أو متأخراً.

كلما كان الراوي المتفرد في طبقة متقدمة من طبقات السند كان ذلك أدعى لقبول تفرده، فالذهبي، وهو من أهل الاستقراء التام، وفي معرض حديثه عن التفرد، وبعد أن ذكر تفردات الحفاظ مقسماً إياها حسب الطبقات، ذكر تفردات من هم دونهم وقام أيضاً بتقسيمها حسب الطبقات، فقال: " فتابِعيُّهم، إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في الصحاح. وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات. وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض. وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث: منكرًا، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد..."[٢].

وتفريق علماء الحديث بين تفرد المتقدم والمتأخر يعود لأسباب، منها، أن الرواية لم تنتشر في الطبقات المتقدمة، ولم تشتهر، فإمكانية التفرد متوفرة وطبيعية، يقول الدكتور حمزه المليباري: " إذا تفرد الراوي بحديث في طبقة من شأنها عدم شهرته وعدم تعدد روايته في الغالب لعامل ظرفي يتمثل في انعدام إمكانية التنقل بين البلدان الإسلامية على نطاق واسع، الذي يعطي للمحدثين فرصاً عديدة للتلاقي وتبادل المرويات بينهم، مثل طبقة الصحابة والتابعين، فهذا النوع من التفرد مقبول ومحتج به، بشرط أن يكون الراوي ثقة معروفاً. ذلك لأن التفرد في هذه الطبقات لا يثير في نفس الناقد تساؤلاً حول كيفية التفرد، ولا ريبة في مدى ضبطه لما تفرد، حيث إن تداخل الأحاديث والآثار بالنسبة إليه احتمال يكاد يكون معدوماً، نظراً لمحدودية الأسانيد التي يتداولها هو ومعاصروه، وقصرها"[٣].

---

١ – ابن أبي حاتم، العلل، ٩٢/١. رقم ٢٤٨.

٢ – الذهبي، الموقظة، ص١٧.وللبرديجي كلام قريب من هذا نقله ابن رجب في شرح العلل، ٦٥٣/٢-٦٥٤.

٣ – المليباري، حمزه، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ص٢٥. وله كلام في هذا المعنى في كتابه علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد.

ومن الأمثلة المشهورة على ذلك حديث " إنما الأعمال بالنيات" فلم يروه عن عمر بن الخطاب إلا علقمة بن وقاص، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد، ثم انتشر بعد ذلك ورواه عنه العدد الكثير حتى ذكر الذهبي أنه قد رواه عنه نحو المائتين[١]، فأنت ترى أن الحديث لم ينتشر في الطبقات المتقدمة، وكان التفرد فيه في عدة طبقات، ثم انتشر بعد ذلك، مع العلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر هذا الحديث وقاله على المنبر.

ومن أمثلة ذلك لرواة قيل في كل واحد منهم "شيخ" وجاءت رواياتهم في طبقة متقدمة من طبقات السند ما جاء في ترجمة سَوَادَة بن حنظلة[٢]، وكذا ترجمة عبدالله بن صُبيح[٣]، ويحيى بن يزيد الهُنائي[٤]، وغيرهم

والأمر بخلاف ذلك في الطبقات المتأخرة، فالأحاديث قد انتشرت، وكثر حفاظ الحديث والمعتنون به، والراحلون في طلبه، فالتفرد في هذه الطبقات المتأخرة يُستغرب ويُستنكر، من الأمثلة على ذلك – وقد تقدم – استنكار أبي حاتم الرازي لحديث تفرد به قُرَّان بن تمام عن أيمن بن نابل إذ قال: أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟ وهذا أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري يتذاكران ليلة كاملة في أحاديث الزهري فلم يغرب أحدهما على الآخر حديثاً حتى أغرب ابن حنبل على ابن صالح حديث المطيبين[٥].

ومع قولنا بأن التفرد في الطبقات المتقدمة من طبقات السند أدعى لقبول التفرد، إلا أنه قد يوجد في الحديث، في متنه أو إسناده ما يرجح عدم قبوله، ومن الأمثلة على ذلك ما تقدم ذكره عن عبدالله بن دينار وهو من المتقدمين وذلك لتفرده بحكم من الأحكام لم يروه غيره.

ومن الاعتبارات أيضاً التي ينبغي التنبيه عليه أن من المتقدمين من يطلقون لفظ "منكر" على مجرد التفرد، قال ابن حجر: " مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة"[٦]. فإذا جاء عن متقدم الحكم على حديث بأنه منكر، فإنه يقصد بذلك أن الحديث فرد.

١ – انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٦٩/٥.

٢ – انظر: التطبيق رقم (١٦) من الدراسة التطبيقية.

٣ – انظر: التطبيق رقم (٢١) من الدراسة التطبيقية.

٤ – انظر: التطبيق رقم (٣٦) من الدراسة التطبيقية.

٥ ـ ابن عدي، الكامل، ١٨١/١. وحديث حلف المطيبين فيه كلام. وهو قوله ﷺ "شهدت حلف المطيبين مع عمومتي وأنا غلام فما أحب أن لي حمر النعم وأني أنكثه".

٦ – ابن حجر، النكت، ١٠٨/١.

يتبين مما سبق أن بعض المتقدمين يصفون تفرد من دون الثقة أنه منكر، وبعضهم يتوقف فيه كما هو الحال عند أبي حاتم الرازي، إذ إن حديث الصدوق والشيخ ومن في وصفهما عنده يكتب وينظر فيه، والمتأخرون يقبلونه[١] بدليل عبارة ابن الصلاح المتقدمة قبل قليل، والصواب من كل ذلك أن الأمر يدور مع القرائن في تفرد الثقة، وحتى في تفرد من هو دونه، فأحياناً تكون القرائن مؤيدة لقبول تفرده، وأحياناً تكون مؤيدة لرد تفرده وعدم قبوله.

- ومن الاعتبارات المهمة أيضاً نظرهم إلى مرتبة الراوي المُتَفرِّد ودرجته.

إن مرتبة الراوي المتفرد بالحديث وإن كانت من أهم القرائن على قبول تفرده إن كان ثقة، إلا أنها غير كافية في قبول تفرده، وإذا اعتمدنا على مجرد حال الراوي المتفرد في قبول التفرد، فإننا قد نصحح أحاديث لرواة ثقات ونقبلها، وهي معلولة.

والناظر في كتب العلل، وفي كتب التراجم أيضاً، يجدهم كثيراً ما يقولون في رواة (لا يحتج بحديثه إذا انفرد)، وهذا الوصف إنما قالوه بعد سبر لمروياته وتدقيق لها ونقد، ولا شك أن من كان كثير الخطأ لا يقبل تفرده، ذلك أن كثرة الخطأ دليل على عدم الضبط والاعتناء بما يروي.

ولكن، في حالتنا هذه، والكلام عن الراوي الـ "شيخ"، وهو قليل الرواية، كما تقدم، والعلماء على أن قليل الرواية مع وجود الخطأ في روايته هو الضعيف، أو المتروك، قال الذهبي: "الكثير الخطأ مع القلة هو المتروك"[٢]، وقال ابن حجر في ترجمة مسلم بن قرط: "مقل جداً، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ، فهو ضعيف"[٣].

ونقاد الحديث على أن الراوي الذي لا يحتمل تفرده، هو الراوي الذي يكثر منه وقوع الخطأ، وهنا مسألة تحتاج لبيان فالراوي الذي قيل فيه "شيخ" لم يتبين لنا كثرة خطائه من قلته، بل لم يتبين لنا وجود خطأ عنده في أغلب الأحيان، والمقلون بوجه عام لا نستطيع أن نجزم بكثرة خطائهم أو قلته، وذلك لعدم توفر إمكانية مقارنة مروياتهم بمرويات غيرهم من الثقات، ومعرفة مدى موافقتهم لهم أو مخالفتهم، فإذا لم يتبين لنا في هذا الراوي الذي قيل فيه "شيخ" القليل الرواية، أنه أخطأ، وفي مقابل ذلك وُجدت قرائن ومرجحات على أنه أصاب في هذا

---

١ – يستثنى منهم المحققون كالذهبي وابن رجب وابن حجر.

٢ – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٢٩/٩

٣ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٢١/١٠، وقد تقدم أمثلة أخرى وصف فيها الراوي بأنه ضعيف أو متروك أو منكر بسبب اجتماع صفتين فيه، هما: قلة الرواية مع وجود أخطاء له في رواياته القليلة، وذلك في الفصل السابق في مبحث أثر قلة الرواية في الحكم على الراوي. ويظهر بالمثال الذي ذكرته عن ابن حجر خطأ من قال أن لفظة "شيخ" تعني أن الراوي "ضعيف".

الحديث الفرد الذي يرويه، فالقول بقبول تفرده له حظ كبير من القبول، والله أعلم، وذلك حتى لا نترك شيئاً من السنة. ومع كل ذلك يبقى " تفرد من دون الثقة " بمنزلة أدنى من منزلة "تفرد الثقة ".

المسألة الثالثة: قرائن الترجيح بين الروايات حال التفرد.

بعد هذه الاعتبارات، أشير أيضاً إلى بعض القرائن التي بوجودها نقبل أحياناً تفرد من دون الثقة، وهذه القرائن من الصعوبة بمكان حصرها، ذلك أنه لكل حديث نقد خاص، ولا يفوتك أن القرائن تتفاوت في قوتها، فأحياناً تكون قرينة واحدة تكفي للحكم بقبول تفرد هذا الراوي، وأحياناً لا بد لها من قرينة أخرى معها تعضدها ومن هذه القرائن:-

- إذا كان في الحديث قصة دل ذلك على أن راوي الحديث قد حفظه، وهذه القرينة أشار إليها الإمام أحمد بن حنبل، وذكرها أيضاً الحافظ ابن حجر[١].

ومثال ذلك: أخرج البخاري حديث (إذا مرض العبد أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) من طريق العوام بن حوشب[٢]، عن إبراهيم أبو إسماعيل السكسكى، قال سمعت أبا بردة وَاصْطَحَبَ هو ويزيد بن أبى كبشة فى سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مراراً يقول: قال رسول الله ﷺ وذكر الحديث[٣]. وانتقده عليه الدارقطني بقوله: " لم يسنده غير العوام وخالفه مسعر. رواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة قوله، ولم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ. والله أعلم"[٤].

قال ابن حجر في رده على انتقاد الدارقطني: " مسعر أحفظ من العوام بلا شك، إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة أخذت على أن العوام حفظه، فإن فيه اصطحب يزيد بن أبي كبشة، وأبو بردة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: أفطر فإني سمعت أبا موسى مراراً يقول فذكره، وقد قال أحمد ابن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه "[٥].

فأنت ترى أن ابن حجر قدّم رواية من كان أقل حفظاً على رواية الأحفظ، وذلك لقرينة أنه ذكر في سياق الحديث قصة، ووجود القصة دلالة على أن من رواها حافظ لما روى.

---

١ – انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص٣٦١.

٢ – والعوام قال عنه أبو حاتم: صالح. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢/٧.

٣ – البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم الحديث ٢٩٩٦.

٤ – الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص١٦٦.

٥ – ابن حجر، هدي الساري، ص٣٦١.

ومن الأمثلة على رواة قيل في أحدهم "شيخ" وكان وجود القصة قرينة على قبول رواياته، ما جاء في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة[١]، وما جاء في ترجمة هشام بن إسحاق بن عبدالله[٢]، وقد قيل في كل واحد منهما "شيخ".

- أحيانا يتبين للناقد أن الراوي أصاب في هذا الحديث، ورواه على وجهه، وذلك من خلال سياق السند الذي أتى به، فالسند يكون غير مسلوك ولا مشهور فإتيانه بهذا السند غير المشهور، وعدوله عن السند المسلوك الجادة، يدل على حفظه لهذا الحديث وضبطه له، أشار إلى ذلك ابن رجب نقلا عن عدد من العلماء حين نقل حديثاً يرويه مالك بن أنس وخالفه فيه سفيان بن عيينة، ورجّح الحفاظ قول ابن عيينة في هذا الإسناد. قال الحميدي: "قيل لسفيان: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه، أدرك سفيان صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: إن مالكاً قال: عن صفوان، عن عطاء بن يسار. وقال سفيان: عن أنيسة عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟! فقال سفيان: ما أحسن ما قال. لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد"[٣].

- ومن القرائن عندهم أيضاً أن يكون الراوي غير معروف بالحفظ، فيأتي بإسناد فيه زيادة رجل، فيقبله بعض نقاد الحديث، لأن غير المعروف بالحفظ لو انه أنقص من السند رجلاً لقلنا على عادته بعدم الحفظ، فرددناه، ولكنه هنا زاد رجلاً، فدل على حفظه له وضبطه إياه، وممن استعمل هذه القرينة الإمام أبو حاتم الرازي حين قبل حديثاً أتى به ابن لهيعة، وأبو حاتم يقول في ابن لهيعة: "يكتب حديثه على الاعتبار"[٤]، وعلل أبو حاتم قبوله لرواية ابن لهيعة أن فيها زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل لكان أسهل عليه[٥].

---

١ – انظر: التطبيق رقم (٤) من الدراسة التطبيقية.

٢ – انظر: التطبيق رقم (٣٤) من الدراسة التطبيقية.

٣ – انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٨٤٢/٢–٨٤٣. ولم أجد بالبحث تطبيق لذلك على راوٍ قيل فيه "شيخ".

٤ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤٧/٥.

٥ – انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ١٧١/١. ونص الكلام، قال ابن أبي حاتم: " قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرت أوهامه. قال أبي في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه".

قلت: قول أبي حاتم في ابن لهيعة (يكتب حديثه على الاعتبار) كثيراً ما يقرنها بقوله في الراوي "شيخ"، ولكنه لم يقرنها عند ابن لهيعة به، لأن ابن لهيعة له حديث كثير، وهذا من الأدلة على أن لفظة "شيخ" عند أبي حاتم دليل على قلة مرويات الراوي، والله أعلم.

ومن الأمثلة أيضا على هذه القرينة ما جاء في ترجمة عبدالله بن عمران التَّيْمي[١]، وقد قيل فيه "شيخ".

- ومن القرائن أيضاً أن يكون المصنف صاحب الكتاب يروي الحديث عن شيخه الذي عرفه، وخبره، وميّز حديثه[٢]، مثال ذلك إخراج البخاري أحاديث لشيخيه: أبي عبيد المدني، والحسن بن خلف وقد قيل في كل واحد منهما "شيخ"[٣]. وغيرهم أيضاً خلف ابن خالد، وسعيد بن عمر الحضرمي[٤]، وقد قيل في كل واحد منهم "شيخ".
- أن يكون من قيل فيه "شيخ" من آل بيت من يروي عنه أو بلديّه، مثال ذلك إخراج البخاري أحاديث لعبدالله بن المثنى، وقد قال فيه أبو حاتم "شيخ"[٥]، من طريق عمه ثمامة، من هذه الأحاديث ما أخرجه البخاري عن عبدة، قال: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا عبدالله بن المثنى، قال: حدثنا ثمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه كان إذا سلّم سلّم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً"[٦]. وكذا حديث الاستسقاء بالعباس[٧].

وأمثلة أخرى غير هذا[٨]. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة، وجُرَي بن كُليب، وسعيد بن عمرو الحضرمي، وعبدالوهاب بن يحيى بن عباد[٩]، وغيرهم. وقد قيل في كل واحد منهم "شيخ".

---

١ – انظر: التطبيق رقم (٢٢) من الدراسة التطبيقية.

٢ – ومثلها أن يكون التلميذ من المختصين بشيخه والملازمين له، فيكون هو من المميزين لصحيح حديث شيخه، من سقيمه.

٣ – انظر: التطبيق رقم (٣٤) من الدراسة التطبيقية، وقد سبق في المبحث الثالث من الفصل الأول الإشارة إلى أحاديث الحسن التي أخرجها البخاري له. وسيأتي غيرهم في الدراسة التطبيقية.

٤ – انظر: التطبيق رقم (١٣) ورقم (١٤) على التوالي من الدراسة التطبيقية.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ١٧٧/٥.

٦ – البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، حديث رقم ٩٤، وحديث رقم ٩٥.

٧ – المصدر نفسه، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، حديث رقم ١٠١٠، وغيرها.

٨ – سيأتي ذكرها في الدراسة التطبيقية. ويقاس على هذا أيضاً إخراج البخاري لروايات إسماعيل بن أبي أويس من طريق خاله مالك ابن أنس وقد نوقشت مرويات إسماعيل بن أبي أويس في صحيح البخاري برسالة علمية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

٩ – انظر: التطبيق رقم (٤) ورقم (٩) ورقم (١٤) و (٢٧) على التوالي من الدراسة التطبيقية.

• اختصاص التلميذ بمجلس يسمع فيه ما لم يسمع غيره من شيخه.

مثال ذلك: محمد بن إسحاق بن يسار، وقد تُكلّم فيه[١]، إلا أنه لقي كثيراً من الشيوخ، لذلك قال البخاري: "ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد"[٢].

قلت: يظهر مما سبق أن قبول التفرد بحديث معين لا يعني أن جميع النقاد قد قبلوه، فقد وجدت أنه نادراً ما ينفرد الثقة أو من دونه بحديث ويقبله بعض النقاد، إلا ردّه غيرهم، وهذا يدل على أن قبول التفرد أو ردّه، أمر خاضع لاجتهاد الناقد، وأنه أمر تختلف فيه أنظار النقاد. قال أبو داود: "ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه"[٣].

يؤيد ذلك قول الطبري في غير ما موضع، منها قوله عقب حديث أخرجه في مسند علي: " **وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح،** وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه، وقد حدث هذا الحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة غير سفيان، غير أن في أسانيد بعضها بعض من في نقله نظر"[٤].

---

١ – قال فيه أبو حاتم: " يكتب حديثه ". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٢/٧.

٢ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٧/١. وتقدم قول عبدالرزاق الصنعاني لعلي بن المديني : " إذا ورد حديث عني لا تعرفه، فلا تنكره، فإنه ربما لم أحدثك به ". وانظر أيضاً التطبيق رقم (٣٥) من التطبيقية.

٣ – أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، ص٢٩.

٤ – الطبري، تهذيب الآثار الطبري، ٤٢٣/٣. وانظر: ٧٢/٤، ١٢٣/٤، ١٤٦/٤، ٢٣٠/٤، ٢٤٢/٤.

المطلب الثاني: تفردات الشيوخ ممن هم دون الحفاظ.

تقدم في المبحث التمهيدي الحديث عن الشيوخ الذين هم دون الحفاظ، وتبين لنا أن المقصود بهم: الرواة الذين لم يصل أحدهم إلى الدرجة العليا من الحفظ، والضبط، والإتقان، والملازمة فيمن يروي عنه، وقد يكون مع ذلك ثقة، ولكن يكون غيره في الإمام الذي يروي عنه، أوثق منه، وأضبط، وأتقن لحديثه[١].

وسنتكلم هنا عن تفردات هؤلاء الشيوخ، قال وكيع: " الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبدالله؟ أو سفيان، عن منصور عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب. فقال: الأعمش شيخٌ، وأبو وائل شيخ، وسفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة فقيهٌ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ، عن فقيه"[٢].

قال البرديجي: " شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس صحيح، فإذا ورد عليك حديث لسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، وخالفه هشام وشعبة، حكم لشعبة وهشام على سعيد، **وإذا روى حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ،** عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ وخالف سعيداً، أو هشاماً، أو شعبة – فإن القول قول هشام وسعيد وشعبة على الانفراد. فإذا اتفق هؤلاء الأولون وهم همام وأبان وحماد على حديث مرفوع وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة وحده أو هشام وحده، أو سعيد وحده – **توقف عن الحديث،** لأن هؤلاء الثلاثة: شعبة وسعيد وهشام أثبت من همام وأبان وحماد".

قال ابن رجب شارحاً كلام البرديجي وبعد أن ذكر الحفاظ من أصحاب قتادة هم: شعبة وسعيد وهشام: " ... وأما الشيوخ: فإذا روى **أحدهم** حديثاً، وخالفه واحد من الحفاظ الثلاثة، فالقول قول ذلك الحافظ، فإذا اتفق الشيوخ الثلاثة على حديث، وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم، توقف عن الحديث. ففرقٌ بين أن ينفرد شيخ بحديث يخالفه فيه حافظ، فإنه حكم بأن القول قول الحافظ، وبين أن يجتمع الشيوخ على حديث ويخالفهم الحفاظ أو بعضهم، فقال يتوقف فيه".

قال البرديجي: " وأما أحاديث قتادة، الذي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، فينظر في الحديث: فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ، وعن أنس بن مالك، من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من

[١] – وهم بهذا المعنى يختلفون عن المعنى المقصود لمصطلح "شيخ" مفرداً ولكن أردت التنبيه لئلا يستدرك.

[٢] – الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص٢٣٨، وهذا يعني أن النزول ليس دائماً مستقبح.

طريق عن أنس، إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً"[١]. وللإمام أحمد رأيٌ في المسألة إنه إذا اختلف سعيد بن أبي عروبة مع أبي عوانة وأبان إنه يعجبه قول الشيخين[٢].

قلت: إذا خالف الشيوخَ الحفاظُ في حديث ما، فإن قولهم يردُّ بمعارضة الحفاظ أو أحدهم لهم وهو ما اصطلح عليه بقولهم فيه "شاذ"، وأما إذا لم يرو هذا الحديث إلا واحد من الشيوخ، لم يروه غيره عدوه منكراً، وسبب عده منكراً فيما أرى، والله أعلم، أنه من باب الاستغراب، إذ كيف يتفرد هذا الشيخ عن الراوي بحديث، ولا يرويه عن هذا الراوي الذي جمع حديثه تلاميذه الملازمين له من الحفاظ، بل يرويه عنه فقط راوٍ ليس له به كثير ملازمة، أو مجالسة، أو اعتناء بحديث ذلك الراوي، ويزداد الاستغراب كلما كان الراوي – الذي تفرد عنه أحد الشيوخ– من المكثرين في الرواية والمعروفين بكثرة الحديث، وبكثرة أصحابه وتلاميذه كالإمامين الزهري وقتادة مثلاً، ثم يشتد الاستغراب إذا كان هذا المنفرد بعيداً عن وطن هذا الشيخ، ولم يرد أنه لازمه كغيره من أصحابه.

ويقاس على هذا أيضاً ما تقدم قبل قليل عن يحيى بن معين قوله: " كيف حدّثك عبدالرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك"، وكذا قول أبي حاتم الرازي: "أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث"، وقوله أيضاً: " أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث".

قال البرديجي في هذا المعنى: " ولا يلتفت إلى رواية الفرد عن شعبة ممن ليس له حفظ، ولا تقدم في الحديث من أهل الإتقان "[٣]. وكذا قال مسلم بن الحجاج: " فأما من نراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديث وحديث غيره، أو لمثل هشام ابن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على اتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح الذي عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم"[٤].

---

١ – انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٩٦/٢-٦٩٨.

٢ – انظر: المصدر نفسه.

٣ – المصدر نفسه، ٦٩٧/٢.

٤ – مسلم بن الحجاج، الصحيح، مقدمة الصحيح، ٤/١.

ونقل الإمام مسلم كلاماً لابن جريج عن رواية هشام بن بَهْرَام تشير إلى أن تفرد الشيوخ لا يُطمئن له ولا يُؤخذ به، قال مسلم بعد أن نقل اختلاف الروايات في مَهِل أهل العراق: "فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقّت لأهل العراق ذات عرق[1]، فليس منها واحد يثبت، وذلك أن ابن جريج قال في حديث أبي الزبير عن جابر: فأما رواية المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة، فليس بمستفيض عن المعافى، إنما روى هشام بن بَهْرَام، **وهو شيخ من الشيوخ، ولا يُقرُّ الحديث بمثله إذا تفرد،...**"[2].

---

١ – أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب الحج، باب في المواقيت، ٥٤٢/١ حديث رقم ١٧٣٩. النسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب ميقات أهل العراق، ١٢٥/٥، حديث رقم ٢٦٥٦. وصححه الألباني.

٢ – مسلم بن الحجاج، التمييز، ٣٣/١.

المطلب الثالث: مخالفة الشيخ وشذوذ روايته.

سبق الحديث عن اعتبار التفرد، وأنه ينظر فيه، وفي القرائن المتصلة بالرواية المتفرد بها، إذا لم يكن في هذه الرواية مخالفة لغيرها من الروايات.

فإذا كان هناك رواية فرد ولم يكن فيها مخالفة لغيرها من الروايات نظرنا فيها وبحثنا عن قرائن تحفها، ولكن إذا وجدت رواية يرويها أحد الرواة ممن قيل فيه "شيخ"، أو من هو في مرتبته، تخالف رواية أخرى يرويها من هو أوثق منه، أو أحفظ، فما هو حكم رواية من قيل فيه "شيخ" حال المخالفة؟

قال الخليلي : " الذي عليه حفاظ الحديث، الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه"[١].

قال ابن الصلاح: " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به **مخالفاً** لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً"[٢].

يظهر من ذلك أن من قيل فيه "شيخ" إذا خالف من هو أوثق منه، أو أولى، أو أحفظ ردّ حديثه، وعدّ شاذاً أو منكراً، لا فرق بينهما عند نقاد الحديث المتقدمين[٣].

ولمعرفة ذلك لا بدّ من جمع طرق الحديث، والنظر فيها، فقد روي عن علي بن المديني، قوله: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[٤]. وقال الخطيب البغدادي: " السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[٥].

---

١ – الخليلي، الإرشاد، ص١٧٥.

٢ – ابن الصلاح، المقدمة، ص٤٤.

٣ – التفريق بين الشاذ والمنكر وُجِدَ عند المتأخرين من المحدثين، ونصّ على ذلك صراحة الحافظ ابن حجر إذ إنه غفّل من سوّى بينهما، ولا محل هنا لبيان أن المتقدمين من المحدثين لا يفرقون بينهما، ولبيان ذلك راجع كتاب " الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين " للدكتور عبدالقادر مصطفى المحمدي.

٤ – الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/٢١٢.

٥ – المصدر السابق، ٢/٢٩٥.

وقد قال ابن حجر في تعريف الشاذ: " ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"[١]. ولكــن إذا تساوى راويي الحديث وما يخالفه في الدرجة والمرتبة، فالتوقف في الحــديث متجــه حتــى يترجح أحدهما على الآخر بمرجح، والله أعلم.

١ - ابن حجر، نزهة النظر، ص ٥٠.

المطلب الرابع: زيادة الــ" شيخ ".

قبل بيان حكم زيادة من قيل فيه " شيخ" في الحديث، من حيث القبول أو الرد، لا بــد مــن بيان أوجه الشبه والاختلاف بين التفرد وزيادة الثقة، ثم يكون الكلام بعد ذلك عن التفرد وزيــادة الــ"شيخ".

أوجه الشبه بينهما.

إن موقف نقاد الحديث من زيادة الثقة، وهو الموقف ذاته من تفرد الثقة، فكما أنهــم أحيانــاً يقبلون الحديث المُتَفرَد به، وأحيانا يردونه، كذا الأمر بالنسبة لزيادة الثقة، فهــم أحيانــاً يقبلونها وأحيانا يردونها، وبالقرائن ذاتها.

معنى الزيادة: أن يتفرد أحد الرواة عن باقي أقرانه إما برفع موقوفٍ أو بوصــل مرســلٍ أو بلفظة زائدةٍ في متن حديث يرويها هو، ولا يرويها غيره، فالزيادة بذلك هي نوع تفــرد. يدل على ذلك تعريف الحاكم لزيادة الثقة، إذا قال في النوع الحادي والثلاثين: " معرفــة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث، ينفرد بالزيادة راو واحد"[١].

ربما يكون في زيادة الثقة أحياناً مخالفة الراوي الذي زاد عن غيره من الــرواة، وأحيانــاً لا يوجد فيها نوع مخالفة، بل إن هذا الراوي روى في متن الحديث ما لم يروه غيره، وهي بذاك كتفرد الثقة تماماً.

ومما يؤيد أيضاً أن زيادة الثقة هي عند علماء الحديث المتقدمين نوع تفرد ما جــاء عــن أحمد بن حنبل معلقاً على زيادة "من المسلمين"[٢] التي انفرد مالك بزيادتها دون الرواة، قال: "قــد أُنكر على مالك هذا الحديث – يعني زيادته "من المسلمين" – ومالك **إذا انفرد** بحديث هــو ثقــة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه"[٣].

وما جاء عن الترمذي قوله: " ورب حديث استغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يــصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه". قال ابن رجب معلقاً: " هذا أيضاً نوع مــن الغريــب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب"[٤].

---

١ – الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٣٠. وانظر لمزيد كلام في الموضوع: المحمدي، عبدالقادر مــصطفى، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، دار الكتب العلمية، بيــروت، ط١، ١٤٢٦هـــ-٢٠٠٥م، ص١٥٠ وما بعدها

٢ – والحديث هو " فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبــد أذكــر أو أنثــى **مــن المسلمين** صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير".

٣ – ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٣١/٢.

٤ –المصدر السابق، ٦٣٠/٢-٦٣١.

أوجه الاختلاف بينهما.

أشار إلى ذلك ابن حجر، حيث قال: " إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة على غيره من الثقات، إذ لا مخالفة في روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظاً، وأكثر عدداً، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن"[١].

قلت: في كلام ابن حجر نظر[٢]، إذ إنه لا يلزم أيضاً من تفرد الراوي بزيادة ما على غيره من الثقات تطرق السهو والغفلة عليهم، خاصة إذا لم يكن في هذه الزيادة نوع مخالفة، ذلك أن زيادة لفظة في الحديث قد يكون فيها منافاة لما رواه الثقات، وقد لا يكون فيها منافاة، وقد تقع في مرتبة بين المرتبتين[٣]، وأيضاً إن تفرد الراوي بحديث قد يوجد مع مخالفته لنصوص أخرى أثبت منه، وأكثر، ومع أن ابن حجر قال عند التفرد بالاحتكام للقرائن.

وإذا تبين ذلك، فالذي أراه أنه يصح أن يقال: الزيادة هي نوع من أنواع التفرد، وإذا وصلنا إلى هذه النتيجة فإن حكم زيادة الثقة، يكون الحكم ذاته الذي قدمناه في تفرد الثقة وأن الأمر في قبول الزيادة أو ردها يدور مع القرائن[٤]، ومن العلماء الذين نصّوا صراحة على هذا الرأي، ابن دقيق العيد إذ قال: " من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول"[٥].

١- ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢/٦٩٠.

٢ – قال الدكتور عبدالكريم وريكات أثناء مناقشة الرسالة كلاماً قيّماً مفاده: التفرد مطلقاً يختلف عن تفرد الثقة بزيادة دون أقرانه، فالغالب تكون الزيادة مردودة بالقرائن، بينما تفرد الثقة بحديث يكون في الغالب أكثر قبولاً وضبطاً من صاحب الزيادة وبالقرائن أيضاً، لأنه قد يختص أحد التلاميذ بمجلس لشيخه وينفرد برواية أحاديث هذا المجلس، أما أن ينفرد بزيادة لفظة دون سائر الرواة ففيها حظ كبير من النظر. أ.هـ

قلت: كلام الدكتور الوريكات –حفظه الله– دقيق وقيّم وهو بهذا يرى التفريق بين تفرد الثقة بحديث وبين تفرده بزيادة ولكن من زاوية أخرى غير التي رآها ابن حجر، وهي أكثر دقة. ذلك أن كلام ابن حجر يُردّ عليه بما ذكرته في المتن أعلاه، والله أعلم.

٣ – انظر: ابن الصلاح، المقدمة، ص٧٧.

٤ – يوجد قرائن خاصة بمسألة زيادة الثقة، كاتحاد المجلس أو تعدده مثلاً، وهي قرائن ذكرها الأصوليون ولا وجود لها عند المحدثين ويصعب أحيانا إثباتها، إذا أنها نظرية أكثر منها تطبيقية.

٥ – ابن حجر، النكت، ٢/٦٠٤. ذكره ابن حجر نقلاً عن مقدمة ابن دقيق لشرح الإحكام ولم أجده في مظنته.

وكذا الحافظ العلائي قال: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم، يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث"[١].

وجاء عن العلائي نص آخر في المعنى ذاته، يقول: " أئمة الحديث المتقدمون منهم، كيحيى ابن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومن بعدهم كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وهذه الطبقة، وكذلك: من بعدهم، كالبخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني، والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم من الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق والصواب"[٢].

وقال ابن حجر بعد أن ذكر حديث " لا نكاح إلا بولي" وعرض الخلاف فيه ومن رجح الوصل فيه على الإرسال، ومنهم البخاري لقرائن ذكرها، قال: " فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر من قرائن الترجيح ويزيد ذلك ظهورا تقديمه الإرسال في مواضع أخر"[٣].

---

١ – المصدر نفسه.

٢ – العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، ص٣٧٦.

٣ – ابن حجر، النكت، ٦٠٧/٢.

مسألة: هل زيادة من قيل فيه "شيخ" في الحديث تعامل كتفرده بالحديث؟.

قال ابن حجر: " وزيادة راويهما – أي الصحيح والحسن– مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة"[١].

قلت: والأمر ليس على إطلاقه في القبول، بل الأمر يدور مع القرائن قبولاً ورداً، كما قدمت وذكرت من نصوص دالة على ذلك، ولم أقف خلال بحثي إلا على مثال واحد لراو "شيخ" زاد في حديث رواه لفظة تفرد بها عن سائر الرواة، وهو حديث (دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح، وعلى سيفه ذهب وفضة ...)[٢].

قال ابن القطان عقب الحديث: "وهو عندي ضعيف لا حسن"[٣]، وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة طالب بن حُجَيْر في الميزان، وقال: " قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحافظ أبو الحسن ابن القطان: هو عندي ضعيف لا حسن. وصدق أبو الحسن. قلت –أي الذهبي–: تفرد طالب به، وهو صالح الأمر إن شاء الله، وهذا منكر، فما علمنا في حلية سيفه ﷺ ذهباً "[٤].

فظهر لنا بذلك سبب تضعيف ابن القطان لهذا الحديث وهو زيادة كلمة (ذهب) في متن الحديث، وهي زيادة تفرد بها طالب بن حجير الذي قال عنه الرازيان: "شيخ"[٥]، وغيره من الرواة لا يذكر هذه اللفظة في الحديث.

---

١ – ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص٢١٢.

٢ – الترمذي، الجامع، أبواب الجهاد، باب ما جاء في السيوف وحليتها، وقال عقبه: "حسن غريب". كذا في الطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، وفي طبعة الدكتور بشار(حديث غريب)، وذكر أنه جاء في إحدى النسخ (حسن غريب)، وفي المسند الجامع له نقل قول الترمذي (حسن غريب) فقط، ١٦٣/١٥، وأخرجه الترمذي في علله الكبير.

٣ – انظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٤٢/٢.

٤ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٣٣/٢.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩٦/٤.

المبحث الثاني: اعتبار أقوال العلماء جميعاً، ومعرفة القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه لمصطلح "شيخ".

لا يتهيأ في ميزان النقد العلمي الاكتفاء بقول عالم واحد من علماء الجرح والتعـديل عنـد الحكم على راوٍ من الرواة، ذلك أن علماء الجرح والتعديل – وكما هو معروف – منهم المتشدد، والمتساهل، والمعتدل.

فلا بد لنا عند الحكم على الراوي من جمع أقول علماء الجرح والتعديل فيـه، ودراسـتها، وبيان ظروفها، وملابساتها، للوصول إلى حكم واحد من جميع هذه الأحكام والحالات التي قيلـت عند الحكم عليه من ناقد من النقاد[١]، ليمثل هذا الحكم مجموع توجه علمـاء الجـرح والتعـديل، وخلاصة رأيهم في هذا الراوي.

والذي خَلُصْت إليه أن عبارات الجرح والتعديل تقسم من حيث قوة دلالتها على الجـرح أو التعديل إلى أقسام ثلاثة، هي:–

الأول: عبارات متفق على دلالتها على التوثيق والتعديل وبشكل واضح لا لبس فيه كقولهم في الراوي " حافظ " أو " ثقة "، وما شابه ذلك.

الثاني: عبارات متفق على دلالتها على الجرح والتضعيف ولا تحتمل غير ذلك كقولهم في الراوي " كذاب " أو " وضاع ". وما شابه ذلك.

الثالث: عبارات مختلف في دلالتها على الجرح أو التعديل وهي متجاذبة بين الدلالة علـى الجرح أو الدلالة على التعديل، وهذا القسم هو الذي يحتاج إلى دراسة وتحرير، ودراسة أحوال الموثقين والمضعفين، وزمانهم متقدمين أو متأخرين، ومقارنة ذلك وغيره معه للوصول إلى حكم في الراوي

---

١ – المقصود بالحالات: إذا كان العالم قال قوله في الراوي عند سؤال وجه له مقارنة بغيره، أو في وقت معين، أو مكان معين، أو في شيخ معين، وهكذا.

ومع أن مصطلح " شيخ " إضافة إلى كونه من هذه المصطلحات المتجاذبة بين التعديل والتجريح، فإننا نجد بعض علماء الجرح والتعديل قد وثقوا بعضاً من الرواة ممن قيل فيهم "شيخ"، ونجد بعضهم كذلك ضعف آخرين ممن قيل فيهم "شيخ"، وبعضهم أيضاً جهّل غيرهم ممن قيل فيهم "شيخ". وفي هذا المبحث بيان لذلك.

المطلب الأول: رواة قيل في أحدهم "شيخ"، وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "ثقة".

الراوي الأول: إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام البغدادي، أبو إبراهيم التَّرْجُمَاني.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، ومع ذلك نجد أغلب الأئمة على توثيقه، فقد قال فيه أحمد ابن حنبل[٢]، وابن معين[٣]، والنسائي[٤]، وابن شاهين[٥]: "ليس به بأس"، وقال فيه أبو داود: "لا بأس به"[٦]، وكذلك ذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، وقال ابن قانع: "ثقة"[٨]، وقال الذهبي: "صدوق"[٩]، وقال ابن حجر: "لا بأس به"[١٠].

ومن خلال بحثي في ترجمته، والأقوال التي قيلت فيه لم أجد من ضعفه، أو وصفه بعبارة مشعرة بضعفه، بل وجدت كثيراً من علماء الجرح والتعديل على توثيقه، مع ذلك لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي، أخرج له حديثاً واحداً في الكبرى، وهو ما يرويه إسماعيل عن شعيب بن صفوان، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زُفَر، عن حذيفة بن اليمان: "أخذ النبي ﷺ بعضلة ساقي، فقال: هذا موضع الإزار..." [١١]، وقال عقبه: " وكلا الحديثين خطأ، والصواب الذي بعدهما "[١٢].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٧/٢.

٢ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٤/٦.

٣ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٦٠٣/٢.

٤ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٤/٦. المزي، تهذيب الكمال، ١٣/٣.

٥ – ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٣٠.

٦ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٤/٦. المزي، تهذيب الكمال، ١٣/٣.

٧ – ابن حبان، الثقات، ٩٣/٨..

٨ – المزي، تهذيب الكمال، ١٣/٣، وقال ابن سعد: "كان صاحب سنة وفضل وخير". الطبقات، ٣٥٨/٧.

٩ – الذهبي، الكاشف، ص٢٤٢.

١٠ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠٥.

١١ – النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، كتاب الزينة، باب الاختلاف على أبي إسحاق فيه، حديث رقم ٩٦٨٦، ٤٨٥/٥.

١٢ – المصدر نفسه. يقصد بذلك هذا الحديث وآخر قبله. ويقصد بالذي بعدهما رواية أبي إسحاق، عن ابن نذير.

قلت: الحديث الذي جاء بعدهما هو حديث أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة. وهي الرواية المحفوظة ومدارها على أبي إسحاق. أخرج هذه الرواية المحفوظة: الترمذي[١]، والنسائي في الكبرى[٢]، وابن ماجه[٣]، وأحمد[٤]. رووها بأسانيدهم عن الثوري، وابن عيينه، وشعبة، وأبي الأحوص، وزكريا بن أبي زائده، وفطر، والأعمش، جميعهم عن أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير.

وخالفهم شعيب بن صفوان فرواها عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر. قال المزي: إسماعيل بن إبراهيم، عن شعيب بن صفوان، عن أبي إسحاق، عنه، به كذا قال – أي النسائي– والمحفوظ: حديث أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة"[٥].

فتبين بذلك أن الخطأ من شعيب بن صفوان وليس من إسماعيل بن إبراهيم، وشعيب هذا قال فيه أحمد بن حنبل: "ما ظننت أن عبدالرحمن بن مهدي روى عنه، ...، وهو صحيح الحديث"[٦]، وقال يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء"[٧]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[٨]، وقال ابن حبان: "كان يهم ويخالف"[٩]، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يُتابع عليه"[١٠].

قلت: ليس لإسماعيل في الكتب الستة سوى هذه الرواية وقد ساقها النسائي لبيان الاختلاف على أبي اسحاق، وبالبحث وجدت له في مسند الإمام احمد أربع روايات فقط. إحداها من زوائد ابنه عبدالله، والإمام أحمد بن حنبل يرى أن أحاديث إسماعيل حِسان، فقد قال عبدالله بن أحمد: قال لي أبي: " اذهب إلى أبي إبراهيم التَّرْجُمَاني، فأقرئه السلام، وقل له: وجّه إليّ بكتاب شعيب بن صفوان. قال: فجئت إليه، فأقرأته من أبي السلام، وقلت له: يقول لك أبي ابعث إليّ بكتاب

---

١ – الترمذي، الجامع، كتاب اللباس، باب في مبلغ الإزار، ٣١١/٣، حديث رقم ١٧٨٣ وقال عقبه: "حسن صحيح".

٢ – النسائي، السنن الكبرى، كتاب الزينة، باب موضع الإزار، ٤٨٥/٥، حديث رقم ٩٦٨٧ وما بعدها.

٣ – ابن ماجه، السنن، كتاب اللباس، باب موضع الإزار أين هو؟، ١١٨٢/٢، حديث رقم ٣٥٧٢.

٤ – أحمد بن حنبل، المسند، ٥٤٧/١.

٥ – المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ٣٦/٥، وقد يُظن من سياق عبارة المزي أن النسائي يصحح رواية شعيب عن أبي إسحاق، والحق أن النسائي قد نبه على الخطأ فيها، كما تقدم وذكرنا، والمزي لم يذكر تخطئة النسائي لها، وهذا الأمر من نتائج النقل المبتور.

٦ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٣٨/٩.

٧ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٨/٤.

٨ – المصدر نفسه.

٩ – ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق فلاديشمهر، ١٧٥/١.

١٠ – ابن عدي، الكامل، ٥/٤.

شعيب بن صفوان. قال: نعم، يا أبا مسعود، أخرج كتاب شعيب بن صفوان. قال: فأخرجه، فدفعه إليّ، قال: فجئت به إلى أبي، قال: فجعل ينظر فيه، ثم قال لي: ما رأيت أحسن من هذه الأحاديث"[١].

الراوي الثاني: زياد بن حسان بن قُرة البَاهِلي، وهو زياد الأعلم.

قال فيه أبو زرعة: "شيخ"[٢]، وبالبحث في ترجمته في كتب الرجال نجد كثيراً من أئمة الجرح والتعديل على توثيقه، فقد وثقه ابن سعد[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، ويحيى بن معين[٥]، وأبو داود[٦]، والنسائي[٧]، ووثّقه أيضاً ابن حبان[٨]، وابن شاهين[٩]، والذهبي[١٠]، وابن حجر[١١]، وغيرهم.

ومن خلال بحثي في ترجمته، والأقوال التي قيلت فيه لم أجد من ضعفه، أو وصفه بعبارة مشعرة بضعفه، بل الجميع على توثيقه، ونجد أن البخاري والنسائي وأبو داود هم من أخرجوا له في مصنفاتهم: أخرج له البخاري والنسائي وأبو داود حديث "زادك الله حرصاً ولا تُعد"[١٢] وزاد أبو داود حديثاً آخر هو " أن رسول الله دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم، ثم جاء

---

١ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٤/٦. وقد لا يعني هنا الحسن الاصطلاحي.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٥٢/٣.

٣ – ابن سعد، الطبقات، ٢٥٨/٧. قال: وكان ثقة إن شاء الله.

٤ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٥٢٤/٢. وقال: ثقة ثقة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٥٢/٣.

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٥٢/٣.

٦ – أبو داود، سؤالات الآجري له، ص٢٤٤.

٧ – المزي، تهذيب الكمال، ٤٥١/٩ وما بعدها.

٨ – ابن حبان، الثقات، ٣٢٢/٦.

٩ – ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٩٢.

١٠ – الذهبي، الكاشف، ص٤٠٩. وانظر: تاريخ الإسلام، ٣٦٥/٧.

١١ – ابن حجر، التقريب، ص٢١٨.

١٢ – الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، باب إذا ركع دون الصف، حديث رقم ٧٤١، والنسائي، السنن، كتاب الإمامة، باب الركوع دون الصف، حديث رقم٨٦١، وأبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الرجل يركع دون الصف، حديث رقم ٥٨٥.

ورأسه يقطر، فصلى بهم"[١]. والحديثان يرويهما زياد من طريق الحسن، عن أبي بكرة. ووصــف الدارقطني زياد هذا فقال فيه: "هو قليل الحديث جداً "[٢].

الراوي الثالث: زياد بن فيّاض الخُزَاعي.

قال فيه أبو زرعة : "شيخ"[٣]. وبالنظر في ترجمته نجد كثيراً من أهل الجرح والتعديل على توثيقه، فقد وثقه يعقوب بن سفيان[٤]، وعلي بن المديني[٥]، وأحمد بن حنبل[٦]، ويحيى ابن معــين[٧]، والعجلي[٨]، وأبو حاتم[٩]، والنَّسَائي[١٠]، وابن حبان[١١]، وابن شاهين[١٢]، والذهبي[١٣]، وابــن حجــر[١٤]، وغيرهم.

ولم أجد من ضعفه، أو وصفه بعبارة مشعرة بضعفه، بل الجميع على توثيقه، وقد أخــرج له مسلماً والنسائي وأبا داود في مصنفاتهم: قال الذهبي: " له في الكتب حديثان:- في صوم يــوم ويوم، وفي المسكر"[١٥]. ولفظة "شيخ" الصادرة بحقه تدل على قلة أحاديثه، والله أعلم.

---

١ - أبو داود، السنن، كتاب الطهارة ، باب في الجنب يصل في القوم وهو ناس، حديث رقم ٢٠٢.

٢ - الدارقطني، سؤالات الحاكم له، ص٢٠٧.

٣ - المزي، تهذيب الكمال، ٥٠٠/٩. ولم أجد قوله هذا في سؤالات البرذعي له، ولا في الجرح والتعديل لابــن أبي حاتم.

٤ - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٢٨/٣.

٥ - المصدر نفسه.

٦ - سؤالات أبي داود له، ص٤١٦.

٧ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٤٢/٣.

٨ - العجلي، معرفة الثقات، ٣٧٣/١.

٩ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٤٢/٣. وزاد أبو حاتم: وهو أحب إلي من زياد بن علاقة.

١٠ - المزي، تهذيب الكمال، ٥٠٠/٩

١١ - ابن حبان، الثقات، ٣٢٨/٦.

١٢ - ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٩٣.

١٣ - الذهبي، الكاشف، ص٤١٢.

١٤ - ابن حجر، التقريب، ص٢٢٠.

١٥ - الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٠٢/٨. والحديث الأول هو قوله ﷺ" صم يوماً ولك أجر ما بقــي..." أخرجــه مسلم، الصحيح، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، ٨١٢/٢، حديث رقم١١٥٩، والنسائي، السنن، كتاب الصوم، ذكر الزيادة في الصوم والنقصان فيه، ٢١٢/٤، حديث رقم ٢٣٩٤. أما الحديث الثاني فهو حديث النهي عن الدباء والحنتم ....، أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الأشربة، باب في الأوعية، ٣٥٧/٢، حديث رقم ٣٧٠٠.

الراوي الرابع: عبدالرحمن بن وَعْلَة المِصْري.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]. وبدراسة حاله والنظر في ترجمته نجد كثيراً من أهل الجرح والتعديل على توثيقه، فقد وثقه يحيى بن معين[٢]، والعجْلي[٣]، والنَّسَائي[٤]، وابن حبّان[٥] وقال ابن حجر: "صدوق"[٦].

ومن خلال البحث في ترجمته، والأقوال التي قيلت فيه لم أجد من ضعفه، أو وصفه بعبارة مشعرة بضعفه، بل الجميع على توثيقه باستثناء قول أحمد بن حنبل فيه بعد حديث له ذكره: "ومَنْ ابن وَعْلَة"[٧]، أخرج له أصحاب الكتب الستة باستثناء البخاري، له عندهم حديثان:- الأول: "أيما إهاب دبغ فقد طهر"[٨]. والثاني: حديث أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر... الحديث[٩].

الراوي الخامس: غَيْلان بن جَامِع بن أشعث المُحَارِبي.

قال فيه أبو حاتم "شيخ"[١٠]. وبالنظر في ترجمته نجد كثيراً من أهل الجرح والتعديل على توثيقه، فقد وثقه ابن سعد[١١]، ويحيى بن معين[١٢]، وعلي بن المديني[١٣]،

---

١ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٦/٥. وجاء في تاريخ دمشق أن أبا زرعة قال فيه أيضاً "شيخ". ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢١١/٣٤.

٢ - المصدر نفسه.

٣ - العجلي، معرفة الثقات، ٨٩/٢.

٤ - المزي، تهذيب الكمال، ٤٧٨/١٧.

٥ - ابن حبان، الثقات، ١٠٥/٥. وانظر مشاهير علماء الأمصار له، ١٢٠/١.

٦ - ابن حجر، التقريب، ص٣٥٢.، ونقل الذهبي في الكاشف توثيق ابن معين والنسائي له (ص٦٤٨).

٧ - انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٥٩٦/٢. والحديث هو أيما إهاب دبغ فقد طهر.

٨ - أخرجه: مسلم، الصحيح، كتاب الطهارة باب طهارة جلود الميتة، ٢٧٧/١. من عدة طرق عز يد بن أسلم عن عبدالرحمن بن وعلة عن ابن عباس، وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في أهب الميتة، ٤٦٤/٢، والترمذي، الجامع، أبواب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة، ٤٧١/٢، حديث رقم ١٧٢٨ وقال عقبه: حسن صحيح. والنسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب جلود الميتة، ١٣٧/٧. وابن ماجه، كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة، إذا دبغت، ١١٩٣/٢، حديث رقم ٣٦٠٩.

٩ - أخرجه: مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، ١٢٠٦/٣، والنسائي، السنن، كتاب البيوع، باب بيع الخمر، ٣٠٧/٧. والراوية: قربة ممتلئة خمراً.

١٠ - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٣/٧

١١ - ابن سعد، الطبقات، ٣٥٢/٦.

١٢ - المصدر نفسه.

١٣ - المزي، تهذيب الكمال، ١٢٨/٢٣.

ويعقوب بن شيبة[١]، وأبو داود[٢]، وابن حبان[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]، وغيرهم.

وبالبحث في ترجمته، والأقوال التي قيلت فيه لم أجد من ضعفه، أو وصفه بعبارة مشعرة بضعفه، بل الجميع على توثيقه، وقال ابن المديني: "له نحو عشرين حديثاً"[٦].

قلت: أخرج له من أصحاب الكتب الستة، مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، اخرجوا له أربعة أحاديث فقط

الأول: في رجم ماعز بن مالك[٧]، والثاني: قوله ﷺ: " إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم ... الحديث"[٨]، والثالث: قوله ﷺ : " أفضل ما غيرتم به الشمط[٩] الحناء والكتم[١٠]"[١١]، والرابع: " أن رسول الله ﷺ لم يطف هو وأصحابه لعمرتهم وحجتهم حين قدموا إلا طوافاً واحداً"[١٢].

وهؤلاء الخمسة نماذج لرواة قيل في كل واحد منهم "شيخ" ثم تبين بالدراسة أن كل واحد منهم ثقة، وأن رواياتهم أيضاً قليلة[١٣].

---

١ – المصدر نفسه.

٢ – أبو داود، سؤالات الآجري له، ٢٥٠/١.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٣١٠/٧.

٤ – الذهبي، الكاشف، ١١٨/٢.

٥ – ابن حجر، التقريب، ص٤٤٣.

٦ – المزي، تهذيب الكمال، ١٢٨/٢٣.

٧ – أخرجه: مسلم، الصحيح، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه، ١٣٢١/٣، أبو داود، السنن، كتاب الحدود، باب رجم ماعز، ٥٥٤/٢.

٨ – أبو داود، السنن، كتاب الزكاة، باب في حقوق المال، ٥٢٢/١.

٩ – الشمط: بياض شعر الرأس يخالطه سواده.(مختار الصحاح- مادة شمط)

١٠ – الكتم: دهن من أدهان العرب أحمر يجعل فيه الزعفران، وقيل هو نبت يخلط مع الوسمة ويصبغ به الشعر. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥٢٣/٢)

١١ – النسائي، السنن، كتاب الزينة، باب الخضاب بالحناء والكتم، ١٣٩/٨.

١٢ – ابن ماجه، السنن، كتاب الحج، باب طواف القارن، ٩٩٠/٢.

١٣ – وممن ينطبق عليهم هذا الوصف أيضاً – أي تبين أنهم ثقات ورواياتهم قليلة-: إبراهيم بن أبي العباس، أزهر بن القاسم الراسبي، إسحاق ابن سعيد بن عمرو، أشعث بن عبدالله بن جابر الحداني، أفلح بن سعيد الأنصاري، ربيعة بن عتبة الكناني الكوفي، سليمان بن أبي المغيرة، النعمان بن أبي شيبة، وغيرهم أيضاً.

المطلب الثاني: رواة قيل في أحدهم "شيخ" وبجمع الأقوال فيه تبين أنه "مجهول" أو "ضعيف".

الراوي الأول: أيوب بن عُتْبة اليَمامي.

قال فيه الدارقطني: "يعتبر به، شيخ"[١]، وبجمع أقوال أهل العلم فيه وجدتهم مجمعين على ضعفه.

قال أحمد بن حنبل : "ضعيف"، وقال يحيى بن معين : "ليس بالقوي". وقال في موضع آخر: "ضعيف"، وفي موضع ثالث: " ليس بشيء". وقال علي بن المديني، والجوزجاني، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن عبدالله بن عمار الموصلي، ومسلم ابن الحجاج: "ضعيف"، وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي"، وقال البخاري: "هو عندهم لين"، وقال أبو زرعة: "حديث أهل العراق عنه ضعيف، ويُقال: إن حديثه باليمامة أصح"، وقال النَّسَائي: "مضطرب الحديث"، وقال في موضع آخر: "ضعيف" وقال الدارقطنِي: "يُتْرَك". وفي موضع آخر: "ضعيف" وقال ابن عدي: "في حديثه بعض الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه". وقال الترمذي عن البخاري: " كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدث عنه، قال الترمذي: وضعّف أيوب بن عتبة جداً"، وقال ابن الجنيد: "شبيه المتروك"، ولكل ذلك قال الذهبي: "ضعفوه لكثرة مناكيره"، وقال ابن حجر: "ضعيف"[٢].

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، له عنده حديث واحد، يرويه عن يحيى بن كثير، عن عطاء، عن ابن عباس قال: " نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر"[٣].

---

١ – الدارقطني، سؤالات البرقاني له، ص١٤.

٢ – علي بن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة له، ١٣٣/١، البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٠/١، وفي التاريخ الصغير، ٢٦٥/٢، وفي الضعفاء الصغير، ص٩٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢، ابن معين، تاريخ ابن معين براوية الدارمي، ص٦٧، وص٦٨، وص١١٠، وسؤالات البرقاني للدارقطني، ص١٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣/٧، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٩/٧، وفي المغني في الضعفاء، ٤٦/١، ابن أبي خيثمة، التاريخ، ٣٤٣/١، والعجلي، معرفة الثقات، ٢٤٠/١، والنسائي، الضعفاء والمتروكين،ص١٥، والعقيلي، الضعفاء الكبير، ص١٠٨، وابن عدي، الكامل، ٣٥١/١، الترمذي، علل الترمذي الكبير، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي، دار عالم الكتب، ط١، ص٣٥. وغيرها.

٣ – ابن ماجه، السنن، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر، ٢/ ٧٣٩، حديث رقم ٢١٩٥.

الراوي الثاني: حمْرَان بن أعين الكوفي.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، والأقوال التي وجدتها فيه تشير إلى ضعفه قال ابن معين: "ضعيف"[٢]، وقال أيضاً: "ليس بشيء"[٣]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[٤]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٥]، وقال ابن عدي: "له غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، ولم أر له حديثاً منكراً جداً فيسقط من أجله، وهو غريب الحديث"[٦]، ومع كل ذلك ذكره ابن حبان في "الثقات"[٧].
وقال ابن حجر: "ضعيف"[٨].

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، أخرج له حديثين فقط منها ما يرويه بسنده عنه، عن أبي الطفيل، عن أبي سعيد، قال: "حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة..." الحديث[٩].

قال المزي: "إسناده ضعيف، بل ضعيف منكر"[١٠]، قال البوصيري: " هذا إسناد فيه مقال، حمران ضعفه ابن معين والنسائي"[١١]، وقال الدَّمِيرِيّ: "انفرد به المصنف، وهو ضعيف منكر مردود بالأحاديث الصحيحة التي تقدمت أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا مشاة من المدينة إلى مكة"[١٢]. وقال الألباني: "ضعيف"[١٣].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٥/٣.
٢ – ابن معين، التاريخ رواية الدارمي، ص٩٥.
٣ – ابن معين، التاريخ رواية الدوري، ٣٣٧/٣. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٥/٣.
٤ – النسائي، الضعفاء والمتروكين، ١٦٧/١.
٥ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٢٨٦/١.
٦ – ابن عدي، الكامل، ٤٣٦/٢ وما بعدها.
٧ – ابن حبان، الثقات، ١٧٩/٤. وتوثيقه كما ذكرنا على خمس درجات، وانظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٤٩/٧. وميزان الاعتدال، ٦٠٤/١، والمغني في الضعفاء، ١٩١/١.
٨ – ابن حجر، التقريب، ٢٤٠/١.
٩ – ابن ماجه، السنن، كتاب الحج، باب الحج ماشياً، ١٠٤٢/٢، حديث رقم ٣١١٩.
١٠ – المزي، تحفة الأشراف، ٣٠١/٥.
١١ – البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٤٢/٢.
١٢ – السندي، حاشية السندي على ابن ماجه، ١٥٧/٦.
١٣ – الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، حديث رقم ٣١١٩. والحديث الثاني له هو ﷺ قال "إن أخاكم النجاشي قد مات، فقوموا فصلوا عليه، فصففنا خلفه صفين".

الراوي الثالث: صَفْوَان بن هُبَيْرَة البصري.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، والأقوال التي وجدتها فيه تدل إلى جهالته عند نقاد الحديث، فقد قال العقيلي: " لا يتابع على حديثه، لا يعرف إلا به"[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، واكتفى الذهبي في الكاشف[٤] والخزرجي في الخلاصة بقول أبي حاتم فيه، وقال ابن حجر: "لين الحديث"[٥].

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، له عنده حديث واحد في المريض يشتهي شيئاً، يرويه عن أبي مكين نوح بن ربيعة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: " إذا اشتهى مريض أحدكم شيئا فليطعمه إياه"[٦]. قال أبو حاتم: "هذا حديث منكر لم يروِ هذين الحديثين غير صفوان بن هُبَيْرَة"[٧]، وقال البوصيري: "هذا إسناد حسن، صفوان مختلف فيه"[٨]، والحديث ضعفه الألباني[٩].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٥/٤.

٢ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٢١٢/٢.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٣٢١/٨. وتوثيق ابن حبان على خمس درجات كما بيّن ذلك المعلمي اليماني، وهذا الراوي يعد توثيق ابن حبان له من الدرجة الخامسة من درجات التوثيق.

٤ – ذكره الذهبي أيضاً في تاريخ الإسلام (١٥٤٣/١)، وفي ميزان الاعتدال (٣١٦/٢)، وقال عن الخبر الذي يرويه: "خبر منكر". وفي المغني في الضعفاء (١٤٧/١)، وذكر أيضاً قول العُقيلي فيه.

٥ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٧٧.

٦ – ابن ماجه، السنن، كتاب الطب، باب المريض يشتهي الشيء، ١١٣٨/٢، حديث رقم ٣٤٤٠، والحديث ضعيف، والله اعلم.

٧ – ابن أبي حاتم، العلل، ٣٢٣/٢.

٨ – البوصيري، مصباح الزجاجة، ٢٥٨/١.

٩ – قاله في تحقيقه لمشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ٣٥٩/١.

الراوي الرابع: عبدالواحد بن سُليم المالكي.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، وبجمع أقوال أهل العلم فيه تجدهم على تضعيفه.

قال أحمد بن حنبل: "حدثنا حديثاً منكراً، أحاديثه موضوعة"[٢]، وقال يحيى بن معين[٣] ويعقوب بن سفيان: "ضعيف"، وقال النسائي: "ليس بثقة"[٤]، وقال العقيلي: "مجهول في النقل، وحديثه غير محفوظ، ولا يتابع عليه"[٥]، وغيرهم. ومع ذلك ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[٦]!!. ولم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي، له عنده حديث واحد في القدر، يرويه عن عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه، عن النبي ﷺ[٧]. أخرجه في موضعين، قال عقب الموضع الأول: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"[٨]، والحديث فيه قصة. وقال عقب الموضع الثاني: "هذا حديث حسن صحيح غريب"[٩].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١/٦.

٢ – المصدر نفسه.

٣ – ابن عدي، الكامل، ٣٠٠/٥. والعقيلي، الضعفاء الكبير، ٥٣/٣. والفسوي، المعرفة والتاريخ، ٣٦٨/٣.

٤ – النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص٢٠٨.

٥ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٥٣/٣.

٦ – ابن حبان، الثقات، ١٢٣/٧. وتوثيق ابن حبان على خمس درجات كما بيّن ذلك المعلمي اليماني، وهذا الراوي يعد توثيق ابن حبان له من الدرجة الخامسة من درجات التوثيق.

٧ – الترمذي، الجامع، الموضع الأول، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، باب رقم ١٧، ٢٩/٤. الموضع الثاني، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب "من سورة ن"، ٣٤٨/٥. والحديث فيه قوله ﷺ: " إن أول ما خلق الله القلم ، فقال : اكتب ..." الحديث

٨ – جاء في تحفة الأشراف وفي تهذيب الكمال قوله: "حسن صحيح غريب".

٩ – ذكر محقق الجامع الدكتور بشار أنه جاء في إحدى النسخ قوله: "حسن غريب". ولعل عذر الترمذي في تحسينه أنه مروي من أكثر وجه صحيح، انظر في عذر الترمذي في تحسينه لأحاديث رواة ضعفاء: النكت على ابن الصلاح لابن حجر وفيها أمثلة لما يحسنه الترمذي وفيه ضعف، ٣٨٨/١ وما بعدها.

الراوي الخامس: مَعْدِي بن سُليمان أبو سليمان.

قال فيه أبو حاتم: "شيخ"[١]، وبجمع أقوال أهل العلم فيه وجدتهم على تضعيفه.

قال البخاري: "منكر الحديث ذاهب"[٢]، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"[٣]، وقال النسائي: "ضعيف"[٤]، وعند ابن عدي انه " منكر الحديث"[٥]، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، والملزقات عن الاثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[٦]. وذكره الذهبي في الضعفاء[٧]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[٨].

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه، اشتركا برواية حديث[٩]، وانفرد كل واحد منهما بحديث[١٠]، والأحاديث الثلاثة مروية بالسند نفسه وهو محمد بن بشار، عن معدي بن سليمان، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

هؤلاء الذين ذكرتهم هم نماذج لرواة قيل في احدهم "شيخ" وبالدراسة أن تبين أغلب أهل الجرح والتعديل على تضعيفهم أو تجهيلهم، وتبين أيضاُ أن رواياتهم قليلة[١١].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣٨/٨.

٢ – الترمذي، علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، ص٣٩٦.

٣ – أبو زرعة، سؤالات البرذعي له، ص٤١.

٤ – المزي، تهذيب الكمال، ٢٥٨/٢٨.

٥ – ابن عدي، الكامل، ١٢٠/٣.

٦ – ابن حبان، المجروحين، ٤٠/٣.

٧ – الذهبي، المغني في الضعفاء، ٦٦٨/٢.

٨ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٠.

٩ – قال الترمذي عقبه "حديث حسن صحيح"، وقد أخرجه في أبواب الديات، باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة، ٧٢/٣. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات، باب من قتل معاهد، ٨٩٦/٢. انظر في عذر الترمذي في تحسينه لأحاديث رواة ضعاف: النكت على ابن الصلاح لابن حجر، ٣٨٨/١ وقال ابن حجر عقب أمثلة ذكرها من هذا القبيل: "وإذا تقرر ذلك كان من رأيه – أي الترمذي – أن جميع ذلك إذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر أو أكثر نزل منزلة الحسن". ٣٩٩/١.

١٠ – أخرج الترمذي له حديث من صلى الصبح فهو في ذمة الله، أخرجه في أبواب الفتن، باب ما جاء من صلى الصبح فهو في ذمة الله، ٣٥/٤. وقال عقبه: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

أخرج ابن ماجه له حديث في ترك الجمعة، أخرجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر، ٣٥٧/١.

١١ – ممن ينطبق عليهم هذين الوصفين أيضاً: سعيد بن يزيد البصري، سلم بن إبراهيم الوراق، زكريا بن منظور، النضر بن كثير السعدي، النضر بن منصور الباهلي، الوليد بن عبدالله بن أبي ثور، وغيرهم أيضاً.

المطلب الثالث: القرائن المميزة لمراد الناقد من استخدامه مصطلح "شيخ".

إن معرفة معنى مصطلح من مصطلحات الجرح والتعديل عند ناقد من النقاد لم يصرح بمراده منه، لا تكون إلا بعد الاستقراء لهذا المصطلح، وذلك يشمل معرفة المعنى اللغوي لهذا المصطلح، وتتبع أقوال هذا الناقد، ودراستها، وبيان كيفية استخدامه لهذا المصطلح، وذلك من خلال السياق الذي استخدم فيه المصطلح، وجمع النظير مع نظيره، ودراسة ما يتعلق به، ومَن استخدمه معه، وحال الناقد تشدداً وتساهلاً، وكونه متقدم أو متأخر، مع موازنة الأقوال، والمقارنة بينها، وملاحظة القرائن في كل ذلك.

قال الدكتور عبدالله الجديع: " إن كانت للفظ دلالة خاصة، فالطريق إلى العلم بها أحد أمور ثلاثة:

الأول: بيان مستعملها أنه يعني بها كذا.

والثاني: دلالة قرينة في السياق على إرادة معنى معين.

والثالث: إفادة التتبع لاستعمالات الناقد لتلك اللفظة "[١].

ومصطلح "شيخ" قد يخفى على بعضنا معرفة مقصود الناقد من استخدامه له في موضع معين، هل استخدمه بالمعنى اللغوي لهذا المصطلح، أو قصد به شيخ الراوي – أي من روى عنه – ولا يقصد به المصطلح، أو قصد به رجل مبهم في السند فاستخدم كلمة "شيخ"، أو قصد به أنه راوٍ، أو قصد استخدامه مصطلحاً نقدياً.

فإن خفي الحال، نلجأ لاعتبارات وقرائن استخدامه لهذا المصطلح في هذا الموضع، وهذا ينظر له – كما قدمت– بعد الاستقراء التام للمصطلح، وفي هذا المطلب سنعرض لبعض القرائن والاعتبارات التي تساعد في معرفة مقصود الناقد من استخدامه لهذا المصطلح.

---

١ – عبدالله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ١/٥٦٨.

الفرع الأول: السياق[١].

وهو أوضح طريق يدلنا على مراد الناقد من استخدامه للمصطلح أياً كان المصطلح، إن لم يكن الناقد قد **صرّح** بمراده من هذا المصطلح.

تقدم في المبحث التمهيدي الإشارة إلى أن السياق يساعد في معرفة المقصود من استخدام كلمة "شيخ" في بعض المواضع، من ذلك أنه من خلال السياق نعرف إذا ذكرت كلمة "شيخ" باعتبارها مصطلحاً نقدياً خاصاً إذا ما قرنت بمصطلح نقدي آخر.

مثاله: قول ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة عن عبدالمتعال بن طالب، فقال: **شيخ ثقة**[٢]، وقول الآجري: سألت أبا داود، عن حماد بن الجعد، فقال: **شيخ ضعيف،** سمعت يحيى بن معين يقول: هو **شيخ ضعيف**[٣].

ومن خلال السياق أيضاً نعرف أنها استخدمت للتعريف بالراوي.

مثاله: عبد الرحمن بن عطاء بن كعب، سُئل عنه أبو حاتم، فقال: **شيخ مديني**[٤]. أي بمعنى "راوٍ" أو "رجل"، ويلحق بها أيضاً قولهم "شيخ لفلان"، أو "شيخٌ يروي عن فلان".

أو أنها استخدمت بمعناها اللغوي.

مثاله: قول جعفر بن برقان: حدثني **شيخ بالشام ابن تسعين سنة** يقال له: يحيى أبو هشام[٥]. فظهر لنا من خلال السياق أنه استخدمها هنا بالمعنى اللغوي للدلالة على كبر سنه، والله تعالى أعلم.

---

١ – من القرائن أيضاً: الاستخدام المركب، وقد تقدم الحديث عليها في المبحث التمهيدي.

٢ – انظر: المصدر نفسه، ٦/٦٨.

٣ – أبو عبيد الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، ١/ ٣٢٠.

٤ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٢٦٨.

٥ – المزي، تهذيب الكمال، ٣١/٢٩٩.

الفرع الثاني: تصرف صاحبي الصحيح والترمذي[١] بإخراجهم الحديث في مصنفاتهم من عدمه.

وقد قال به كثير من أهل العلم، ويستفاد منه من وجهين:-

الوجه الأول:

إخراج أصحاب الأصول للراوي الذي قيل فيه "شيخ" دليل توثيق

وفي ذلك يقول الذهبي: " الثقة: من وثّقه كثير ولم يضعّف، ودونه من لم يوثّق ولا ضعّف:- فإن خرِّج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثّق بذلك، وإن صحّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّد أيضاً، وإن صحّح له كالدارقطنيّ والحاكم، فأقلّ أحواله: حُسنُ حديثه. وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاق اسم الثقة على من لم يُجْرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يسمى: مستوراً، ويسمى:محله الصدق، ويقال فيه: شيخ"[٢].

فيظهر من هذا أن الراوي الذي قيل فيه "شيخ" إذا أضيف إلى ذلك قرينة إخراج صاحبي الصحيحين لحديثه[٣]، أو إخراج الترمذي له، أو تصحيح الدارقطني له أو الحاكم، فهي دليل توثيق.

وقال ابن حجر أيضاً في أثناء ذكره لأقسام رواة المستخرجات: " ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرّج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثوق. فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم"[٤].

وقال أيضاً في مقدمة فتح الباري في معرض جوابه على الرواة المتكلم فيهم من رواة صحيح البخاري: " ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خُرّج له في الأصول، فإما إن خُرّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط

---

١ - ذلك أنهم هم من حكموا على الأحاديث في مصنفاتهم، البخاري ومسلم اشترطا الصحة، والترمذي حكم على أحاديث جامعه.

٢ - الذهبي، الموقظة، ص٧٨.

٣ - سواء في الأصول أو المتابعات وإن كان في الأصول آكد في الدلالة على ذلك.

٤ - ابن حجر، النكت، ٣٢٢/١.

وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب"[١].

وهذا قاله ابن حجر فيمن تكلم فيه من رواة الصحيح، فمن باب أولى تصلح فيمن لم يتكلم فيه.

ووجدنا بالدراسة التطبيقية ما يوضح لنا كيفية تعاملهم مع من قيل فيه "شيخ" من الرواة، وإخراجهم لحديثه، فمثلا نجد البخاري قد أخرج لمن قيل فيه "شيخ" من شيوخه، كما أخرج لشيخه خلف بن خالد[٢]، وغيره، وقد قيل في كل واحد منهما "شيخ"، وكذا الأمر عند لمسلم.

ونراهم يخرجون لمن قيل فيه "شيخ" في الفضائل والترغيب والترهيب، كإخراج النسائي المعروف بتشدده لإبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانبة، وقد قيل فيه "شيخ"[٣]. وعبدالله بن بشر الخثعمي، وقيل فيه "شيخ"[٤]، وغيرهم أيضاً.

وكذلك ينظرون إن كان هذا الراوي الذي قيل فيه "شيخ" يقع في طبقة متقدمة من طبقات السند حيث الأسانيد قصيرة والحفظ متوافر بينهم. مثال ذلك إخراجهم لسَوَادَة بن حنظلة[٥]، وصالح بن حاتم[٦]، وعبدالرحمن بن مهران[٧] وغيرهم. وينظرون إن كان يروي عن آل بيته ومن له به اختصاص.

وغير ذلك ينظرون في وجود المتابعات والشواهد له فنرى الترمذي مثلاً ينظر إلى الحديث بمجموع طرقه، ويحكم عليه بعد ذلك، وفي الدراسة التطبيقية توضيح ذلك.

---

١ – ابن حجر، هدي الساري، ص٣٨١.

٢ – انظر: التطبيق رقم (١٣) من الدراسة التطبيقية.

٣ – انظر: التطبيق رقم (٢) من الدراسة التطبيقية، النسائي موصوف بالتشدد، وفي بعض أمثلة الرسالة ما ينقض ذلك.

٤ – انظر: التطبيق رقم (٢٦) من الدراسة التطبيقية.

٥ – انظر: التطبيق رقم (١٦) من الدراسة التطبيقية.

٦ – انظر: التطبيق رقم (١٧) من الدراسة التطبيقية.

٧ – انظر: التطبيق رقم (١٩) من الدراسة التطبيقية.

الوجه الثاني:

وفي مقابل ذلك، الراوي الذي قيل فيه "شيخ" إذا لم يخرج حديثه في كتب السنة المعتمدة، ولم يرو حديثه أحد من أصحاب المصنفات الحديثية المشهورة، يغلب على الظن عدم توثيقه، إذ لو كان صحيحاً لعرفه وخرجه بعض هؤلاء الحفاظ المتقدمين.

يقول ابن الجوزي: " فمتى رأيت الحديث خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطأ، ومسند أحمد، والصحيحين، وسنن أبي داود، ونحوها فانظر فيه، فإن كان له نظير من الصحاح، والحسان، قرب أمره، وإن ارتبت فيه ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده"[١].

قال الزيلعي في معرض كلامه عن تضعيف أحاديث الجهر بالبسملة: " وكيف تكون صحيحة، وليست مخرجة في شيء من الصحيح، ولا المسانيد، ولا السنن المشهورة، ...، ويكفينا في تضعيف أحاديث الجهر إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة، والسنن المعروفة، والمسانيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ومسائل الدين عنه"[٢].

وقال ابن عبدالهادي: " كيف يكون هذا الحديث– أي حديث الحجامة للصائم – صحيحاً، سالماً من الشذوذ والعلة، ولم يخرجه أحد من أئمة الكتب الستة، ولا المسانيد المشهورة، وهم محتاجون إليه أشد حاجة"[٣]. وقد أشار ابن عبدالهادي إلى هذا المعنى في غير ما موضع من كتابه.

---

١ – ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق عبدالرحمن عثمان، ط١، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، ٩٩/١.

٢ – الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ٣٥٥/١.

٣ – ابن عبدالهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق أيمن شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٢٣٠/٢.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وتشمل دراسة عددٍ من رواة الكتب الستة ممن قيل فيهم "شيخ".

المنهج المتبع في الدراسة التطبيقية

لما كان الرواة الذين قيل فيهم "شيخ" في الكتب الستة كثر، ودراستهم جميعاً وأحاديثهم متعذر في رسالة كهذه محكومة بوقت معين وعدد صفحات لا تزيد عنه، فكان أن قمت باختيار مجموعة ممن تنطبق عليهم الشروط الآتية:-

- أن لا يكون الراوي المختار في الدراسة التطبيقية ممن يوجد فيه لفظ من ألفاظ التوثيق العالية، مثل: حافظ، متقن، إمام ،ثقة وغيرها.
- أن لا يكون كذلك ممن وجد فيه لفظ تضعيف، مثل: ضعيف، متروك، وضاع، وغيرها.
- لذا كان الاختيار لمن قيل فيه "شيخ" ، دون وجود لفظ آخر فيه أو قيل فيه أيضاً: صدوق يخطئ، محلة الصدق، صالح، وأمثالها.
- أن تتنوع أحاديث هؤلاء الرواة بين أن يكون لهم أحاديث في الأحكام، والفضائل، والترغيب والترهيب، وذلك لبيان إن كان تعامل أهل العلم معه يختلف في أحاديث الأحكام عنه في أحاديث الفضائل والترغيب.
- أن يتنوع الرواة كذلك، فيكون فيهم متقدم ويكون فيهم متأخر، لبيان إن كان تعامل أهل العلم يختلف بين الرواة بالنظر إلى طبقاتهم.
- قمت بترتيب التراجم على حسب حروف المعجم.
- قمت بتخريج حديث الراوي موضع الدراسة تخريجاً مختصراً بما يخدم موضوع البحث، وبيان متابعاته وشواهده.
- ذكرت طبقة الراوي المترجم له بعد اسمه مباشرة كما ذكرها ابن حجر في التقريب ووضعتها بين معقوفتين رامزاً للطبقة برمز [ط].
- قمت عند دراستي لبعض أحاديث من قيل فيه "شيخ" برسم توضيحي لطرق حديثه، وذلك لتوضيح الأمر في حديث بعينه.
- قمت ببيان أقوال أهل العلم في الحديث موضع الدراسة، ودراسة سند الحديث، وبيان فيما إذا كان في الحديث علل مؤثرة في الحديث من حيث قبوله ورده.

١. إبراهيم بن صدقة البَصْرِيّ، [ط ٩]، (ت).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم يتكلم فيه من النقاد إلا ابن الجُنيد، قال عنه: "محله الصدق"[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، ونقل الذهبي قول أبي حاتم فيه[٤]، وقال أيضاً: "قليل الرواية"[٥]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٦].

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً[٧] بسنده عنه، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: "أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها". وقال عقبه: " حسن صحيح، ورواه أبو إسحق الفزاري[٨]، عن سفيان بن حسين نحوه".

قلت: رواية سفيان بن حسين عن الزهري ضعيفة، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من أهل العلم[٩].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٦/٢.

٢ – المصدر نفسه.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٥٨/٨.

٤ – الذهبي، الكاشف، ٢١٣/١.

٥ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٨٧/١٣.

٦ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٩٠.

٧ – الترمذي، الجامع، أبواب السفر، باب كيف القراءة في الكسوف، ٥٦٤/١.

٨ – أخرجها البيهقي في سننه الكبرى، كتاب صلاة الكسوف، باب من اختار الجهر بها، ٣٣٦/٣، حديث رقم ٦١٣٩.

٩ – قال يحيى بن معين: "سفيان بن حسين ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزهري"، وسئل عنه مرة أخرى، فقال: "ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري" (ابن عدي، الكامل، ٤١٥/٣). وقال النسائي: "سفيان في الزهري غير قوي". (النسائي، السنن، بتحقيق أبي غدة، ٧٧/٧). وقال ابن حبان: "أما روايته – أي سفيان– عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يُجانب، وهو ثقة في غير الزهري".(ابن حبان، الثقات، ٤٠٤/٦). وأشار إلى ذلك أيضاً ابن حجر في غير موضع، وفي أكثر من كتاب. (في النكت ٣١٤/١، وفي الفتح ٣١٤/٣، وفي التلخيص الحبير، ٣٩٨/٤).

ويرد هنا سؤال: إن كانت رواية سفيان بن حسين عن الزهري ضعيفة، فكيف يكون الحديث المتقدم حسناً صحيحاً كما قال الترمذي؟ ويضاف إلى ذلك أن الراوي إبراهيم قيل فيه "شيخ"؟.

قلت: هذا الإسناد لمّا حسنه الترمذي وصححه فبالنظر إلى مجموع طرقه الأخرى الصحيحة، أما تحسين الإسناد فذلك لأن الصحة بمجموع الطرق جبرت ما قيل في رواية سفيان بن حسين عن الزهري فحكم على الحديث بأنه حسن صحيح.

وفي المعنى ذاته قال الدكتور خالد الدريس: " ترجح لي ... أن معنى (حسن صحيح) يعني غالباً أن الحديث روي بإسنادٍ حسن وبإسنادٍ صحيح، ولو كان أحد الإسنادين لا يطابق من حيث ألفاظ متنه الإسناد الآخر، وإنما يشهد له من حيث المعنى"[١].

وأضيف أن هذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه تعليقاً[٢]، وأيضاً تابع سفيان ابن حسين على هذا اللفظ، غير واحد، منهم:- سليمان بن كثير عند أحمد[٣]، وعُقيل عند الطحاوي[٤]، وإسحاق بن راشد عند الدارقطني[٥].

---

١ - انظر: خالد الدريس، آراء المحدثين بالحديث الحسن، ٨٣٠/٢ ، وانظر كامل كلامه (٨٠٧/٢ - ٨٣٠/٢)، ودراسته كما ذكر مبنية على دراسة استقرائية تامة.

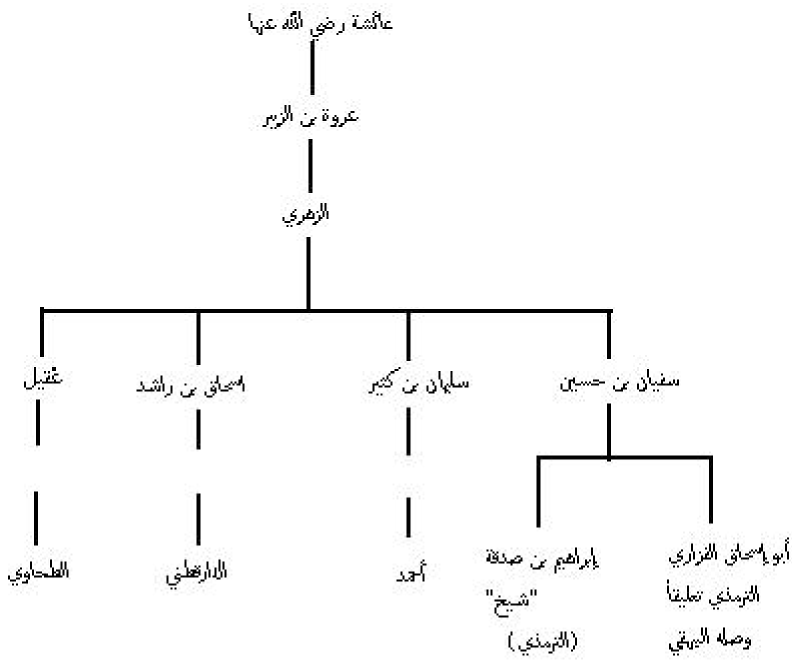
٢ - البخاري، الصحيح، كتاب صلاة الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، ٢٩٣/٤، ولم يخرجها البخاري موصولة، وذلك لعدم احتجاجه برواية سفيان عن الزهري على صورة الاجتماع، وأخرج البخاري الحديث في صحيحه من طريق عبدالرحمن بن نمر عن ابن شهاب به بلفظ: "جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته....الحديث" كتاب صلاة الكسوف، باب الجهر بالقراءة، ٢٩٢/٤ ، ومن طريق يونس عن الزهري في كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة،٣٢/٥، وغيرها أيضاً.

٣ - أحمد بن حنبل، المسند، ٢١/٤١. حديث رقم ٢٤٤٧٣،قال شعيب: حديث صحيح. وانظر تخريجه للحديث هناك. وأخرجه الطيالسي في مسنده مختصراً، ص٢٠٦، حديث رقم ١٤٦٦، ومن طريق الطيالسي أخرج النسائي هذا الحديث أيضاً.

٤ - الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامه أبو جعفر، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، ٣٣٣/١.

٥ - الدارقطني، عمر بن علي أبو الحسن، سنن الدارقطني، تحقيق عبدالله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ، ٦٤/٢. وانظر تخريج الدكتور بشار لطرق هذا الحديث في تحقيقه لجامع الترمذي، ٥٦٢/١ وما بعدها.

وعلّق ابن حجر على ذلك بقوله: "وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً، يفيد مجموعها الجزم بذلك، فلا معنى لتعليل من أعله بتضعيف سفيان بن حسين وغيره"[١].



وأما باقي أصحاب الكتب التسعة فلم يخرج له منهم إلا الدارمي في موضعين فقط، ومقروناً بغيره فيهما[٢].

من كل هذا يظهر أن الترمذي لا يصحح حديث إبراهيم بن صدقة، أو رواية سفيان ابن حسين عن الزهري، ولكن التصحيح عنده بالنظر لمجموع الطرق، وحكم عليه الألباني، فقال: "صحيح"[٣]. ويظهر أيضاً أن معنى "شيخ" هنا إشارة إلى قلة مرويات الراوي، وقد أكد ذلك الذهبي حين وصفه فقال: "قليل الرواية"، والله أعلم.

---

١ – ابن حجر، فتح الباري، ٥٥٠/٢. وانظر أيضاً: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٩٤/٧.

٢ – والحديث في الموضعين حديث واحد أخرج جزء منه في الموضع الأول في كتاب الزكاة باب زكاة الغنم، ٤٦٤/١، حديث رقم ١٦٢٠، والموضع الثاني أخرج نصفه الثاني في كتاب الزكاة، باب في زكاة الإبل، ٤٦٦/١، حديث رقم ١٦٢٦.

٣ – الألباني، صحيح سنن الترمذي، حديث رقم ٥٦٩.

٢. إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبه، [ط ٧]، (س).

قال أبو حاتم: "شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به"[١].

أقوال العلماء فيه

لم يتكلم فيه من النقاد إلا البخاري قال: "لا يحتجون بحديثه"[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، وقال الأزدي: "عنده مناكير"[٤]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٥]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٦]، وخلطه بعضهم بإبراهيم بن يزيد الخوزي الضعيف، والصواب أنهما اثنان لا واحد.

أخرج له النسائي حديثاً واحداً بسنده عنه، عن رُقْبَةَ بن مَصْقَلَة، عن مَجْزَأة الأَسْلمي، عن ابن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ يقول: " اللهم طهرني بالثلج والبَرَد والماء البارد، اللهم طهرني من الذنوب كما يطهر الثوب الأبيض من الدنس"[٧].

ولم أجد بالبحث من تابع إبراهيم في روايته عن رُقْبَةَ. وتابع رُقْبَةَ على هذا الحديث شعبة كما عند مسلم[٨]، والنسائي[٩]، وأحمد[١٠]، واسرائيل كما عند البخاري في الأدب[١١]. ورواه

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤٥/٢.

٢ – البخاري، التاريخ الصغير، ١٠٩/٢، وهي عبارة جرح مجملة غير مفسرة، وإن كانت تدل على إجماع، ومعناها لا يحتج به منفرداً.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٦١/٨.

٤ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٦/١.

٥ – الذهبي، الكاشف، ٢٢٧/١، وفي المغني في الضعفاء، ٢٩/١. والخزرجي، خلاصة التذهيب، ٥٨/١، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، ٧٤/١، وقال: وثّق.

٦ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٦٩.

٧ – النسائي، السنن، كتاب الغسل والتيمم، باب الاغتسال بالماء البارد، ١٩٩/١، حديث رقم ٤٠٣.

٨ – مسلم، الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، ٣٤٦/١.

٩ – النسائي، كتاب الغسل والتيمم، باب الاغتسال بالماء البارد، ١٩٨/١.

١٠ – أحمد، المسند، ٤٦٢/٣١، رقم الحديث ١٩١١٨ قال شعيب: اسناده صحيح على شرط الشيخين وانظر تخريجه للحديث مطولاً هناك.

١١ – البخاري، الأدب المفرد، ٢٣٦/١، حديث رقم ٦٧٦.

عطاء بن السائب، عن ابن أبي أوفى كما عند الترمذي[١]، ومُدْرِك عنه كما عند أحمد[٢]. ولــه شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه النسائي في الكبرى[٣].

قلت: الحديث بالنظر لمجموع طرقه حسن[٤]، وهو من الأحاديث التي يُتساهل فيها، كونه في الدعاء والرغائب، وقول ابن حجر فيه: "صدوق" تعد تساهلاً منه، خاصة أن البخاري قال فيه: "لا يحتجون بحديثه" -أي منفرداً- لذا قال صاحبا التحرير: " ضعيف، يعتبر به"[٥]، وبهذا يتفق كلامهم، والله أعلم.

٣. أحمد بن عبدالله بن محمد بن أَبي السَّفَر، [ط ١١] (ت س ق).

قال أبو حاتم: "شيخ"[٦].

أقوال العلماء فيه

تكلم فيه من النقاد النسائي، وقال: "ليس بالقوي"[٧]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٨]، وقال الذهبي: "صدوق"[٩]، واكتفى الذهبي في كتاب آخر له، والخزرجي معه، بنقل قول أبي حـــاتم فيه[١٠]، وقال ابن حجر: " صدوق يهم"[١١].

---

١ – الترمذي، أبواب الدعوات، باب ١٠١، ٥/٥١٤، وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح غريب.

٢ – أحمد، المسند، ٣٢/١٤٤، رقم الحديث، ١٩٤٠٢. قال شعيب: صحيح لغيره.

٣ – النسائي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الوضوء بالثلج والبرد، ١/٧٦.

٤ – وقد صححه الألباني، انظر: صحيح سنن النسائي، حديث رقم٤٠٣.

٥ – الأرناؤوط، وبشار، تحرير التقريب، ١/١٠٣.

٦ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٥٧.

٧ – النسائي، أحمد بن شعيب، تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين، تحقيق الشريف حاتم العــوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـــ، الملحق الأول: شيوخ النسائي المذكورين الذين ذكـــرهم ابـــن عساكر في المعجم المشتمل، ص٨٠. قال المعلمي في التنكيل (ص٤٤٢): "كلمة (ليس بقوي) تنفـــي القـــوة مطلقاً وإن لم تُثبت الضعف مطلقاً؛ وكلمة (ليس بالقوي) إنما تنفي الدرجة الكاملة من القـــوة؛ والنـــسائي يراعي هذا الفرق".

٨ – ابن حبان، الثقات، ٨/٣٤.

٩ – الذهبي، الكاشف، ١/١٩٧.

١٠ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ١/١٩٧٥. الخزرجي، خلاصة التذهيب، ١/١٩.

١١ – ابن حجر، التقريب، ص٣٨.

روى له الترمذي خمسة أحاديث، الحديث الأول منها مداره على يحيى بن أبي كثير يرويه عن عبدالرحمن الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان ابن أبي طلحة، عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قاء، فتوضأ[١].

يرويه الترمذي عن أحمد بن عبدالله، وإسحاق بن منصور، عن عبد الصمد بن عبدالوارث عن أبيه، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير به، بهذا اللفظ.

وأخرجه أبو داود[٢]، وأحمد[٣]، والدارمي[٤]، والحاكم[٥]، جميعهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير به بلفظ: " قاء، فأفطر ".

وبعد دراسة الحديث تبين لي أمران:-

أنّ رجال سند الترمذي ثقات، وأنّ أقلّهم حالاً والذي قد يكون السبب في اختلاف لفظ الحديث عنه، هو أحمد بن عبدالله بن أبي السفر الذي قيل فيه "شيخ"، وهذا قرينة على أن اختلاف لفظ الحديث منه.

أن الإمام أحمد بن حنبل يروي الحديث عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه، عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير به.

أي أن الإمام أحمد بن حنبل يتابع أحمد بن عبدالله الـ"شيخ" متابعة تامة، إلا أنه جاء في رواية أحمد بن حنبل " قاء، فأفطر" ورواية أحمد بن عبدالله " قاء، فتوضأ"، وابن حنبل أعلم وأفقه من أحمد بن عبدالله. ومما يؤكد خطأ أحمد بن عبدالله في هذا الحديث أيضاً أن أبا

---

١ - الترمذي، الجامع، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف، ١/١٣٠. قال الترمذي عقبه: " وقد جوّد حسين المعلم هذا الحديث، وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب". قلت: تجويد حسين لهذا الحديث بذكر الأوزاعي فيه، ذلك أن معمر روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فلم يذكر الأوزاعي.

٢ - أبو داود، السنن، ١/٧٢٥ حديث رقم ٢٣٨١، وانظر تعليق محمد عوامة على هذا الحديث في تحقيقه لكتاب نصب الراية لأحاديث الهداية، ١/٤١.

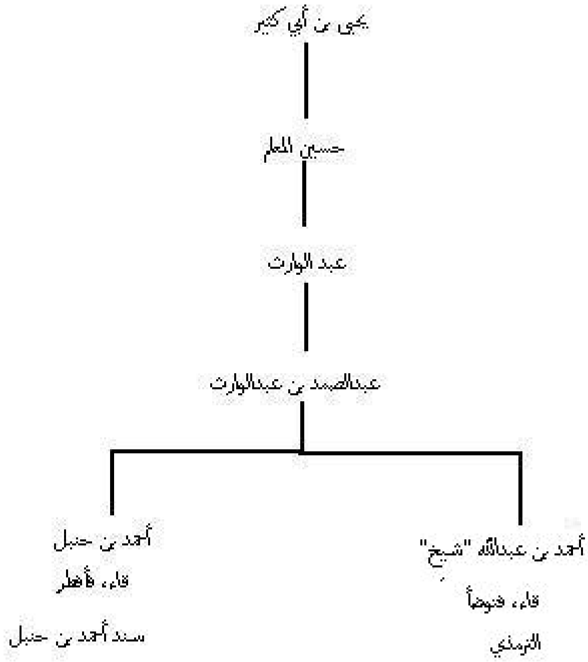
٣ - أحمد، المسند، ٤٥/٤٩٢، حديث رقم ٢٧٥٠٢. قال شعيب: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. وانظر تخريجه للحديث.

٤ - الدارمي، السنن، ٢/٢٤، كتاب الصوم، باب القيء للصوم، حديث رقم ١٧٢٨

٥ - الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ١/٥٨٨، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

داود لم يروه عن أحمد بن عبدالله وهو شيخه، وإنما رواه عن غيره، وسبب ذلك ما ذكـــرت، والله أعلم.

لكل ذلك قال الترمذي عنه: "حديث حسين أصح شيء في هذا الباب"، ولم يحكم علـــى الحديث بالصحة أو الحسن، والمتفق عليه عند أهل الحديث أن قولهم أصح شيء في الباب لا تعني بحال تصحيح الحديث، بل قد تعني أنها أقلّها ضعفاً[١].



وروى له الترمذي أربعة أحاديث أخرى، انفرد بأحدها، وهو حديث يرويه عنه مقروناً بمحمود بن غيلان، كلاهما عن أبي داود الحفري عمر بن سعد، عن يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة، عن سفيان الثوري، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن عبيـــدة ابـــن عمـــرو السَلْمَاني، عن علي، أن رسول الله ﷺ قال: إن جبرائيل هبط عليه، فقال له: خيّـــرهُم، يعنـــي

---

١ – قال النووي: " لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون (هذا أصح ما جاء في البـــاب) وإن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحة أو أقله ضعفاً. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبـــة الريـــاض الحديثـــة، بيـــروت، ط١، ٨٧/١. والحديث صححه الألباني.

أصحابك، في أسارى بدر القتل أو الفداء على أن يقتل منهم قابلاً مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا[١].

قال الترمذي عقبه: " وفي الباب عن ابن مسعود، وأنس، وأبي برزة، وجبير ابن مطعم[٢]، هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة وروى أبو أسامة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي ﷺ نحوه.

قلت: معنى ذلك عند الترمذي أن الحديث عنده بمجموع طرقه وشواهده حسن، وهو غريب من هذه الطريق. والحديث فيه كلام من حيث مخالفته لما صح من أحاديث في أسارى بدر من أن أخذ الفداء كان رأياً رأوه ولو كان وحياً لم تتوجه المعاتبة عليه[٣]، وكذلك الخلاف بين وصله وإرساله. قال ابن كثير في تفسيره: "حديث غريب"[٤]، وصححه الألباني[٥]، وقال الدكتور بشار بعد أن ذكر طرق الحديث ومنْ أخرجه: "المرسل أصح، والله أعلم.... والأولى عندنا الحكم بضعف الحديث".

أما النسائي فروى له حديثين:- الأول منهما، هو جزء من خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع، وهو قوله ﷺ: " لا ألفينكم بعد ما أرى ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"[٦]، والحديث يرويه النسائي بسنده عن جرير بن عبد الله قال: قال لي رسول الله ﷺ "استنصت الناس" ثم قال ... الحديث. وللحديث شواهد كثيرة صحيحه في الصحيحين والسنن.

أما الثاني انفرد به النسائي وهو في تطيب رسول الله ﷺ ويرويه عن أحمد بن عبدالله، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، قال: حدثنا بكر المزلق. قال: حدثنا عبدالله بن عطاء

---

١ – الترمذي، جامع الترمذي، أبواب السير، باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء ، ٢٢٦/٣، حديث رقم ١٥٦٧. وأشير إلى أن الدكتور خالد الدريس في دراسته عن الحديث الحسن جمع اختلافات كثيرة بين أحكام الترمذي في النسخ المطبوعة وبين نسخة للكروخي مخطوطة تزيد عن ٤٥٠ حكماً اختلف فيها بين المطبوع والمخطوط.

٢ – البخاري، الصحيح، كتاب فرض الخمس، باب ما منّ النبي ﷺ على الأسارى، ٢٤٩/١١.

٣ – انظر للمزيد: القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح، ١٣٦/١٢.

٤ – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٨٩/٤.

٥ – الألباني، صحيح سنن الترمذي، حديث رقم ١٥٦٧.

٦ – النسائي، السنن، كتاب تحريم الدم، باب تحريم القتل، ١٢٨/٧، حديث رقم ٤١٣٢.

الهاشمي، عن محمد بن علي، قال: سألت عائشة أكان رسول الله ﷺ يتطيب؟ قالت: "نعم، بذكارة الطيب المسك والعنبر"[١].

وروى له ابن ماجه أيضاً حديثين انفرد بهما ولم يروهما غيره من أصحاب الكتب الستة، وفي هذين الحديثين يوجد من هو أضعف حالاً من أحمد بن عبدالله صاحب الترجمة.

الحديث الأول: قوله ﷺ: " من مات مريضاً مات شهيداً، ووقي فتنة القبر، وغدي وريح عليه برزقه من الجنة "[٢].

قلت: روى ابن ماجة هذا الحديث عن شيخين له فقال: حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا عبد الرزاق، قال أنبأنا ابن جريج (ح) وحدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر، قال حدثنا حجاج ابن محمد ، قال: قال ابن جريج: أخبرني إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به. وبجمع طرق الحديث تبين أن مداره على إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء وهو أق رجال السند حالاً فهو متروك، وكذبه غير واحد، منهم: مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وقال أحمد: " كل بلاء فيه". وقال البخاري: "تركه ابن المبارك والناس". وأورده ابن الجوزي في موضوعاته وقال: "هذا حديث لا يصح"، وحكم الألباني على الحديث بالضعف، فقال: " ضعيف جداً"[٣].

إلا أن إبراهيم هذا نسب الخطأ في هذه الرواية إلى ابن جريج، فقال: " ... حدثته (من مات مرابطاً مات شهيداً)[٤] وروى عني (من مات مريضاً مات شهيداً) وما هكذا حدثته"[٥].

---

١ - المصدر نفسه، كتاب الزينة، باب العنبر، ١٥٠/٨، حديث رقم ٥١١٦. وسند الحديث حسن لغيره. الذكارة: الطيب الذي يصلح للرجال فقط. وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة بكر بن الحكم المزلق (٨٨/٢). وابن سعد في طبقاته (٣٩٩/١) والحديث له أصل. وقال الألباني في ضعيف سنن النسائي: "ضعيف الإسناد".

٢ - ابن ماجه، السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات مريضاً، ٥١٥/١، حديث رقم ١٦١٥.

٣ - انظر الأقوال فيه: البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٣/١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٦/٢. وذكره أبو زرعة في ضعفائه (مطبوع مع سؤالات البرذعي له) ٥٩٧، ابن الجوزي، الموضوعات، ٢١٦/٣، الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، حديث رقم١٦١٥. وقد ضعّف نقاد الحديث هذا الحديث لأجله.

٤- رواه عنه – أي عن إبراهيم- بهذا اللفظ الصنعاني في مصنفه، ٢٨٣/٥.

٥ - البوصيري، مصباح الزجاجة، ٢٨٩/١، وانظر البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٧٤/٧.

الحديث الثاني: قوله ﷺ: " ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبوك"[١].

قلت: رواه ابن ماجة عن ابن أبي السفر، عن شهاب بن عباد، عن خالد بن عمرو، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه به. وفي إسناده خالد بن عمرو بن محمد القرشي وهو أقل رجال السند حالاً فهو ضعيف متفق على ضعفه، واتهم بالوضع. قال أحمد والبخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: "منكر الحديث"[٢]. وقال أحمد في موضع آخر: " ليس بثقة يروي أحاديث بواطل"[٣]. وقال أبو حاتم في موضع آخر: "متروك الحديث، ضعيف"[٤]. وقال يحيى بن معين: "كذاب"[٥]. وقال أبو داود : "ليس بشيء"[٦]، وقال أبو زرعة في موضع آخر: "واهي الحديث"[٧]، وأورد له العقيلي هذا الحديث، وقال: "ليس له أصل من حديث الثوري"[٨].

وأضيف أن أحمد بن عبدالله هو شيخ للأئمة، الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وهو شيخ لأبي داود لكن خارج السنن، ولا شك أن التلميذ هو أعرف بحديث شيخه من غيره، وأقدر على تمييز صحيح حديثه من سقيمه، ومع ذلك فقد ظهر لنا أن له أوهاماً كما في رواية الترمذي عنه.

---

١ – ابن ماجه، السنن، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، ١٣٧٣/٢، حديث رقم ٤١٠٢.

٢ – البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ٢٨٠/٢. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٣/٣، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٩٩/٨.

٣ – انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، ١٠/٢.

٤ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٣/٣.

٥ – المزي، تهذيب الكمال، ١٤٠/٨.

٦ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٩٩/٨.

٧ – أبو زرعة، سؤالات البرذعي له، ٦٩٢/١.

٨ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ١٠/٢.

٤. إسماعيل بن إبراهيم بن أَبي ربيعة القرشي، [ط ٦]، (س ق).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

نقل مغلطاي[٢] أن أبا داود وثّقه، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، وقال الذهبي: "شيخ صدوق"[٤]، ونقل الذهبي[٥]، والخزرجي[٦] قول أبي حاتم فيه، وقال ابن حجر: "مقبول"[٧].

أخرج له النسائي[٨] وابن ماجه[٩] حديثاً واحداً مداره على إسماعيل بن إبراهيم، يرويه عن أبيه إبراهيم، عن جده عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة قال: "استقرض مني النبي ﷺ أربعين ألفاً، فجاءه مال فدفعه إليّ، وقال: ... إنما جزاء السلف الحمد والثناء".

وإسماعيل هو أقل رجال السند حالاً، وهو يروي الحديث عن آل بيته، والرجل أعرف بحديث آله من غيره، وأيضاً الحديث فيه قصة حدثت معهم، وهذا دليل على حفظه للحديث[١٠]، لكل ذلك فالحديث حسن، والله أعلم. قال الشيخ الألباني: " وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى، رجاله ثقات معروفون غير والد إسماعيل"[١١].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥١/٢.

٢ – مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ١٤٣/٢. ونقل عنه ابن حجر ذلك، تهذيب التهذيب، ٢٣٨/١.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٢٩/٦. وفي مشاهير علماء الأمصار، ص١٣٠.

٤ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٩/١٠.

٥ – الذهبي، الكاشف، ٢٤٢/١.

٦ – الخزرجي، الخلاصة، ٧٧/١.

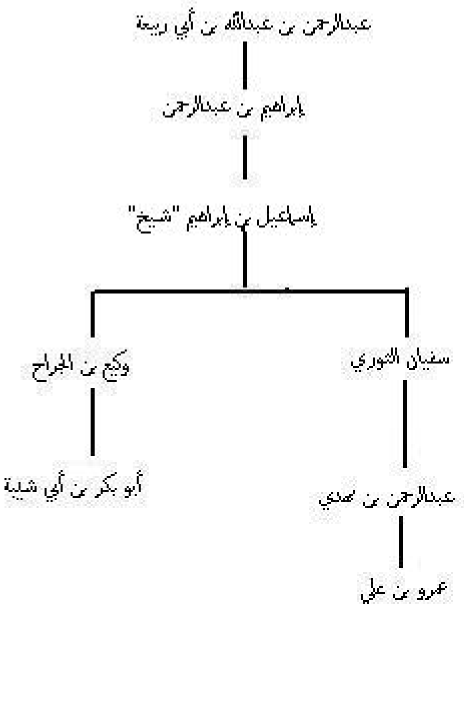
٧ – ابن حجر، تقريب التهذيب، ٩٠/١.

٨ – النسائي، السنن، كتاب البيوع، باب الاستقراض، ٣١٤/٧، حديث رقم ٤٦٨٣، يرويه عن عمرو بن علي عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري به.

٩ – ابن ماجه، السنن، كتاب الأحكام، باب حسن القضاء، ٨٠٩/٢، حديث رقم ٢٤٢٤، يرويه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع بن الجراح به.

١٠ – سبق الإشارة إلى هذه القرائن وغيرها في الدراسة النظرية.

١١ – الألباني، إرواء الغليل، ٢٢٤/٥.



٥. إسماعيل بن سعيد بن عبيدالله بن جبير الثقفي، [ط ٩]، (ت).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم أجد للمتقدمين من نقاد الحديث كلاماً فيه، إلا أن ابن حبان ذكره في "الثقات"[٢]، وقال الذهبي في الكاشف: "وثّق"[٣]، ونقل في كتاب آخر له قول أبي حاتم فيه[٤]، وقال الخزرجي: "صحح الترمذي حديثه"[٥].

قلت: لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي، أخرج له حديثاً واحداً في الجنائز، يرويه عن أبيه، عن زياد بن جبير بن حية، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة: أن النبي ﷺ قال: "الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها، والطفل يُصلّى عليه"[٦].

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٣/٢.

٢ – ابن حبان، الثقات، ٩٢/٨.

٣ – الذهبي، الكاشف، ٢٤٦/١. وقول الذهبي "وثق" تعني ذكر ابن حبان له في الثقات.

٤ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٧/١٥.

٥ – الخزرجي، الخلاصة، ٨١/١.

٦ – الترمذي، الجامع، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الأطفال، ٣٣٨/٢. وانظر تخريج الدكتور بشار للحديث.

قال الترمذي عقبه: " حسن صحيح، رواه إسرائيل وغير واحد عن سعيد بن عبيدالله، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم".

وإسماعيل بن سعيد يروي الحديث عن أبيه، وأبوه يرويه عن عمه، والرجل أعرف بحديث آله من غيره، فهو أخبر بهم وأعرف بحديثهم، وهذه قرينة من قرائن قبول الحديث، يضاف إليها متابعة إسرائيل وغيره له، لذلك حكم عليه الترمذي بأنه حسن من هذه الطريق صحيح بمتابعاته التي أشار إليها[١]، والله أعلم.

٦. بكر بن سُلَيم الصوّاف، [ط ٨]، (ق).

قال أبو حاتم: "شيخ، يكتب حديثه"[٢].

أقوال العلماء فيه

قال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"[٣]، ونقل ابن حجر، عن ابن معين أنه قال فيه: "ما أعرفه"[٤]، وقال ابن عدي: "ولبكر بن سُليم غير ما ذكرت من الحديث قليل، ... وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[٥]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٦]، وقال الذهبي: "صدوق"[٧]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٨].

---

١ – الحديث صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، حديث رقم ١٠٣١.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٨٦/٢. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢١٢/٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٣٢/١.

٣ – المصدر نفسه.

٤ – ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، ٨١/١. وقد بحث الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال هذا النقطة بحثاً دقيقاً، وكانت نتيجته أنه ظهر له من دراسة الأسانيد والرواة أن الذي عناه يحيى هو غير هذا وهو"بكر بن سالم"مجهول. انظر: تعليق د. بشار على تهذيب الكمال، ٢١٢/٤.

٥ – ابن عدي، الكامل، ٣٠/٢.

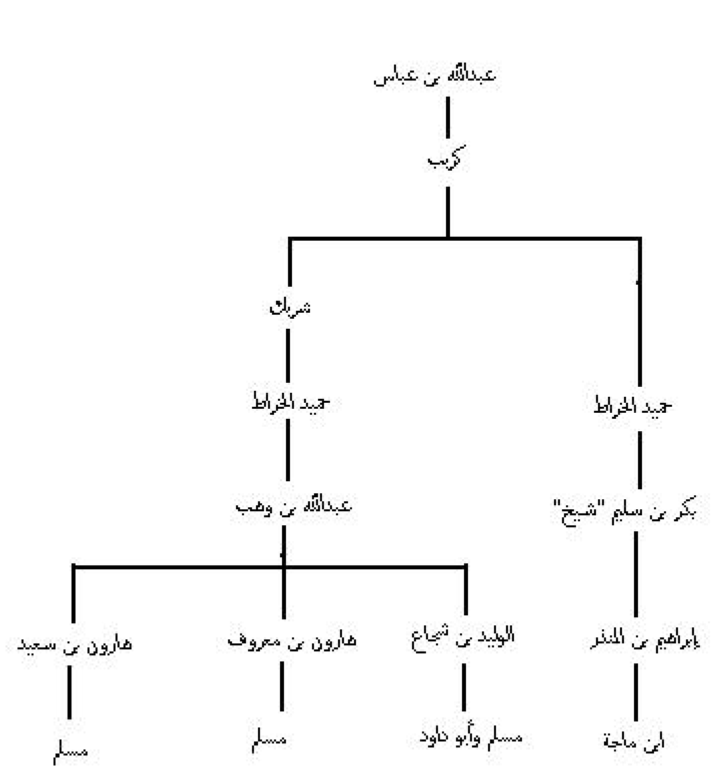
٦ – ابن حبان، الثقات، ١٤٩/٨.

٧ – الذهبي، الكاشف، ٢٧٤/١.

٨ – ابن حجر، التقريب، ١٣٥/١، وانظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٣٣/١٣. والمغني في الضعفاء، ٥٤/١. الخزرجي، الخلاصة، ١٢٢/١.

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، أخرج له حديثين، الحديث الأول يرويه ابن ماجه عن إبراهيم بن المنذر الحزامي. حدثنا بكر بن سُلَيم، حدثني حُميد بن زياد الخرّاط، عن كُريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من أربعين من مؤمن يشفعون لمؤمن إلا شفعهم الله"[١].

والحديث رواه مسلم وأبو داود في كتابيهما من طرق، عن عبدالله بن وهب، عن أبي صخر حُميد الخرّاط، عن شريك، عن كُريب به[٢]، بإضافة شريك بين حُميد الخرّاط، وبين كُريب.



---

١ – ابن ماجه، السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين، ٤٧٧/١. والحديث فيه قصة، يرويها كريب، وهي: هلك ابن لعبد الله بن عباس فقال لي: يا كريب قم فانظر هل اجتمع لابني أحد؟ فقلت: نعم. فقال: ويحك كم تراهم؟ أربعين؟ قلت: لا. بل هم أكثر. قال: فاخرجوا بابني. فأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول ...الحديث.

٢ – مسلم، الصحيح، كتاب الجنائز، باب باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، ٦٥٥/٢. أبود داود، السنن، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز وتشجيعها، ٢٢٠/٢.

فبان بذلك ضعف اسناد ابن ماجه، وأن ضعفه جاء من بكر بن سُلَيم الـــ"شيخ"، ذلك أن الثقة عبدالله بن وهب خالفه، فرواه عن حُميد الخرّاط، عن شريك، عن كريب به.

ومع ضعف اسناد ابن ماجه إلا أن ابن عدي ألمح إلى قلة حديث بكر، فيكون بذلك قــد فسّر قول أبي حاتم فيه "شيخ"[١]، والله أعلم.

٧. بكر بن عمرو المَعَافِرِيِّ، [ط ٦]، (ع).

قال أبو حاتم: "شيخ"[٢].

أقوال العلماء فيه

قال أحمد بن حنبل: "يُروى له"[٣]، وقال الدراقطني: "ينظر في أمــره" و "يعتبــر بـــه"[٤]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٥]، وقال ابن القطان: "لا نعلم عدالته"[٦]، وقـــال الـــذهبي: " عابــد قدوه"[٧]، وقال أيضاً: "محله الصدق"[٨]، وقال ابن حجر: "صدوق عابد"[٩].

قلت: يظهر من أقوالهم فيه عدم تغليبهم جانباً على آخر في هذا الراوي، ونلمـــح مـــن كلام المتقدمين فيه إرشادنا إلى أن الحكم عليه إنما يكون من خلال حديثه.

---

١ – سأكتفي بدراسة حديث واحدٍ منها والثاني عنده مروي بالسند نفسه وهو حديث "كـــان رســـول الله ﷺ يعلمنا هذا الدعاء كما يعلمنا السورة من القرآن، اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عـــذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات" اخرجه مـــسلم عـــن طريـــق صحابي آخر، والحديث صححه الألباني.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٠/٢. وانظر: الباجي، التعديل والتجريح، ٤٢٧/١. المزي، تهذيب الكمال، ٢٢١/٤. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٢٦/١.

٣ – المصدر نفسه.

٤ – الدارقطني، سؤالات الحاكم له، ١٨٩/١. و سؤالات البرقاني له، ١٩/١.

٥ – ابن حبان، الثقات، ١٠٣/٦.

٦ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣٦٥/٢، وقد تقدم كلامه والتعليق عليه في الدراسة النظرية.

٧ – الذهبي، الكاشف، ٢٧٤/١.

٨ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٨٧/٨.

٩ – ابن حجر، التقريب، ١٢٧/١.

ومع ذلك فيكفي بكر بن عمرو إخراج الشيخين البخاري ومسلم له في صحيحيهما، أخرج له الإمام البخاري حديثاً في النهي عن الاقتتال بين المؤمنين متابعة[1]، وأخرج له مسلماً حديثاً في الإمارة، في الأصول. أخرج مسلم في صحيحه من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن بكر بن عمرو، عن الحارث بن يزيد، عن ابن حُجيرة، عن أبي ذر، قلت: يا رسول الله ألا تستعملني. قال: فضرب على منكبي، ثم قال: " يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة..." الحديث[2].

وروى له كذلك أصحاب السنن الأربعة، ورواية الشيخان له واخراجهما لحديثه يعد توثيقاً منهما له، فهما قد عرفاه وعدلاه، في حين لم يعلم ذلك ابن القطان المتأخر عنهما.

الناظر في عدد شيوخه وتلاميذه كما استوعبهم المزي[3]، يستبعد أن يكون قصد أبو حاتم من قوله فيه "شيخ" هو الإشارة إلى قلة مروياته، إلا أن يكون القصد منها القلة النسبية لا المطلقة، فمع عدد شيوخه الذين ذكرهم المزي يصعب الجزم بهذا القول.

فلعل قول أبي حاتم فيه "شيخ" من تشدده في بعض الرواة، إذ ثبت أن أصحاب الكتب الستة قد رووا له، فيكون معنى "شيخ" هنا ما ذكره ابن أبي حاتم أنه يكتب حديثه وينظر فيه، والدارقطني إنما بيّن هذا المعنى حين قال: "ينظر في أمره"، والله أعلم.

---

١ - البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة، ٢٥٤/١٥، حديث رقم ٤٦٥٠. وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ٣٩٣/١.

٢ - مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب كراهة الأمارة بغير ضرورة، ١٤٥٧/٣، حديث رقم ١٨٢٥. وأخرج أحمد في مسنده من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، قال سمعت ابن حُجيرة يقول: **أخبرني من سمع** أبا ذر... الحديث، أحمد المسند، ٤٠٤/٣٥، حديث رقم ٢١٥١٣. واسناده ضعيف لحال ابن لهيعة ولوجود مبهم في السند لم يُبيّن. وأخرجه الطيالسي في مسنده ٤٨٥ من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الحارث بن يزيد، عن أبي ذر. لم يذكر ابن حُجيرة فيه.

٣ - ذكر له المزي ستة عشر شيخاً وعشرة تلاميذ.

٨. بُكير بن شِهاب الكوفي، [ط ٦]، (ت س).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في"الثقات"[٢]، وقال الذهبي: "عراقي صدوق"[٣]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٤].

أخرج له الترمذي والنسائي حديثاً واحداً هو ما يروياه عن أبي نعيم –هو الفضيل بن دكين– عن عبد الله بن الوليد، عن بكير بن شهاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، نسألك عن أشياء، فإن أجبتنا فيها اتبعناك وصدقناك وآمنا بك. قال: فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيه إذ قالوا (الله على ما نقول وكيل) قالوا: أخبرنا عن علامة النبي ﷺ ؟ قال: "تنام عيناه ولا ينام قلبه". قالوا: وأخبرنا كيف تُؤْنِثُ المرأة وكيف يُذْكِر الرجل؟ قال: "يلتقي الماءان فإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أَنَثَتْ وإذا علا ماء الرجل ماء المرأة أَذْكَرَت". قالوا: صدقت. قالوا: فأخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: "ملك من الملائكة، موكل بالسحاب معه مخاريق[٥] من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله".

قالوا: فما هذا الصوت الذي يُسمع؟ قال: "زجره بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أُمر ..." في حديث طويل[٦]. وقال الترمذي عقبه: "حسن غريب".

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٤/٢ وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٣٨/٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٣٠/١.

٢ – ابن حبان، الثقات، ١٠٦/٦.

٣ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٩٥/١٠. ميزان الاعتدال، ٣٥٠/١. المغني في الضعفاء، ٥٥/١.

٤ – ابن حجر، التقريب، ١٣٧/١، وترجم له الذهبي في الكاشف (٢٧٥/١) والخزرجي في الخلاصة (١٢٥/١) وسكتا عنه.

٥ – مخاريق جمع مخراق وهو الثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضاً، ويطلق أيضاً على السيف. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٦٢/٢.. وابن منظور، لسان العرب، مادة خرق، ٧٦/١٠.

٦ – الترمذي، الجامع، كتاب التفسير، باب من سورة الرعد، ١٩٣/٥، حديث رقم ٣١١٧. النسائي، السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب كيف تؤنث المرأة ويذكر الرجل، ٣٣٦/٥، حديث رقم ٩٠٧٢، واللفظ له.

قلت: الكلام على هذا الحديث يكون من عدة وجوه:-

الوجه الأول:-

قال ابن منده: "هذا إسناد متصل ورواته مشاهير ثقات"[١]، وقال الألباني بعد ان ذكر أن بُكيراً صدوق: "وجملة القول أن الحديث عندي حسن على أقل الدرجات"[٢]، ثم نقل الألباني عن الترمذي حكمه على الحديث بأنه (حسن صحيح غريب)، ولكني وجدت في أغلب طبعات الجامع، وأيضاً ابن العربي المالكي[٣]، والمزي[٤] ، وابن كثير[٥]، وأحمد شاكر في تحقيقه للمسند[٦]، ينقلون عن الترمذي حكمه على الحديث بأنه (حسن غريب). إلا أن الدكتور بشار في تعليقه على جامع الترمذي أشار أنه قد جاء في إحدى نسخ الكتاب قوله(حسن صحيح غريب)[٧]، فلعلها تكون مستند الألباني في قوله، والله أعلم.

في مقابل هؤلاء نجد أبا نعيم يقول: "غريب من حديث سعيد، تفرد به بُكير"[٨]، وقال الشوكاني :"في إسناده مقال"[٩]، وقولهما هو الصواب كما سيأتي.

الوجه الثاني:-

بُكير بن شهاب، وعلى فرض توافقنا على قول الذهبي فيه "صدوق"، تفرّد برفع هذا الحديث، وكان الذهبي قد أشار إلى أن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً[١٠]، يدل على ذلك أيضاً قول أبي نعيم: "غريب من حديث سعيد، تفرد به بُكير" وقول الترمذي: "حسن غريب".

---

١ - ابن منده، محمد بن اسحاق، التوحيد، تحقيق علي الفقيهي، دار الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ١/١٨٦.

٢ - الألباني، السلسلة الصحيحة، ٤/٤٩٢.

٣ - ابن العربي المالكي، محمد بن عبدالله، عارضة الأحوذي شرح الترمذي، ١١/٢٨٤.

٤ - المزي، تحفة الأشراف في معرفة الأطراف، ٢/٣٩٤.

٥ - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، جامع المسانيد، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٣٠/١٧٤.

٦ - أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد شاكر، ٤/٢٤٨٣.

٧ - الترمذي، الجامع، ٥/١٩٤.

٨ - أبو نعيم، الحلية، ٤/٣٠٥.

٩ - الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١/٤٨.

١٠ - انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/١٤٠.

ثم، بُكير على ما فيه من كلام وعدم شهرته[١]، انفرد برفع هذا الحديث عن إمام مشهور هو سعيد بن جبير، وسعيد حفظ الناس حديثه واعتنوا به[٢]، وتفرده هذا يوجب في أقل أحواله التوقف في حديثه إن لم يكن رده، فأين كان أصحاب سعيد عن هذا الحديث؟[٣]، وأيضاً فإن عبدالله بن الوليد الراوي عن بُكير تفرد به عنه، وعبدالله مختلف فيه[٤].

الوجه الثالث:-

الإمام البخاري في ترجمته لـبُكير بن شهاب أشار إلى علة الحديث، على ما عُرف من منهجه[٥]، فقد قال بعد أن ساق الحديث بالسند السابق ذكره في أول الترجمة: "وقال الثوري، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **قوله**. قال أبو عبد الله[٦]: حدثناه محمد بن يوسف وغير واحد[٧] عن سفيان "[٨].

قلت: حبيب هو ابن أبي ثابت، إمام فقيه حافظ مجمع على توثيقه[٩]، ورواية من هذا حاله أرجح من رواية بُكير عند الاختلاف.

لكل ما تقدم أقول: إن الحديث بهذا الإسناد ضعيف لا يصل إلى درجة الحسن حتى عند المتساهلين من المتأخرين، و"شيخ" هنا دلالة على قلة مرويات بُكَير، والله أعلم.

---

١ - يدل على ذلك قلة من روى عنه فلم يرو عنه إلا اثنان كما ذكر المزي الذي شرط على نفسه استيعاب ذلك. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٣٨/٤.

٢ - وقد قالوا في ترجمته: مات سعيد وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج لعلمه.

٣ - وقد سبق في الفصل الثاني من الدراسة النظرية الإشارة إلى أمثلة أخرى مثله.

٤ - انظر ترجمته: ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ١٨٧/٥، المزي، تهذيب الكمال، ٢٦٨/١٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٣/٦. وغيرها.

٥ - عُرف من منهجه رحمه الله أنه يذكر في ترجمة الراوي حديثاً له معلول، وأن الراوي الذي ذُكر الحديث المعلول في ترجمته هو سبب العلة، والله أعلم، فيصح بذلك القول: إنه كتاب تراجم معللة.

٦ - هو البخاري نفسه.

٧ - منهم: يحيى بن سعيد القطان، ذكرها ابن جرير الطبري في تفسيره، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ١٤/٦.

٨ - البخاري، التاريخ الكبير، ١١٤/٢.

٩ - انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال، ٣٥٨/٥. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٦/٢.

٩. جُرَيّ بن كُلَيْب السَّدُوسِيِّ، [ط ٣]، (٤).

قال أبو حاتم: "شيخ، لا يحتج بحديثه"[١].

أقوال العلماء فيه

قال علي بن المديني: "مجهول، لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة "[٢]، وذكر البخاري أن قتادة كان يثني عليه خيراً[٣]، وقال العجلي: "ثقة"[٤]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٥]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه مقتصرين على قوله "لا يحتج به"[٦]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٧].

قلت: ينظر ابن المديني في الراوي حتى يخرجه من حد المجهول إلى اشتهاره بين العلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك كما قال ابن رجب[٨]، فلمّا لم يكن لجُرَيّ كثير حديث ولا اشتهر بين العلماء قال عنه: "مجهول". وهذا شرط له على خلاف القاعدة التي أطلقها محمد بن يحيى الذهلي وتبعه عليها المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه.

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٤/٢ وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٣٨/٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٣٠/١.

٢ – المصدر نفسه، ٤٠٤/٢. وتبعه الذهبي في "المغني في الضعفاء"، ٦٢/١.

٣ – البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٤/٢، ولعله كان يثني عليه خيراً كونه هو الراوي الوحيد عنه، والله أعلم.

٤ – العجلي، معرفة الثقات، ٢٦٧/١. ويعد العجلي من نقاد الحديث المتساهلين في التعديل إن لم يكن أكثرهم تساهلاً.

٥ – ابن حبان، الثقات، ١١٧/٤.

٦ – الذهبي، الكاشف، ٢٩٢/١، الميزان، ٣٩٧/١. الخزرجي، الخلاصة، ١٤٧/١.

٧ – ابن حجر، التقريب، ١٥٩/١.

٨ – انظر: ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ٣٧٨/١.

روى له الأربعة حديثًا واحدًا من طرق عن قتادة عنه، عن علي رضي الله عنه، "نهى رسول الله ﷺ أن يضحى بِأَعْضَبِ القرن والأذن"[١].

وبدراسة سند الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو جُري بن كُليب. ونجد أيضاً أن ابن عبدالبر[٢]، وابن حزم[٣]، والمنذري[٤] ضعفوا الحديث بسبب جُري بن كُليب.

في مقابل ذلك نجد الترمذي يحكم عليه بأنه: "حديث حسن صحيح"[٥]، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"[٦]، وقال الألباني معلقاً على كلام الترمذي: " ولعل ذلك لطرقه وإلا فأحسن أحواله أن يبلغ رتبة الحسن"[٧]، وحسّن الشيخ شعيب أيضاً إسناد الحديث[٨].

---

١ – أبو داود، السنن، كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، ١٠٧/٢، من طريق هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، الترمذي، الجامع، أبواب الأضاحي، باب في الضَّحية بعضباء القرن والأذن، ١٦٨/٣ واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة، النسائي، السنن، كتاب الضحايا، باب العضباء، ٢١٧/٧ من طريق شعبة، ابن ماجه، السنن، كتاب الأضاحي، باب ما يكره أن يضحى به، حديث رقم ٣١٤٥، من طريق سعيد. والعضباء، ما ذهب نصف أذنها فما فوق ذلك.

٢ – انظر قوله: ابن الملقن، البدر المنير، ٢٩٣/٩.

٣ – ابن حزم المحلى، ٣٦٠/٧، وعبارته ولا يصح لأنه من طريق جري بن كليب –وليس مشهوراً– عمن لم يسم، عن علي. قلت: أصحاب السنن رووه كما تقدم عن قتادة، عن جري، عن علي ليس بينهما أحد.

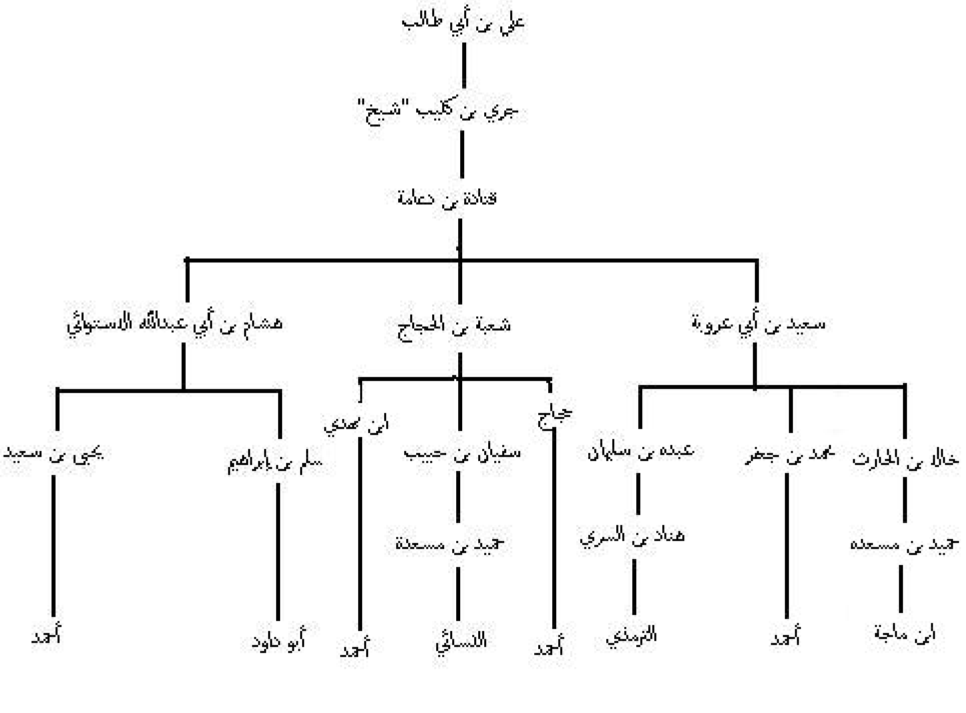
٤ – انظر قوله: ابن الملقن، البدر المنير، ٢٩٣/٩.

٥ – الترمذي، الجامع، ١٤٢/٣.

٦ – الحاكم، المستدرك، ٢٤٨/٤.

٧ – الألباني، السلسلة الصحيحة، ٣٦٢/٤.

٨ – وذلك في تحقيقه لمسند الإمام أحمد٣٦١/٢، حديث رقم ١١٥٧، ١١٥٨.



قلت: أضيف على ما تقدم أن قتادة وكذلك جُري بن كُليب سَّدُوسِيِّان، فيكون قتادة أعرف به من غيره[١]، ثم إن جُري يروي الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أي في طبقة متقدمة من طبقات السند[٢]، وأيضاً وجود الأئمة المتقنين الذين يروون الحديث عن شعبة، وهشام. أمثال يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وحكم الترمذي عليه بأنه حسن صحيح كل ذلك باعث على الاطمئنان بالحكم على الحديث بأنه حسن على أقل تقدير، والله أعلم.

١ – وقد أثنى عليه خيراً كما تقدم.

٢ – وهذه القرينة سبق أن أشرنا إليها وبيّنا أن القرائن تتفاوت فيما بينها في القوة، وهذه القرينة ليست من أقواها.

١٠. حجاج بن عاصم المُحاربي، [ط ٦]، (س).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبَّان في "الثقات"[٢]، وقال ابن حجر: "ليس به بأس"[٣].

روى له النَّسَائي حديثاً واحداً في سننه الكبرى يرويه بسنده عن شعبة بن الحجاج، عن الحجاج بن عاصم، عن أبي الأسود، عن عمرو بن حريث، قال: "كان زنج يلعبون بالمدينة[٤] فوضعت عائشة حَنَكَهَا على مَنْكِبِ رسول الله ﷺ وجعلت تنظر إليهم"[٥].

قلت: أبو الأسود، يقال اسمه سويد، مولى لعمرو بن حريث، وهو محاربي، ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم وسكتا عنه[٦]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٧]، وهو لا يروي إلا عن مولاه وروى عنه الحجاج بن عاصم وآخر. والحجاج روى عن أبي الأسود فقط، وروى عنه شعبة فقط، وشعبة لا يروي إلا عن ثقة، وحسّن الهيثمي إسناد هذا الحديث، وللحديث شاهد صحيح عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٨]. ظهر بما تقدم أن "شيخ" في هذا الراوي إشارة لقلة مروياته.

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٤/٣. وانظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٩/٢. المزي، تهذيب الكمال، ٤٤١/٥. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٨/٢.

٢ – ابن حبان، الثقات، ٢٠٥/٦.

٣ – ابن حجر، التقريب، ١٨٩/١.

٤ – ذكر المزي في تحفة الأشراف، ١/١٠، وفي تهذيب الكمال، ٤٤١/٥، والهيثمي في مجمع الزوائد، ٥٨٠/٤، و بشار عواد في المسند الجامع ٢٠٧/١٤. لفظة (المدينة) بدلاً من لفظة (المدية).

٥ – النسائي، السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب إباحة الرجل لزوجته النظر إلى اللعب، ٣٠٨/٥

٦ – البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٦/٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٧/٤. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٣٩/٣٣. ابن حجر، تهذيب الكمال، ١٣/١٢.

٧ – ابن حجر، التقريب، ٣٥٧/٢.

٨ – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أصحاب الحراب في المسجد، حديث رقم ٤٥٤، وفي كتاب النكاح، باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم، حديث رقم ٥٢٣٦، وفي غيرها أيضاً. ومسلم، الصحيح، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه، حدث رقم ٨٩٢.

١١. الحسن بن عمران الشامي، [ط ٧]، (د).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه.

قال ابن حجر: "قال الطبري في تهذيب الآثار: الحسن مجهول"[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، ونقل الذهبي قول أبي حاتم فيه[٤]، وقال ابن حجر "لين الحديث"[٥]، ونقل الخزرجي قول ابن حبان فيه[٦].

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً هو ما يرويه عن محمد بن بشار وابن المثنى، عن أبي داود، عن شعبة،عن الحسن بن عمران، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير[٧].

وبدراسة سند الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو الحسن بن عمران، ونجد البخاري في ترجمته للحسن بن عمران ذكر هذا الحديث، وقال: "وهذا لا يصح" ونقل قول أبي داود الطيالسي فيه: "وهذا عندنا لا يصح"[٨].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧/٣. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٣٩/١٣، المزي، تهذيب الكمال، ٢٨٩/٦–٢٩١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧٠/٢.

٢ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧٠/٢، وجاء في مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار نص كلام الطبري: "هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به"، ٢٠١/١. قلت: وهو على القاعدة التي وضعها الذهلي ليس بمجهول ذلك لأنه قد روى عنه ثلاثة رجال منهم شعبة المعروف بتشدده في الرجال، إلا أن يكون للطبري مصطلح خاص به فيمن يقول فيه مجهول. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٨٩/٦– ٢٩١.

٣ – ابن حبان الثقات، ١٦٢/٦.

٤ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٩٩/٨، وسكت عنه في الكاشف.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٢٠٨/١.

٦ – الخزرجي، الخلاصة، ١٨٩/١.

٧ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب تمام التكبير، ٢٨٢/١، حديث رقم ٨٣٧. قال أبو داود: معناه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر.

٨ – ذكر البخاري في التاريخ الكبير ٣٠٠/٢ هذين القولين وسبق في ترجمة بكير من شهاب الإشارة إلى أن منهج البخاري أنه يذكر في ترجمة الراوي حديثاً له معلول، وأن الراوي الذي ذُكر الحديث المعلول في ترجمته هو سبب العلة

والحديث معلول، فيه ثلاث علل:-

الأولى: الاضطراب في اسم ابن عبد الرحمن بن أبزى، فقد سماه أبو عاصم ويحيى ابن حماد في روايتيهما عن شعبة: عبد الله بن عبدالرحمن بن أبزى[١].

وسماه أبو داود الطيالسي في روايته عن شعبة: سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى[٢]، والرواية التي أخرجها أبو داود الطيالسي، في مسنده هي عن شعبة عن ابن عبدالرحمن بن أبزى[٣]، ولعل الاختلاف في ذلك من الرواة عن شعبة، والله أعلم.

الثانية: حال الحسن بن عمران، وهي ما ذكرت. قال ابن حجر: "وقال الطبري والبزّار: تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول "[٤].

الثالثة: صحّ عن النبي ﷺ أنه كان يكبّر في كل خفض ورفع. ذكره البخاري[٥]، ومسلم[٦]، وغيرهما.

قال ابن حجر معلقاً على تبويب البخاري للحديث أنه ﷺ كان يكبّر في كل خفض ورفع بباب إتمام التكبير في الركوع: " لعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبدالرحمن بن أبزى"[٧].

---

١ - أخرجهما البخاري في تاريخه الكبير، ٣٠٠/٢. وأخرجها البيهقي في سننه الكبرى من طريق يحيى ابن حماد المذكور، ٦٨/٢.

٢ - أخرجها البخاري في التاريخ الكبير، ٣٠٠/٢، وابن أبي شيبة، أبو بكر، المصنف، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ٢١٨/١.

٣ - الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، المسند، دار المعرفة، بيروت، ص١٨١.

٤ - ابن حجر، فتح الباري، ٢٦٩/٢. ولم أجد قوليهما مع طول البحث.

٥ - البخاري، الجامع، كتاب الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع، ٣٢٥/٣ و ٣٢٨/٣.

٦ - مسلم، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع، ٢٩٣/١، وغيره أيضاً.

٧ - ابن حجر، فتح الباري، ٢٦٩/٢.

قلت: ذكر ابن التركماني علة رابعة، وهي: أن عبدالرحمن بن أبزى مختلف في صحبته[١]. وذكر ذلك أيضاً المزي في ترجمته لعبدالرحمن بن أبزى[٢]. إلا أن التحقيق يدلنا على أنه صحابي ثبت له شرف الصحبة، والله أعلم، فقد ذكره فيهم البخاري، وخليفة بن خياط، والترمذي، وغيرهم كثير[٣]، بل أخرج البخاري في صحيحه من حديث ابن أَبي المجالد أنه سأل عبد الرحمن بن أبزى وابن أَبي أوفى عن السلف، فقالا : كنا نصيب المغانم مع النبي ﷺ ...الحديث[٤]. فهي لكل ذلك علة لا تثبت، والله أعلم.

وقد حكم الألباني على الحديث، فقال: "إسناده ضعيف مضطرب"[٥].

قلت: لكل ما تقدم فالحديث ضعيف لا يصح، وقول أبي حاتم فيه "شيخ" هي دلالة على قلة حديثه، مع الإشارة إلى أن فيه جهالة، والله أعلم.

---

١ – انظر: ابن التركماني، الجوهر النقي، ٣٤٧/٢.

٢ – انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٥٠١/١٦.

٣ – ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، صححه عادل مرشد، دار الأعلام، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ص ٤٥٤. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ٩٩/٣، وغيرهم.

٤ – البخاري، الصحيح، كتاب السلم، باب السلم إلى أجل معلوم، ٢٦٢/٨، حديث رقم ٢٢٥٤.

٥ – الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ٣٣١/١.

١٢. الحسين بن بيان البغدادي، [ط ١١]، (ق).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم أجد لنقاد الحديث المتقدمين كلاماً فيه، ونقل الخطيب[٢]، والخزرجي[٣] قول أبي حاتم فيه، وقال ابن حجر: "مقبول"[٤].

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، روى له حديثاً واحداً في الصلاة على النبي ﷺ، وهو شيخ لابن ماجه، رواه عنه، عن زياد بن عبدالله البكائي، عن المسعودي، عن عون بن عبدالله، عن أبي فاختة، عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قوله: "إذا صليتم على رسول الله فاحسنوا الصلاة عليه...."[٥].

سند الحديث فيه المسعودي، اسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة الهذلي، وهو ثقة إلا أنه اختلط، وشدد ابن حبان مقولته فيه، فقال: " وكان المسعودي صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يجيئه فحمل[٦] فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميز، فاستحق الترك"[٧].

وهذا من ابن حبان تحامل وتشدد، فقد ميّز علماء الحديث حديثه المروي قبل الاختلاط، مما رواه بعد الاختلاط. قال ابن معين: " المسعودي أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وعن عبدالملك بن عمير أيضاً <u>وحديثه **عن عون** وعن القاسم **صحاح**</u>، وأما عن أبي حصين

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٨/٣.

٢ – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٣/٨

٣ – الخزرجي، الخلاصة، ١٩٤/١. واكتفى الذهبي بأن ترجم له دون ذكر قول فيه.

٤ – ابن حجر، التقريب، ٢١٣/١، وانظر، تهذيب الكمال للمزي ٣٥٤/٦ وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٨٧/٢.

٥ – ابن ماجه، السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة على النبي ﷺ ، ٢٩٣/١، حديث رقم ٩٠٦.

٦ – النص ذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات نقلاً عن ابن حبان "كان يحدث بما يحب فحمل عليه".

٧ – ابن حبان، المجروحين، ٤٨/٢.

وعاصم فليس بشيء، إنما **أحاديثه الصحاح** عن القاسم **وعن عون**"[١]. وهو هنا إنما يحدث عن عون بن عبدالله، وقال أحمد بن حنبل: " ثقة كثير الحديث، إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد"[٢].

قلت: الراوي عنه هنا هو زياد البكائي وهو من أهل الكوفة هذا أولاً، وثانياً في حصر علماء الحديث لمن سمع من المسعودي بعد الاختلاط لم يذكروا فيهم زياد بن عبدالله البكائي، وثالثاً تابعه في روايته عن المسعودي أبو سعيد مولى بني هاشم[٣]، وغيره.

وذكر الدارقطني في علله أن عَمروْ بن مرة قد خالف المسعودي، فرواه عن عون ابن عبدالله، عن الأسود، أو رجل من أصحاب عبدالله، عن عبدالله، ولم يذكر أبا فاختة. قال الدراقطني: "وقول المسعودي أصح"[٤].

وأما باقي رجال الحديث فهم ثقات، لعل أقلّهم حالاً هو الحسين بن بيان ال"شيخ"[٥] وحسّن المنذري اسناد الحديث[٦]، وقال البوصيري: "هذا إسناد رجاله ثقات إلا المسعودي"[٧]. أما الألباني فقال: "ضعيف"[٨]، وقد قالها بالنظر إلى حال المسعودي.

وبالنتيجة فالحديث حسن، والمقصود بقول أبي حاتم في الراوي "شيخ" هو قلة حديث الراوي، والله أعلم.

---

١ – الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢١/١٠.

٢ – ابن الكيال، الكواكب النيرات، ٢٨٦/١ وما بعدها، العلائي، المختلطين، ص٧٢، وانظر تهذيب الكمال للمزي، ٢١٩/١٧، و٤٥٤/٢٢.

٣ – أخرجها، أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، المصنف، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م، ١٧٥/٩.

٤ – الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ١٥/٥.

٥ – وقد قال فيه ابن حجر: "مقبول"، وبينت بعض الدراسات العلمية المعاصرة أن الراوي المقبول درجة حديثه (حسن)، منها رسالة الباحثة خلود الحسبان بعنوان الراوي المقبول عند ابن حجر.

٦ – المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق شمس الدين، ٣٢٩/٢.

٧ – البوصيري، مصبح الزجاجة، ١٨٢/١. وذكر كلام ابن حبان في المسعودي.

٨ – الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، حديث رقم ٩١٦.

١٣. خلف بن خالد القرشي، [ط ١٠]، (خ).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم أجد لأحد من المحدثين كلاماً فيه، نقل أبو الوليد الباجي والذهبي قول أبي حاتم فيه[٢]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٣]. قلت: هو شيخ للبخاري.

له في صحيح البخاري حديث واحد في علامات النبوة، يرويه البخاري عن **خلف ابن خالد**[٤]، عن بكر بن مضر، عن جعفر ابن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عبيد الله بن عبدالله ابن مسعود، عن ابن عباس رضي الله عنهما " أن القمر انشق في زمان النبي ﷺ ". ورواه البخاري أيضاً عن عثمان بن صالح[٥]، ويحيى بن بكير[٦]، عن بكر بن مضر به، وأخرجه مسلم في صحيحه عن إسحاق بن بكر بن مضر، عن أبيه بكر بن مضر به[٧].

قلت: يظهر بذلك أن المقصود بمصطلح "شيخ" هنا الإشارة لقلة مروياته، فلم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، أخرج له هذا الحديث الواحد، مع إخراجه لمتابعات له في مواضع أخرى من الصحيح كما أشرنا.

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٢/٣. وانظر: المزي: تهذيب الكمال، ٢٨٣/٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٢٩/٣.

٢ – الباجي، التعديل والتجريح، ٥٦٠/٢، الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٤٤/١٥.

٣ – ابن حجر، التقريب، ٢٧١/١. وترجم له الكلاباذي في الهداية والإرشاد ٢٣٨/١ والذهبي في الكاشف ٣٧٤/١، والخزرجي في الخلاصة ٢٥٤/١ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٤ – البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين النبي أن يريهم آية، حديث رقم ٣٦٣٨.

٥ – المصدر نفسه، كتاب مناقب الأنصار، باب انشقاق القمر، حديث رقم ٣٨٧٠.

٦ – المصدر نفسه، كتاب التفسير، باب (وانشق القمر، وان يروا آية يعرضوا)، حديث رقم ٤٨٦٦.

٧ – مسلم، الصحيح، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب انشقاق القمر، حديث رقم ٧٢٥٧.

١٤.   سعيد بن عمرو الحضرمي، [ط ١٠]، (د).

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين فيما وجدت، ونقل المزي، والذهبي، والخزرجي وابن حجر، قول أبي حاتم فيه[٢]، وقال الذهبي في كتاب آخر: "صدوق"[٣]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٤].

قلت: هو شيخ لأبي داود، وأخرج له حديث واحد يرويه عنه عن إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن جبير بن نفير، وكثير بن مرة، وعمرو بن الأسود، والمقدام بن معدي كرب، وأبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: " إن الأمير إذا ابتغى الرِّيبة في الناس أفْسَدَهُم"[٥].

وبدراسة سند الحديث نجد فيهم إسماعيل بن عيّاش، ثقة في الشاميين ضعيف في غيرهم[٦]، والإسناد هنا شاميّ، ولا يغيب عنّا أنّ الـ"شيخ" هنا هو من شيوخ أبي داود، وأبو

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥١/٤.

٢ – انظر أقوالهم: المزي، تهذيب الكمال، ٢٤/١١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٨٠/١٦، الخزرجي، الخلاصة، ٣٤٢/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٢/٤.

٣ – الذهبي، الكاشف، ٤٤٢/١.

٤ – ابن حجر، التقريب، ٣٦١/١.

٥ – أبو داود، السنن، كتاب الأدب، باب في النهي عن التجسس، ٦٨٩/٢، حديث رقم ٤٨٨٩. وتابعه بقية بن الوليد كما عند أحمد في مسنده (٢٣٧/٣٩، حديث رقم ٢٣٨١٥) قال الشيخ شعيب: حديث حسن، بقية بن الوليد يُعتبر به وقد تُوبع. وللحديث شاهد من حديث معاوية أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ٢٤٨.

٦ – نص على ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢، المزي، تهذيب الكمال، ١٦٣/٣ وما بعدها

داود لا يروي إلا عن ثقة[١]، وهو أعرف بشيخه من غيره، وباقي رجال الحديث ثقات، والحديث صحيح[٢]، والله أعلم.

١٥. سعيد بن يزيد البصري، [ط ٦]، (س).

قال أبو حاتم: "شيخ"[٣].

أقوال العلماء فيه

منْ ترجم له من المتأخرين نقل قول أبي حاتم فيه[٤]، وزاد ابن حجر عن ابن المديني قوله: "شيخ بصري، لا أعرفه"[٥]، وقال يحيى بن معين: " يروي قتادة عن شيخ يقال له: سعيد بن يزيد، عن سعيد بن المسيب. قلت – أي الدوري– له: هو أبو سلمة سعيد ابن يزيد. قال: لا غيره"[٦]، وذكره المزي بأنه يروي عن سعيد بن المسيب[٧].

أخرج له من أصحاب الكتب الستة، النسائي مرسلاً من مراسيل سعيد بن المسيب، يرويه عن محمد بن المثنى، قال: حدثنا معاذ بن هشام. قال: حدثني أبي[٨]، عن قتادة، عن سعيد بن يزيد، عن سعيد بن المسيب: " أن امرأة من بني مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس، فجحدتها[٩]، فأمر بها النبي ﷺ فقُطعت"[١٠].

---

١ – ممن ذكر ذلك ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، ٢٢٩/٢.

٢ – قال الألباني: "صحيح" وذلك في كتابه غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٢٤٢ وقال في كتابه صحيح الترغيب والترهيب، ٢٩٣/٢: "صحيح لغيره".

٣ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧٤/٤.

٤ – انظر: الذهبي، الكاشف، ٤٤٧/١، الخزرجي، الخلاصة، ٣٤٨/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٩/٤، والتقريب، ٣٦٨/١.

٥ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٩/٤.

٦ – ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ١٠٨/١.

٧ – المزي، تهذيب الكمال، ١١٧/١١.

٨ – هو الدستوائي.

٩ – المقصود بالجحد هنا السرقة وليس مجرد النكران.

١٠ – النسائي، السنن، كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزاً وما لا يكون، ٧١/٨، حديث رقم ٤٨٩٢.

قلت: الحديث رجاله ثقات، أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة، وهو في طبقة متقدمة من طبقات السند[١]، وتابعه داود بن أبي عاصم، وهو ثقة، عن سعيد بن المسيب، رواه قتادة عنه[٢]، عن ابن المسيب. يضاف إلى ذلك أن ابن حجر صحح سند هذا المرسل[٣]، وكذا فعل الألباني[٤]. لكل ذلك أقول: هو مرسل صحيح، والله أعلم، والمقصود بمصطلح "شيخ" هنا هو الإشارة لقلة مرويات الراوي.

١٦. سَوَادَة بن حنظلة القُشيريُّ، [ط ٣]، (م د ت س).

قال أبو حاتم: "شيخ"[٥].

أقوال العلماء فيه

لم يتكلم فيه نقاد الحديث المتقدمين، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٦]، وقال الذهبي: "ثقة"[٧]، وقال الخزرجي: "موثق"[٨]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٩].

له عند مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي حديث واحد، وهو حديث يرويه سَوَادَة عن سَمُرَة بن جندب أنه سمع النبي ﷺ يقول: " لا يغرنكم نداء بلال من السحور ولا هذا البياض حتى يستطير". ومداره على سَوَادَة.

---

١ – وقد بيّنا أن القرائن تتفاوت فيما بينها في القوة، وهذه القرينة ليست من أقواها.

٢ – أخرجه النسائي عقب حديث صاحب الترجمة بنحوه.

٣ – ابن حجر، فتح الباري، ٩٢/١٢.

٤ – الألباني، صحيح سنن النسائي. حديث رقم ٤٨٩٢. وقال: "صحيح بما سبق".

٥ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٢/٤.

٦ – ابن حبان، الثقات، ٣٤٠/٤.

٧ – الذهبي، الكاشف، ٤٧٢/١.

٨ – الخزرجي، الخلاصة، ٣٧٩/١.

٩ – ابن حجر، التقريب، ٤٠٢/١. وانظر ترجمته في تهذيب الكمال، ٢٣٣/١٢، تاريخ الإسلام، ٣٧٧/٧، تهذيب التهذيب، ٢٣٤/٤.

يرويه عنه: شعبة[١]، وعبدالله بن سَوَادَة[٢]، وأبو هلال الراسبي[٣].

قلت: سَوَادَة تفرد بهذا الحديث وتفرده هنا جاء في طبقة متقدمة، وهذه من القرائن التي تستدعي قبول تفرده[٤]، كما قدمنا في الجانب النظري من هذه الدراسة، والله أعلم. وأيضاً من الرواة عنه شعبة، وشعبة لا يروي إلا عن ثقة[٥]، وهذا الراوي كما ظهر لنا مروياته قليلة.

١٧. **صالح بن حاتم بن وردَان،[ط ١٠]، (م).**

قال أبو حاتم: "شيخ"[٦].

أقوال العلماء فيه

قال ابن قانع: "صالح"[٧]، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "من شيوخنا"[٨]، وذكر الذهبي قول أبي حاتم فيه[٩]، وقال الخزرجي، وابن حجر: "صدوق"[١٠].

روى له مسلم حديثين مقروناً بغيره فيهما.

---

١ – من طريق شعبة أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، حديث رقم ١٨٣١ و١٨٣٢ و١٨٣٣ والنسائي، كتاب الصيام، باب كيف الفجر، حديث رقم ٢١٤٢.

٢ – من طريق ابنه عبدالله أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، حديث رقم ١٠٩٤ واللفظ له، وأبو داود، كتاب الصيام، باب وقت السحور، حديث رقم ٢٣٤٦.

٣ – من طريق أبي هلال الراسبي أخرجه الترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء في بيان الفجر، حديث رقم ٧٠٦ وقال عقبه حديث حسن.

٤ – وهذه القرينة ليست من أقواها، لكنها اقترنت بإخراج مسلم له فتقوى حاله، ولم أجد من أعله، أو ذكر أن مسلماً أخرجه لبيان علة فيه.

٥ – ذكر ذلك غير واحد منهم، والمقام لا يتسع لذكر كل أقوالهم، ومن أعدل الأقوال فيه قول أبي حاتم الرازي لابنه في الجرح والتعديل (٤٢٤/٨): " إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم" وقال ابن عبدالهادي في الصارم المنكي (ص٨٩): "إن الغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات".

٦ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٨/٤. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٧/١٣.

٧ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٦/٤.

٨ – ابن حبان، الثقات، ٣١٨/٨.

٩ – الذهبي، الكاشف، ٤٩٤/١، وتاريخ الإسلام، ١٩٨/١٧.

١٠ – الخزرجي، الخلاصة، ٤٠٤/١، وابن حجر، تقريب التهذيب، ٤٢٧/١.

الأول: يرويه مسلم عن يحيى بن حبيب الحارثي وصالح بن حاتم بن وردان، قالا: حدثنا يزيد ابن زريع، عن خالد الحذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: " لِيَلِنِي منكم أولو الأحلام والنُّهى[١] ثم الذين يلونهم، ثلاثاً، وإياكم وهيشات[٢] الأسواق"[٣].

وتابعهما يونس عند أحمد[٤]، وزكريا بن عدي عند الدارمي[٥]، ومُسَدَّد عند أبي داود[٦]، ونصر بن علي الجهضمي عند الترمذي[٧]، جميعهم عن يزيد بن زريع به.

الثاني: يرويه مسلم عن نصر بن علي الجهضمي وصالح بن حاتم بن وردان جميعاً عن يزيد، قال الجهضمي: حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن جرير بن عبدالله، قال: رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بإصبعه وهو يقول: " الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والغنيمة"[٨].

---

١ – أولوا الأحلام والنهى: هم البالغون، العقلاء، الفضلاء. قاله مسلم في شرحه للنووي.

٢ – أي اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغط والفتن التي فيها، شرح النووي على مسلم ٣٣٣/٢.

٣ – مسلم، الصحيح، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها، ٣٢٣/١، حديث رقم ٦٥٥.

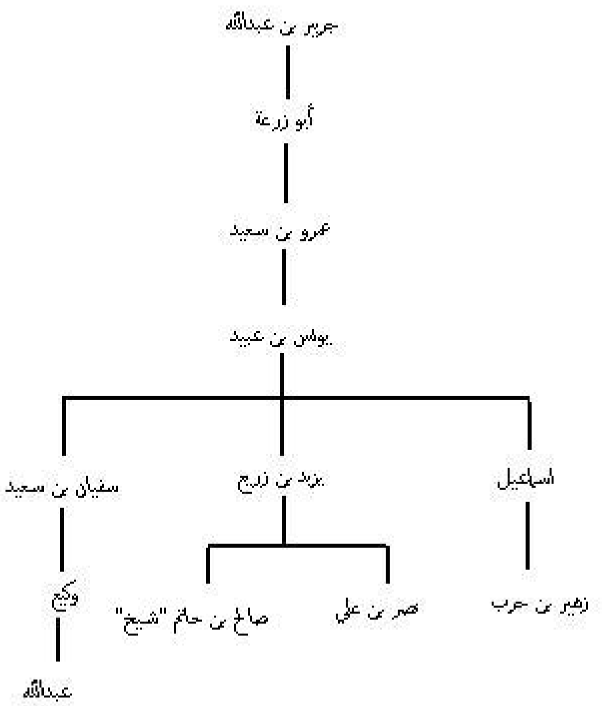
٤ – أحمد، المسند، ٣٨٠/٧، حديث رقم ٤٣٧٣ وانظر تخريج شعيب للحديث وقال: اسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي معشر.

٥ – الدارمي، السنن، كتاب الصلاة، باب من يلي الإمام من الناس، حديث رقم ١٢٣٩.

٦ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف، حديث رقم ٥٧٧.

٧ – الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء ليليني منكم من أولوا الأحلام والنهى، حديث رقم ٢١١، وقال عقبه حسن صحيح غريب.

٨ – مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، حديث رقم ٣٤٧٩.



قلت: الحديثان في الفضائل، وروى الإمام مسلم الحديثين عنه مقروناً ولم يحتج به منفرداً ويضاف إلى ذلك إن صاحب الترجمة هو شيخ الإمام مسلم، وهو بهذا من أعرف الناس به[١].

١ – سبق الإشارة إلى هذه القرائن في الجانب النظري من هذه الدراسة.

١٨. **عبدالحميد بن زياد بن صيفي، [ط ٨]، (ق).**

قال أبو حاتم: "شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

قال العُقيلي بعد أن ساق بسنده إلى النبي ﷺ قوله: "لا تبغضوا صهيباً[٢]": "لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به"[٣]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤]، ونقل الذهبي، والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٥]، وقال ابن حجر: "لين الحديث"[٦].

روى له ابن ماجه حديثًا واحداً، هو ما يرويه عن هشام بن عمار، حدثنا يوسف ابن محمد بن صيفي بن صهيب الخير. حدثني عبد الحميد بن زياد بن صيفي بن صهيب، عن شعيب بن عمرو. حدثنا صهيب الخير عن رسول الله ﷺ قال: "أيما رجل يَدينُ ديناً وهو مُجْمِعٌ أن لا يُوَفِّيَهُ إياه لقي الله سارقاً"

حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي. حدثنا يوسف بن محمد بن صيفي، عن عبد الحميد بن زياد، عن أبيه، عن جده صهيب، عن النبي ﷺ نحوه[٧].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣/٦. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٤٢٩/١٦. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠٤/٦.

٢ – أخرجه الحاكم، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه. الحاكم، المستدرك، ٤٥٣/٣. حديث رقم ٥٧٠٩.

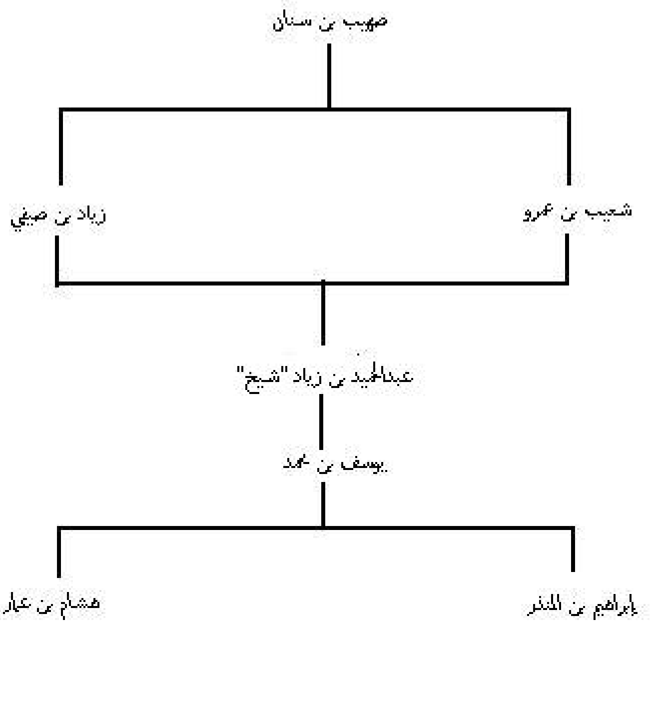
٣ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٤٧/٣.

٤ – ابن حبان، الثقات، ١٢١/٧.

٥ – الذهبي، الكاشف، ٦١٥/١. والخزرجي، الخلاصة، ٢٤/٢.

٦ – ابن حجر، التقريب، ٥٥٥/١.

٧ – ابن ماجه، السنن، كتاب الأحكام، باب من أدان ديناً لم ينو قضاءه، حديث رقم ٢٤٠١.



قال البخاري: "عبد الحميد بن زياد بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده لا يُعرف سماع بعضهم من بعض"[١]. والحديث أورده العقيلي، في ترجمة يوسف بن محمد وقـال: " لا يتابع عليه"[٢]، وابن عدي ونقل قول البخاري فيه[٣]، وابن الجوزي، وقال: "لا يصح"[٤].

في مقابل ذلك نجد المنذري، يقول: " رواه ابن ماجه والبيهقي وإسناده متصل لا بـأس به، إلا أنّ يوسف بن محمد بن صيفي بن صهيب قال فيه البخاري: "فيه نظر"[٥]. وقـال البوصيري: "هذا إسنادٌ حسن، يوسف بن محمد مختلف فيه، ...، وله شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة"[٦].

١ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٤٧/٣.
٢ – المصدر نفسه، ٤٥٠/٤.
٣ – ابن عدي، الكامل، ١٦٩/٧.
٤ – ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٦٢٤/٢.
٥ – المنذري، الترغيب والترهيب، ٣٧٢/٢.
٦ – البوصيري، مصباح الزجاجة، ٣٩/٢.

وقال الألباني: "حسن صحيح"[١]، وقال في موضع آخر: "حسن لغيره"[٢].

قلت: الحديث ضعيف لوجود أكثر من مغمز فيه، وفي الصحيح ما يغني عنه، وأنبّه أن من ضعّفه لم يشر في تضعيفه له إلى كون صاحب الترجمة الـ"شيخ" ضعيف عنده، أو عند غيره حتى، و"شيخ" هنا للدلالة على قلة مروياته، والله أعلم.

١٩. عبدالرحمن بن مهران المدني، [ط ٣]، (م س).

قال الدارقطني: " شيخ، يُعتبر به"[٣].

أقوال العلماء فيه

قال أبو حاتم: "صالح"[٤]، وقال أبو الفتح الأزدي: "مجهول"[٥]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٦]، وقال الذهبي: "صدوق"[٧]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٨].

أخرج له مسلم حديثاً والنسائي آخر، أمّا حديث مسلم فهو ما يرويه بسنده عن عبدالرحمن بن مهران مولى أبي هريرة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال: "أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها"[٩].

---

١ – الألباني، صحيح ابن ماجه، ٥٢/٢، حديث رقم ٢٤٠١.

٢ – الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ١٦٦/٢، حديث رقم ١٨٠٢، وينفع إيراد الحديث كمثال لتباين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف.

٣ – الدارقطني، سؤالات البرقاني له، ص٤٢. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٤٤٣/١٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٥٣/٦.

٤ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٤/٥.

٥ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٥٣/٦. وليس قوله ممن يُعتمد.

٦ – ابن حبان، الثقات، ٩٣/٥.

٧ – الذهبي، الكاشف، ٦٤٦/١. ونقل الخزرجي في الخلاصة قول أبي حاتم فيه، ٥٩/٢.

٨ – ابن حجر، التقريب، ٥٩٢/١.

٩ – مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، ٤٦٤/١، حديث رقم ٦٧١. وبداية السند: قال مسلم: حدثنا هارون بن معروف وإسحاق بن موسى قالا: حدثنا أنس بن عياض، حدثني ابن أبي ذباب في رواية هارون، وفي حديث الأنصاري حدثني الحارث، عن عبدالرحمن به. وهو آخر أحاديث الباب عند مسلم.

بدراسة سند الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة عبدالرحمن بن مهـران، ونجده أيضاً تفرد به وأن تفرده جاء في طبقة متقدمة من طبقات السند، والعلماء على قبـول تفرد الراوي في الطبقات المتقدمة من السند، كما سبق وأشرنا إلى ذلك[١]، يضاف إلى ذلك أن الحديث يعد في أبواب الترغيب والترهيب التي يتساهل فيها ما لا يتساهل في غيرها[٢]، بنـاء على ذلك فالحديث حَسنٌ في أقل أحواله، والله أعلم.

أمّا حديث النسائي فهو ما يرويه بسنده عن سعيد المقبري، عن عبدالرحمن بن مهران، أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا وضع الرجل الصالح علـى سـريره قـال قدموني قدموني ... الحديث"[٣].

قلت: ما أوردناه في الحديث السابق لعبدالرحمن هذا من كونه جاء في طبقة متقدمة من طبقات السند، وأنه في أبواب الترغيب والترهيب، يصلح إيراده هنا أيضاً، وأضيف أن الإمام احمد أخرج الحديث في مسنده أيضاً في ثلاثة مواضع من طريق يزيد بن هارون[٤] ويحيى بن سعيد[٥]، ومحمد بن عبدالله[٦] ثلاثتهم، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبـدالرحمن به.

قال الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند: صحيح لغيره، وهـذا إسـناد حـسن مـن أجـل عبدالرحمن بن مهران، فهو صدوق حسن الحديث. وقال الألباني: "إسناد صحيح على شـرط مسلم"[٧].

---

١ – انظر صفحة ٧٩ من هذه الدراسة، مع ملاحظة قولنا أن القرائن تتفاوت في قوتها.

٢ – انظر صفحة ٧٧ من هذه الدراسة.

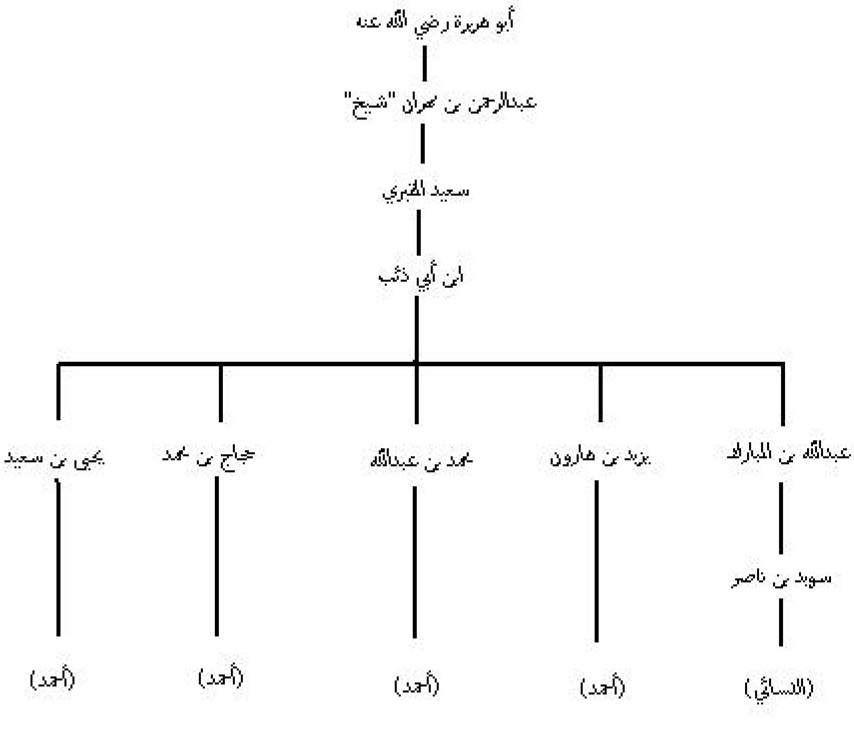
٣ – النسائي، السنن، كتاب الجنائز، باب سرعة الجنازة، ٤٠/٤، حديث رقم ١٩٠٨. وبداية الـسند: قـال النسائي: اخبرنا سويد بن ناصر، أنبأنا عبدالله هو ابن المبارك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري به.

٤ – أحمد، المسند، ٢٩٣/١٣، حديث رقم ٧٩٤١.

٥ – المصدر نفسه، ١٢٨/١٦، حديث رقم ١٠١٣٧، رواه عن ابن أبي ذئب وحجاج.

٦ – المصدر نفسه، ٢٩٥/١٦، حديث رقم ١٠٤٩٣.

٧ – الألباني، السلسلة الصحيحة، حديث رقم ٤٤٤.



لكل ما تقدم من قرائن واعتبارات سبق الإشارة إليها فالحديث حسن، والله أعلم.

٢٠. عبدالله بن أبي سليمان القرشي، [ط ٤]، (د).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

قال أحمد بن حنبل: "حديثه حديث مقارب"[٢]، وسُئل ابن معين: عبدالله بن أبي سليمان أحب إليك أو ابن جريج؟ فقال: "كلاهما ثقتان"[٣]،

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧٥/٥. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٦٥/١٥. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢١٧/٥.

٢ – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٢٢٢/١، ٢٥٦/١.

٣ – ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، ١٤٣/١. قلت: ولعل هذا من باب التعديل النسبي، وقد دعا العلماء إلى ضرورة تدبر أقوال المعدّلين والمجرّحين وكيف قالها هل هي مقارنة مع شخص آخر قرن به في السؤال ومعرفة ماهية السؤال الذي أجابوا عنه هذه الإجابة، وهل هي على إطلاقها أو مقارنة بغيرها. انظر في ذلك: أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح، ٢٨٣/١-٢٨٤. ابن حجر، لسان الميزان، ١٧/١.

وذكره ابن حبان في "الثقات"[١]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٢]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٣].

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً هو ما يرويه بسنده عن محمد بن عبد الرحمن المكـي، عن عبدالله بن أبي سليمان، عن جبير بن مطعم، أن رسول الله ﷺ قال " ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية "[٤].

بدراسة سند الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو محمد بن عبدالرحمن الراوي عن ابن أبـي سليمان، فقد ضعّفه غير واحد[٥]. قال أبو داود عن هذا الحديث: "هذا مرسل، عبد الله بن أبـي سليمان لم يسمع من جبير"[٦]. وضعفه الألباني[٧].

لكل ذلك فالحديث ضعيف، وليس صاحب الترجمة هو سبب ضعفه، بل الـراوي عنـه محمد بن عبدالرحمن، وظهر لنا أيضاً أن صاحب الترجمة ابن أبي سليمان مقل في الرواية.

---

١ – ابن حبان، الثقات، ٥/٣٣.

٢ – الذهبي، الكاشف، ١/٥٦٠، تاريخ الإسلام، ٧/٣٩٩، الخزرجي، الخلاصة، ١/٤٧٢.

٣ – ابن حجر، التقريب، ١/٤٩٩.

٤ – أبو داود، السنن، كتاب الأدب، باب في العصبية، ٢/٧٥٣، حديث رقم ٥١٢١. وبداية السند: قال أبو داود: حدثنا أحمد بن عمرو بن أبي السرح، حدثنا عبدالله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد به.

٥ – قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، وقال أبو حاتم: "ليس بثقة"، وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال ابن حجر: "ضعيف، كثير الإرسال"، وأقوال كثيرة في تضعيفه. انظر ذلك في ترجمته في تهذيب الكمال للمزي، ٢٥/٥٩٠. والتقريب لابن حجر، .

٦ – المزي، تحفة الأشراف في معرفة الأطراف، ٤/١٥٢.

٧ – الألباني، ضعيف سنن أبي داود، حديث رقم ٥١٢١. وقال في كتابه غاية المرام: " ضعيف الإسناد، ... غير أن الحديث صحيح المعنى"، ١/١٨٦ حديث رقم ٣٠٤.

٢١. عبدالله بن صُبيح المصري،[ط ٧]، (س).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم أجد لأحد من المتقدمين كلام فيه سوى أن ابن حبان ذكره في "الثقات"[٢]، ونقل الذهبي[٣]، والخزرجي[٤] قول أبي حاتم فيه، وقال ابن حجر: "صدوق"[٥].

أخرج له النسائي وأحمد حديثاً واحداً هو ما يروياه بسندهما عن شعبة بن الحجاج، عن عبدالله بن صُبيح، عن محمد بن سيرين، يقول: ذكر عند عمران بن حصين "الميت يُعذّب ببكاء الحي" فقال عمران: قاله رسول الله ﷺ [٦]. قال محقق المسند عقبه: " حديث صحيح، وهذا إسناد حَسن من أجل عبدالله بن صُبيح، وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال الشيخين".

بدراسة سند الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة عبدالله بن صُبيح، ونجد أيضاً أنه راوٍ في طبقة متقدمة من طبقات السند، وللحديث شواهد صحيحه عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه[٧]، فالحديث حسنٌ، ويظهر أن قول أبي حاتم في عبدالله بن صُبيح: "شيخ" دلالة على قلة حديثه.

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٥/٥. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ١٢٣/١٥. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٣٢/٥.

٢ – ابن حبان، الثقات، ١١/٧.

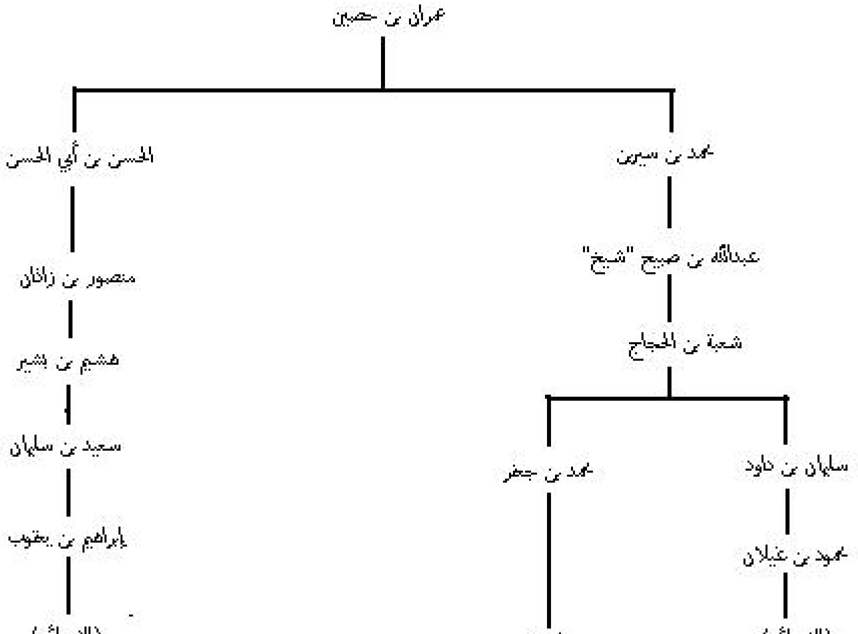
٣ – الذهبي، الكاشف، ٥٦٣/١.

٤ – الخزرجي، الخلاصة، ٤٧٦/١.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٥٠٢/١.

٦ – النسائي، السنن، كتاب الجنائز، باب النهي عن البكاء على الميت، ١٥/٤، حديث رقم ١٨٤٩.وبداية سنده: أخبرنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة به. أحمد، المسند، ٢٢٦/٣٣، حديث رقم ١٩٩١٨، وبداية سنده: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة به. وانظر تخريجه المستوفى هناك وأخرجه النسائي في سننه في الكتاب والباب المذكورين بسند آخر عن عمران بن الحصين، ١٧/٤ حديث رقم ١٨٥٤.

٧ – البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب البكاء عند المريض، ١٨٨/٥، حديث رقم ١٣٠٤. وغيرها.



٢٢. عبدالله بن عمران التَّيْمِيّ، [ط ٦]، (ت).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

قال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، وقال الذهبي: "صدوق"[٤]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٥].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٠/٥. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٣٨١/١٥. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٠٠/٥.

٢ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٢٨٧/٢.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٣٨/٧.

٤ – الذهبي، الكاشف، ٥٨١/١. واكتفى الخزرجي في الخلاصة بقوله:"وثقه ابن حبان"، الخلاصة، ٤٩١/١.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٥١٩/١.

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً هو ما يرويه عن نصر بن علي، عن نوح بن قيس، عن عبدالله بن عمران، عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن سَرْجِس أن النبي ﷺ قال: "السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد، جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة"[١]. قال الترمذي عقبه:" وفي الباب عن ابن عباس[٢]، وهذا حديث حسن غريب"[٣].

وتابع نصرُ بن علي، كلاً من مسلم بن إبراهيم[٤]، وأحمد بن إبراهيم الموصلي[٥]، كلاهما عن نوح بن قيس به.

ثم ذكر الترمذي مخالفة لهذه الرواية، يرويها عن قتيبة بن سعيد، عن نوح بن قيس، عن عبدالله بن عمران، عن عبدالله بن سَرْجِس به. قال الترمذي عقبه: "ولم يذكر فيه عن عاصم، والصحيح حديث نصر بن علي"[٦]. فهو اختلاف بذكر عاصم أو إسقاطه.

---

١ – الترمذي، الجامع بتحقيق د. بشار، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة، ٥٤٠/٣، حديث رقم ٢٠١٠. وانظر تخريج د. بشار للحديث. ومن طريق نصر أيضاً أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، تحقيق د. باسم الجوابرة، ٣٣٦/٢.

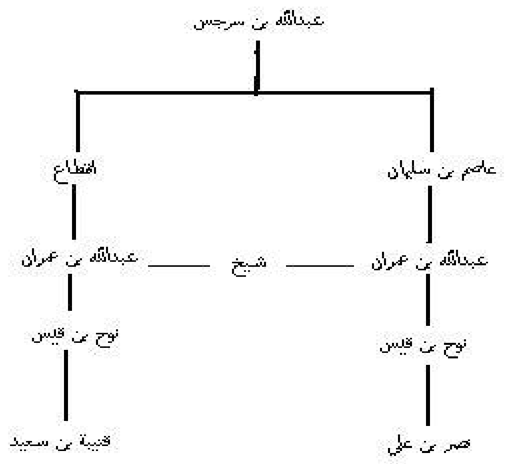
٢ – أخرجها: مالك في الموطأ بلاغاً، في باب ما جاء في المتحابين في الله، ٩٥٤/٢. أبو داود، السنن، كتاب الأدب ، باب في الوقار، ٦٦٢/٢.

٣ – قال الدكتور بشار معلقاً على قول الترمذي حسن غريب: "عبدالله بن عمران ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد".

٤ – أخرجها: عبد بن حميد، المسند، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م. ص١٨٣، حديث رقم ٥١٢.

٥ – أخرجها: ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، ٩٨/١، حديث رقم ٣٢٥

٦ – الترمذي، الجامع، ٥٤٠/٣.



وبدراسة الحديث نجد أن أقلهم حالاً هو صاحب الترجمة عبدالله بن عمران، ونجد أيضاً أنه تفرد به، وهو في طبقة متقدمة من السند، وأنه روي مرة عن عاصم عن ابن سَرْجِس، ومرة عن ابن سَرْجِس مباشرة، وبيّن الترمذي أن الصحيح هي الرواية التي يُذكر فيها عاصم.

قلت: من خلال سياق الترمذي للروايتين وتصحيحه للرواية التي فيها ذكر عاصم ومن خلال المتابعات التي بيّناها لنصر بن علي يظهر أن الخطأ في الرواية الأخرى سببه قتيبة بن سعيد، فقد خالف نصر بن علي، ومسلم بن إبراهيم، وأحمد بن إبراهيم، هم يرونه عن نوح بذكر عاصم، وهو فقط يرويها بإسقاطه، وأيضاً الذي يجعلني أستبعد أن يكون عبدالله بن عمران هو من أخطأ في عدم ذكر عاصم هو أنه شيخه وليس السند للصحابي بطويل.

مع ذلك حكم الشيخ الألباني على هذا الحديث بأنه: "حسن صحيح"[١]، أما قول الترمذي "حسن غريب"، فمعناه أن الحديث حسنٌ بمجموع طرقه وشواهده غريب من هذا الوجه. وأضيف أيضاً أن الحديث هو في الترغيب في الاقتصاد في طلب الرزق، لكل ذلك أقول: إن الحديث حسن، و"شيخ" في الراوي تدل على قلة حديثه، والله أعلم.

---

١ – الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ١٤٣/٢.

٢٣. عبد الوارث بن أَبي حنيفة الكوفي،[ط ٧]، (س).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابنُ حبان في كتاب "الثقات"[٢]، وقال الذهبي: "صويلح"[٣]، ونقل الذهبي في كتاب آخر له والخزرجي قول أبي حاتم الرازي فيه[٤]. وقال ابن حجر: "مقبول"[٥].

أخرج له النسائي حديثاً واحداً هو ما يرويه عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا: حدثنا محمد – هو ابن جعفر – قال: حدثنا شعبة. قال: سمعت عبد الوارث بن أبي حنيفة. قال: سمعت إبراهيم التيمي يُحدث عن أبيه – هو يزيد بن شريك– عن أبي ذر قال في متعة الحج: "ليست لكم ولستم منها في شيء إنما كانت رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ"[٦].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧٥/٦. قال: ويقال عبدالأكرم بن أبي حنيفة.

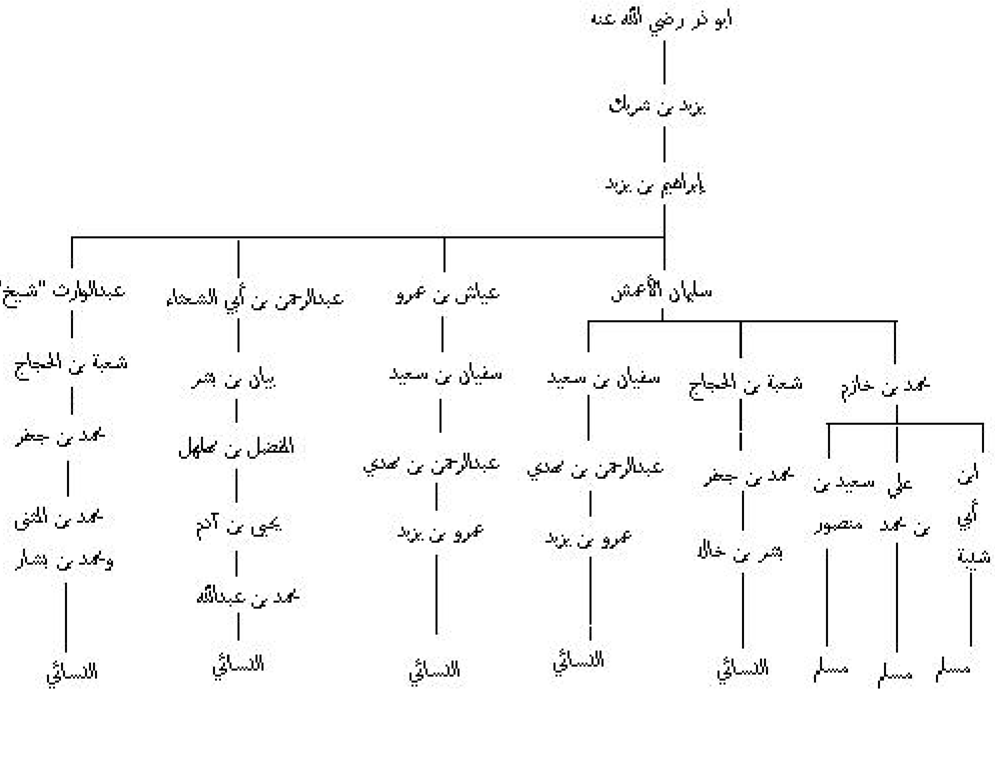
٢ – ابن حبان، الثقات، ٤١٦/٨.

٣ – الذهبي، الكاشف، ٦٧٣/١.

٤ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٦٧٧/٢، الخزرجي، الخلاصة، ٨٧/٢.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٦٢٥/١.

٦ – النسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب إباحة فسخ الحج بعمرة، ١٧٩/٥، حديث رقم ٢٨٠٧. موقوف على أبي ذر. وقال الألباني صحيح موقوف.



بدراسة الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة، وقد تــابع عبــدالوارث علــى الحديث كل من سليمان الأعمش، وعياش العامري، وعبد الرحمن بن أبي الــشعثاء جمــيعهم عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، به. فالأثر بالنظر إلى متابعاته وشواهده صحيح[١]، والله أعلم.

وأيضاً كون الراوي عنه هو شعبة، وشيوخ شعبة ثقات. وهذا الراوي ليس له غير هذا الحديث، فالظاهر أن قول أبي حاتم الرازي فيه "شيخ" وصف لقلة مروياته، يؤيد ذلك أن أحداً من المتقدمين لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولو كان له روايات يُعرف من خلالها لتكلمــوا فيه جرحاً أو تعديلاً، والله أعلم.

١ – قال الألباني: صحيح موقوف، صحيح سنن النسائي، حديث رقم ٢٨١٠.

تنبيه

ترجم ابن أبي حاتم في كتابه لراوٍ اسمه **عبدالأكرم بن أبي حنيفة**، وقال في ترجمته له: "عبدالأكرم بن أبي حنيفة، كوفي روى عن إبراهيم التيمي، روى عن أبيه، والـشعبي، روى عنه شعبة، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: **هو شيخ**"[١]. والمعلومات المذكورة في هـذه الترجمة هي نفسها التي ذكرها ابن أبي حاتم في ترجمته لـ عبدالوارث بن أبي حنيفة.

وهذا الراوي ترجم له المزي أيضاً فقال: "عبدالأكرم بن أبي حنيفة الكوفي، قيـل: إنـه عبدالوارث ابن أبي حنيفة، وقيل: أخوه"، ورمز له برمز ابن ماجـه[٢]، والـراوي صـاحب الترجمة الأصلية (عبدالوارث) رمز له المزي برمز النسائي مما يعني أنه يـرجّح التفريـق بينهما.

أما ابن حجر فلم يترجم في تهذيب التهذيب سوى لـ عبدالوارث بن أبي حنيفة رامـزاً له برمز النسائي فقط، وقال في الترجمة: " وهو عبد الأكرم، وقيل أخوه"[٣]. ولو كـان ابـن حجر يرى أن الذي روى له ابن ماجه هو نفسه عبدالوارث، لكن وقع عند ابن ماجـه باسـم عبدالأكرم، لأضاف رمز ابن ماجه لرمز النسائي، لكنه لم يفعل ذلك، ولم يترجم لعبـدالأكرم بن أبي حنيفة في تهذيبه.

وبمراجعة سنن ابن ماجه نجد الحديث التالي، يرويه ابن ماجه بسنده عن نـصر ابـن علي، أخبرني أبي[٤]، عن شعبة، عن عبد الأكرم رجل من أهل الكوفة، عن أبيه، عن سليمان بن صرد، قال: "أتانا رسول الله ﷺ، فمكثنا ثلاثَ ليالٍ لا نَقْدِرُ أَوْ لا يَقْدِرُ عَلَى طَعَامٍ"[٥].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠/٦.

٢ – المزي، تهذيب الكمال، ٣٨١/١٦. وعبدالأكرم هذا قال فيه الذهبي فـي الكاشـف: "شـيخ مـستور"، ٦١١/١، وقال فيه في المغني: "لا يُعرف" ١٧٥/١، وترجم له الخزرجي ولم يذكر فيه شيء ٢١٨/٢ ورمزا له الذهبي والخزرجي برمز ابن ماجه، وهما وابن حجر في تقريبه فقط تبعٌ للمزي في ذلك.

٣ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٩٠/٦.

٤ – هو علي بن نصر، وهو ثقة.

٥ – ابن ماجه، السنن، كتاب الزهد، باب معيشة آل محمد ﷺ، حديث رقم ٤١٤٩. وقال الألباني: ضعيف

قلت: لم ينسب عبدالأكرم في سند الحديث بأكثر من القول (رجل من أهل الكوفة)، وما وجدت من نسبة بأنه ابن أبي حنيفة – فيما وقفت عليه – غير المزي[1] بل قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف لجهالة التابعي، ولم أر من صنّف في المبهمات ذكره، وما علمته"[2]، وأيضاً لو كان ابن حجر يرى أن الموجود في سند ابن ماجه هو اخو عبدالوارث لأفرد له ترجمة في تهذيبه، وبيّن ذلك، لكنه لم يفعل[3].

ونخلص من كل ما تقدم أن الحديث في جميع أحواله ضعيف، كون الرجل الذي يروي عنه عبدالأكرم مجهول غير معروف، سواء أكان هو والد عبدالأكرم بن أبي حنيفة أم غيره، والله أعلم.

---

١ – مستعيناً في ذلك بالموسوعات الحاسوبية، إلا أن الدكتور بشار في المسند الجامع، ٢٠١/٧ حديث رقم ٤٩٤٧ نسبه بأنه ابن أبي حنيفة، ولعل سلفه في ذلك هو المزي نفسه.

٢ – ويقصد بالتابعي والد عبدالأكرم المذكور ولو كان عبدالأكرم ابن أبي حنيفة هو المقصود لما جهله ولأشار إلى ذلك، البوصيري، مصباح الزجاجة، ٣٢٩/٢.

٣ – لكنه قد غفل عن ذلك في التقريب فترجم لعبد الأكرم بن أبي حنيفة الكوفي، شيخ مقبول، ورمز له برمز ابن ماجه، التقريب، ٥٥٢/١. وأيضاً ترجم لأبي حنيفة، فقال: " أبو حنيفة الكوفي والد عبد الأكرم مجهول ورمز له برمز ابن ماجه، التقريب، ٣٨٨/٢.

٢٤. عبدالسلام بن عاصم الجُعْفي، [ط ١١]، (ق).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

نقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم الرازي فيه[٢]. وقال ابن حجر: "مقبول"[٣]، وقال الهيثمي: "ثقة"[٤].وما وجدت أحداً من المتقدمين تكلّم فيه.

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه وهو شيخه، أخرج له ثلاثة أحاديث فقط.

الحديث الأول

يرويه ابن ماجه عنه، عن عبد لله بن نافع بن ثابت الزبيري. حدثنا مالك بن أنس، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أبيه، أن عبد الله بن قيس بن مخرمة أخبره عن زيد بن خالد الجهني. قال: قلت: "لأرمقن صلاة رسول الله ﷺ الليلة. قال: فتوسدت عتبته أو فسطاطه. فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين خفيفتين. ثم ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين. ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما. ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما. ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما. ثم ركعتين. ثم أوتر. فتلك ثلاث عشرة ركعة "[٥].

---

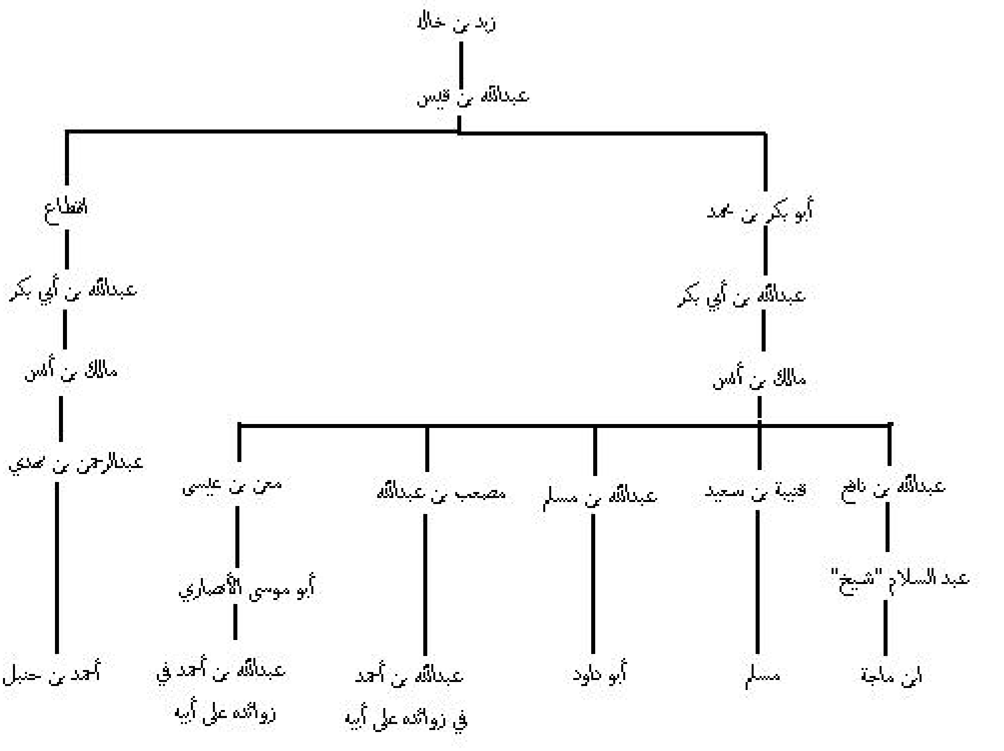
١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩/٦، وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٨٢/١٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٨٧/٦.

٢ – الذهبي، الكاشف، ٦٥٣/١. تاريخ الإسلام، ٢٥١/١٧، الخزرجي، الخلاصة، ٨٧/٢.

٣ – ابن حجر، التقريب، ٦٠٠/١.

٤ – الهيثمي، مجمع الزوائد، ٥٣٧/٤، ونص كلامه بعد ان ذكر حديثا له: رجاله رجال الصحيح خلا عبد السلام بن عاصم الرازي وهو ثقة.

٥ – ابن ماجه، السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يصلي بالليل، ٤٣٣/١. حديث رقم ١٣٦٢.



مدار هذا الحديث على مالك بن أنس: أخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد[١]، وأبو داود عن عبدالله بن مسلم[٢]، وأحمد عن مصعب بن عبدالله[٣]، وعن اسحاق بن موسى عن معن ابن عيسى[٤]، خمستهم (قتيبة بن سعيد، وعبدالله بن مسلم، ومصعب بن عبدالله، ومعن ابن عيسى وعبدالله بن نافع) عن مالك به.

وعبدالسلام بن عاصم هو شيخ لابن ماجه في هذا الحديث وقد وافق غيره من الثقات في هذا الحديث، فالحديث صحيح، وله شواهد أخرى كثيرة تؤيده.

---

١ – مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل، ٥٣١/١، حديث رقم٧٦٥

٢ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، ٤٣٤/١، حديث رقم ١٣٦٦.

٣ – أحمد، المسند، ١٣/٣٦، حديث رقم ٢١٦٨٠، انظر تخريجه بتوسع هناك. قال شعيب: إسناد صحيح.

٤ – المصدر نفسه. انظر تعليق عبدالله بن الإمام أحمد.

الحديث الثاني

يرويه ابن ماجه عنه، عن الصباح بن محارب، حدثنا حجاج بن أرطأة، حدثنا زيد ابن جبير، عن خَشْف بن مالك الطائي، عن عبد الله بن مسعود. قال: قال رسول الله ﷺ: "في دية الخطأ عشرون جذعة[١]، وعشرون بنت مخاض[٢]، وعشرون بنت لبون[٣]، وعشرون بني مخاض ذكور"[٤].

قلت: الحديث أخرجه أبو داود[٥]، والنسائي[٦]، والترمذي[٧] وغيرهم من طرق عن الحجاج ابن أرطأة به، والحديث ضعيف، وليس ضعفه من صاحب الترجمة بل من غيره.

قال الترمذي: "لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبدالله موقوفاً"[٨]. وقال الدارقطني: " هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة، أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خَشْف ابن مالك ونظرائه، ... (وهذا الحديث) لا نعلمه رواه إلا خَشْف بن مالك عن ابن مسعود،

---

١ – قال ابن الأثير: "أصْل الجَذَع من أسْنان الدَّوابّ وهو ما كان منها شابًّا فَتِيًّا فهو من الإبل ما دخل في السَّنَة الخامسة ومن البَقر والمَعْز ما دخل في السَّنَة الثَّانية وقيل البقر في الثالثة ومن الضأن ما تَمَّت له سَنَةٌ وقيل أقَل منها". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٧١٣/١.

٢ – قال ابن الأثير: "المخاض: اسم للنُّوق الحَوامِل واحدتها خَلِفَة. وبنت المخاض وابن المخاض: ما دَخل في السنة الثانية لأنَّ أمَّه قد لَحِقَت بالمخاض: أي الحَوامِل وإن لم تكن حاملاً". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٦٤٤/٤.

٣ – قال ابن الأثير: " ما أتى عليه سَنَتَان ودخَل في الثالثة فصَارت أمُّه لَبُوناً أي ذاتَ لَبَن لأنَّها تكون قد حَمَلت حَمْلاً آخَرَ وَوَضَعَتْه، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤٢٨/٤.

٤ – ابن ماجه، السنن، ٨٧٩/٢، كتاب الديات، باب دية الخطأ، حديث رقم ٢٦٣١.

٥ – أبو داود، السنن، كتاب الديات، باب الدية كم هي؟، ٥٩٢/٢، حديث رقم ٤٥٤٥. قال: وهو قول عبدالله.

٦ – النسائي، السنن، كتاب الديات، باب ذكر أسنان دية الخطأ، حديث رقم ٤٨٠٢.

٧ – الترمذي، الجامع، أبواب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الأبل؟، ٦٣/٣، حديث رقم ١٣٨٦. وقال عقبه: حديث ابن مسعود، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقد روي عن عبد الله موقوفا. وانظر تخريج الدكتور بشار للحديث في تعليقه على جامع الترمذي.

٨ – المصدر نفسه.

وهو رجل مجهول، ولم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرمل الجُشْمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، ... لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطاة، والحجاج؛ فرجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدّث عمن لم يلقه، ومن لم يسمع منه"[1].

وقال البيهقي بعد أن ذكر الإختلاف في هذا الحديث: " وكيف ما كان فالحجاج ابن أرطأة غير محتج به، وخَشْف بن مالك مجهول والصحيح أنه موقوف على عبد الله ابن مسعود"[2].

ظهر بذلك أن سبب ضعف الحديث ليس من جهة عبدالسلام بن عاصم، بل من جهات أخرى غيره، بل لم يشر أحد إلى شيء عن عبدالسلام بن عاصم في كلامه على الحديث[3].

قلت: هنا نقطة جديرة بالدراسة وهي أن عبدالسلام هو شيخ لأبي حاتم الرازي ومع ذلك قال عنه "شيخ" وبتأمل ترجمة عبدالسلام بن عاصم في تهذيب الكمال للمزي وهو الذي اشترط على نفسه استيعاب شيوخ وتلاميذ من يترجم له أقول بتأمل ترجمته نجد المزي قد ذكر له عدداً لا بأس به من الشيوخ والتلاميذ[4]، وبوجود مثلهم يروي عنهم أو يروون عنه لا نستطيع القول: إنه مقل مطلقاً، نعم بملاحظة من أخرج له نجد أنهم أخرجوا له في الأجزاء الحديثية والأطراف باستثناء الحاكم في المستدرك روى عنه في عدة مواضع.

من كل ذلك أجد أن "شيخ" في حقه والصادرة من أبي حاتم وقد روى عنه، هي غمز في حفظ هذا الراوي وضبطه، مع الإشارة إلى قلة مروياته أو من روى عنه، وقد يُقصد بالقلة هنا القلة النسبية، والله أعلم.

---

١ – الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، السنن، تحقيق عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٦٨هـ–١٩٦٦م، ١٧٣/٣.

٢ – البيهقي، السنن الكبرى، ٧٥/٨، عقب الحديث رقم ١٥٩٤٠. وانظر أيضاً في معرفة السنن والآثار له، ٢٢٦/١٣.

٣ – اكتفي بدراسة حديثين من أحاديثه الثلاثة التي أشرت لها. والحديث الثالث له هو قوله ﷺ " إن كان ففي الفرس والمرأة والمسكن يعني الشؤم" وهو حديث صحيح مخرج في الصحيحين.

٤ – روى عن واحد وعشرين شيخاً وروى عنه سبعة عشر تلميذاً.

٢٥. عبدالعزيز بن خالد بن زياد التِّرْمِذِيّ،[ط ٩]، (س).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٢]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٣].

أخرج له النسائي حديثاً واحداً هو ما يرويه عن يحيى بن موسى قال: أنبأنا عبدالعزيز ابن خالد. قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن عَزْرَة (هو ابن عبدالرحمن) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أُبَيّ بن كعب قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر ب سبح اسم ربك الأعلى، وفي الركعة الثانية ب قل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة ب قل هو الله أحد، ولا يُسلِّم إلا في آخرهنّ. ويقول يعني بعد التسليم سبحان الملك القدوس ثلاثاً"[٤].

الحديث مداره على سعيد بن عبدالرحمن يرويه عنه من عدة طرق: زبيد بن الحارث، وطلحة بن مصرف، وقتادة بن دعامة، وذر بن عبدالله، وعزره بن عبدالرحمن، خمستهم عن سعيد بن عبدالرحمن، عن أبيه به.

وبدراسة الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة، والحديث له شواهد كثيرة صحيحة. قال الإشبيلي: "حديث النسائي أصح إسناداً" قال ابن القطان معلقاً: "وهو كما ذكر"[٥].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٨٠/٥.

٢ – الذهبي، الكاشف، ٦٥٤/١. الخزرجي، الخلاصة، ٦٩/٢.

٣ – ابن حجر، التقريب، ٦٠٣/١.

٤ – النسائي، السنن، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، ذكر اختلاف ألفاظ خبر أُبي، ٢٣٥/٣، حديث رقم ١٧٠١.

٥ – ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ١٧٤/٢.

وصححه الألباني كذلك[١]. فالحديث في أقل أحواله حسن، وقُصِد ب "شيخ" في هــذا الــراوي الإشارة إلى قلة مروياته، والله أعلم.

٢٦. عبدالله بن بشر الخَثْعَميّ الكاتب، [ط ٤]، (ت س).

قال أبو حاتم: " شيخ"[٢].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، وقال الذهبي: "ثقة"[٤]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٥].

أخرج له من أصحاب الكتب الستة الترمذي والنسائي، أخرجا له حديثاً واحداً هــو مــا يروياه عن شيخهما محمد بن عمر المقدمي. قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن عبدالله ابن بشر الخثعمي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: "كان رسول الله ﷺ إذا سافر فركب راحلته، قال بإصبعه، ومد شعبة إصبعه، قال: اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفــة فــي الأهل، اللهم اصحبنا بنصحك، واقلبنا بذمة، اللهم ازو لنا الأرض، وهون علينا السفر، اللهــم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب"[٦].

قلت: بدراسة الحديث نجد أن أقلّهم حالاً هو صاحب الترجمة، وباقي الرواة ثقات، وهذا الراوي الــ"شيخ" من تلاميذه شعبة والسفيانان، وتشدد شعبة في الرواية أمر معروف، وبأنــه لا يروي إلا عن ثقة، وقال الترمذي عقب الحديث: "هذا حديث حسن غريب من حديث أبــي

---

١ – الألباني، صحيح سنن النسائي. حديث رقم ١٧٠١.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣/٥. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٣٣٩/١٤، ابن حجر، تهــذيب التهذيب، ١٤١/٥.

٣ – ابن حبان، الثقات، ١٧/٧.

٤– الذهبي، الكاشف، ٥٤١/١، ونقل الذهبي في تاريخ الإسلام له ٤٥٨/٨، أن ابن حبان ذكره في الثقــات وكذا فعل الخزرجي في الخلاصة، ٤٥٢/١.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٤٨١/١.

٦ – الترمذي، الجامع، أبواب الدعوات عن رسول الله، باب ما يقول إذا خرج مسافراً، ٤٣٧/٥. والنسائي، السنن، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من كآبة المنقلب، ٢٧٣/٨. واللفظ الموجود في المتن هو للترمــذي. وانظر تخريج د. بشار للحديث. معنى وعثاء السفر: (أي شِدّتِه ومَشَقَّتِه). ابن الأثير، النهاية فــي غريــب الحديث والأثر، ٤٤٨/٥. والحديث أخرجه احمد في مسنده ١١١/١٥ عن شعبة عن فلان الخثعمي به.

هريرة"، وصحّحه الألباني[١]، وحسّنه شعيب[٢]، والحديث مروي في الأبواب التي يُتساهل فيها ما لا يُتساهل في غيرها، لكل ذلك أقول أن الحديث صحيح، وأن لفظة "شيخ" بحق عبدالله ابن بشر قُصد بها الإشارة إلى قلة مروياته، والله أعلم.

تنبيه

في ترجمة المزي لـعبدالله بن بشر رَمَزَ له برمْزيّ (الترمذي، والنسائي) ونصّ على ذلك خلال الترجمة[٣]، أما ابن حجر في ترجمته له في تهذيب التهذيب رَمَزَ له برمْزيّ (البخاري في جزء القراءة، والنسائي) ونصّ على ذلك خلال الترجمة[٤]. وبنصهما على ذلك خلال الترجمة يبعُد أن يكون حدث تصحيف أو تحريف في الكلمات، أو في الرموز.

ولم يعلّق ابن حجر على ذلك، على غير عادته في تعقب المزي، والصواب كما ثبت لنا في دراسة الترجمة أن الترمذي والنسائي قد أخرجا له، وليس كما رمز ابن حجر.

لكن نجد ابن حجر في تقريب التهذيب قد وافق المزي في الرمز فرَمَزَ له برمْزيّ (الترمذي، والنسائي)[٥]. ونجد الذهبي رَمَزَ له برمْزيّ (النسائي وابن ماجه)[٦]،
أما الخزرجي فوافق ابن حجر في تهذيب التهذيب في الرموز التي وضعها في هذه الترجمة[٧].

---

١ – الألباني في صحيح جامع الترمذي وصحيح سنن النسائي.

٢ – احمد، المسند، ١١١/١٥. وقال شعيب في تعليقه عليه: "حديث حسن والراوي المبهم فيه "فلان الخثعمي" هو عبدالله بن بشر وهو صدوق".

٣ – المزي، تهذيب الكمال، ٣٣٩/١٤.

٤ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤١/٥.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٤٨١/١.

٦ – الذهبي، الكاشف، ٥٤١/١.

٧ – الخزرجي في الخلاصة، ٤٥٢/١. وهذه الترجمة ومثلها ترجمة عبدالوارث بن أبي حنيفة التي تقدمت قبل قليل، والتي اختلف فيها كلام المزي وابن حجر وغيرها من التراجم كنت وقفت عليها ولم يتعقبها أحد على أي منهما حقها أن تفرد ببحث للدراسة.

٢٧. عبدالوهاب بن يحيى بن عبّاد، [ط ٥]، (ت).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في "الثقات"[٢]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٣]، وقال الذهبي في كتاب آخر: "مقل صويلح"[٤]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٥].

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي، أخرج له حديثاً واحداً هو ما يرويه الحسن ابن محمد الزعفراني، قال: حدثنا يحيى بن عباد أبو عباد، قال: حدثنا فليح بن سليمان، عن عبد الوهاب بن يحيى، من ولد عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة قالت: "ما كان الذراع أحب اللحم إلى رسول الله ﷺ، ولكن كان لا يجد اللحم إلا غِبّاً فكان يَعْجَلُ إليه لأنه أعْجَلها نضجاً"[٦].

قلت: سند الحديث فيه فليح بن سليمان، وفليح هذا وجدت أكثر العلماء على تضعيفه[٧]، نعم أخرج له البخاري في صحيحه، لكنَّ ابن حجر اعتذر عن ذلك بقوله: " لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق"[٨].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧٢/٦. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٥٢٢/١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠١/٦.

٢ – ابن حبان، الثقات، ١٣٢/٧.

٣ – الذهبي، الكاشف، ٦٧٦/١، وزاد حسّن له الترمذي. والخزرجي، الخلاصة، ٨٩/٢.

٤ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٦٩/٨.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٦٢٧/١.

٦ – الترمذي، الجامع، أبواب الأطعمة، باب ما جاء: أي اللحم كان أحب إلى رسول الله ﷺ ، ٤١٩/٣-٤٢٠. وقالوا في غباً: الغِبُّ مِن أوْرَاد الإبِل: (أنْ تَرِدَ الماء يَوماً وتَدَعَه يوماً). أي ليس متوفر باستمرار. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٦٢٩/٣.

٧ – انظر ترجمته في تهذيب الكمال، ٣١٨/٢٣.

٨ – ابن حجر، هدي الساري، ص٤٣٥.

لأجل ذلك قال الترمذي عقبه: "هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وتعقبه الدكتور بشار في تحقيقه، فقال: "على أن في إسناد الحديث فليح بن سليمان، وهو ضعيف يعتبر به عند المتابعة ولم يتابع"[١].

ونجد الألباني يقول عن هذا الحديث: "منكر"، ولعله قاله لأنه في نظره يخالف حديث أبي هريرة الصحيح " أتي النبي ﷺ بلحم فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها...."[٢].

قال القاضي عياض: "محبته للذراع لنضجها وسرعة استمرائها مع زيادة لذتها وحلاوة مذاقها وبعدها عن مواضع الأذى"[٣].

قال المباركفوري: " كون الذراع أعجل اللحوم نضجاً أحد وجوه الإعجاب فلا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة"[٤].

يظهر من ذلك كله أن الحديث حسن والله أعلم، وذلك لعدة أمور، منها تحسين الترمذي له، وكونه مروي في الأبواب التي يُتساهل فيها، والحديث ينقل لنا شيئاً من تصرفاته ﷺ في أكله، وليس شأناً عاماً.

ويظهر أيضاً أن قول أبي حاتم فيه "شيخ" إشارة إلى قلة مروياته، يؤيد ذلك عدة أمور، منها:- أنه لا يوجد له في الكتب الستة إلا هذا الحديث، ووصف الذهبي له بأنه "مقل" كما تقدم، وقال فيه ابن حجر: "مقبول"، وهو قول يطلقه ابن حجر فيمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويتابع"[٥].

---

١ – الترمذي، الجامع، ٣/٤٢٠.

٢ – متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب رقم٣، حديث رقم ٣٣٤٠. وفي غيره من المواضع. معنى نهس : قَبْض على اللحم وانتزاعه بمقدم الأسنان. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/٢٨٥.

٣ – النووي، أبو يحيى، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٣/٦٥.

٤ – انظر: المباركفوري، تحفة الأحوذي، ٥/٥٧٠.

٥ – انظر: ابن حجر، مقدمة التقريب.

أما إذا فُقِدَ الشرط الثالث، وهو وجود المتابعة فيكون "لين الحديث"، وكان الأولى بابن حجر أن يقول في وصف هذا الراوي "لين الحديث" كونه لم يتابع مع قلة روايته.

٢٨. عُبيد بن أسباط، [ط ١١]، (ت ق).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

قال مُطَيِّن: "كان ثقة"[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، وقال الذهبي: "وثق"[٤]، قال ابن حجر: "صدوق"[٥]. وهو شيخ للترمذي وابن ماجه.

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه، روى الترمذي عنه اثنا عشر حديثاً، وشاركه ابن ماجه بحديثٍ واحدٍ منها، وعبيد شيخهما، وهو أيضاً شيخ لمطين الذي وثقه، وقال "كان ثقة"[٦].

قلت: الأحاديث التي روياها عنه جميعها يرويها عبيد عن أبيه[٧]، باستثناء حديث واحد قرن الترمذي فيه بينه وبين راوٍ آخر. فإذا كان عبيد شيخ للترمذي وابن ماجه ويروي عن أبيه، فهو أولاً أعرف الناس بحديث أبيه وآل بيته، وثانياً تلميذاه هما صاحبا الكتابين. وهاتان قرينتان تدعمان قبول حديثه والأخذ به والاعتماد عليه.

أما المقصود بلفظة "شيخ" هنا فأقول: إن الأحاديث التي رواها وهي اثنا عشر حديثاً قليلة مقارنة مع أحاديث أبيه الذي روى أكثر من ثلاثة آلاف حديث[٨]، وعادة ما يقوم الابن

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٢/٥.
٢ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٤٥/١٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٤/٧.
٣ – ابن حبان، الثقات، ٤٣٢/٨.
٤ – الذهبي، الكاشف، ٦٨٨/١.
٥ – ابن حجر، التقريب، ٦٤٢/١.
٦ – وهذا القول كأنه يحمل تلميح أنه تغيّر بآخره.
٧ – ثقة، احتج به أصحاب الكتب الستة.
٨ – المزي، تهذيب الكمال، ٣٥٦/٢.

برواية أغلب أحاديث والده، إن كان الابن من أهل الحديث والمعتنين به، فيكون بذلك معنى "شيخ" هنا هو قلّة أحاديثه مقارنة مع كثرة أحاديث أبيه[١]، وأن عبيداً ليس من المعتنين بالحديث، والله أعلم.

٢٩. عمر بن سُلَيْم الباهلي، [ط ٧]، (د ق).

قال أبو حاتم: " شيخ"[٢].

أقوال العلماء فيه

قال أبو زرعة: "صدوق"[٣]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي زرعة فيه[٥]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[٦].

ذكر ابن حجر في ترجمته له أن العقيلي قال فيه: "هو غير مشهور يحدث بمناكير"[٧]، والمدقق يجد أن العقيلي ذكر هذا الكلام في الراوي الذي قبله فقال: " عمر بن سُلَيْم القرشي، عن يوسف بن إبراهيم جميعاً غير مشهورين بالنقل ويحدثان بمناكير"[٨]. لذلك فقول ابن حجر "صدوق له أوهام" هو بسبب ما وقع فيه من الخلط بين الترجمتين.

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً، وكذا أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً، أما حديث أبي داود فهو ما يرويه عن سهل بن تمام بن بزيع. حدثنا عمر بن سُلَيْم الباهلي، عن أبي

---

١ – وقد أشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أن قلة الحديث ليست حدية وإنما نسبية.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٢/٦.

٣ – المصدر نفسه، ١١٢/٦.

٤ – ابن حبان، الثقات، ١٧٦/٧.

٥ – الذهبي، الكاشف، ٦٢/٢، الخزرجي، الخلاصة، ١٦٧/٢. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٣٧٩/٢١. الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥٣٩/٩. وميزان الاعتدال، ٢٠٢/٣. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠٢/٧.

٦ – ابن حجر، التقريب، ٧١٩/١.

٧ – انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠٢/٧. قالها كذلك الذهبي بصيغة مختلفة إذا قال: "قال العقيلي: له حديث ينكر". انظر: ميزان الاعتدال، ٢٠٢/٣. تاريخ الإسلام، ٥٣٩/٩.

٨ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ١٦٨/٣

الوليد، قال: سألت ابن عمر عن الحصى الذي في المسجد. فقال: "مطرنا ذات ليلة فأصبحت الأرض مبتلة فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فبسطه تحته فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: "ما أحسن هذا"[١].

بدراسة سند الحديث نجد أن أبا الوليد مجهول، قال العقيلي:" أبو الوليد لا يُعْرفُ بالنقل"[٢]، وقال ابن القطان والذهبي[٣] وابن حجر: "مجهول"[٤].

قال البيهقي: " حديث ابن عمر متصل وإسناده لا بأس به"[٥] قال ابن التركماني معترضاً عليه: "كيف يكون كذلك، وأبو الوليد هذا مجهول، ....، وفي أحكام عبد الحق: لا أعلم روى عنه إلا عمر بن سليم، ويقال عمرو ثم أن عمر هذا لم يُصرّح بالسماع من أبي الوليد"[٦]، وكذا قال الألباني: "إسناد ضعيف؛ لأن أبا الوليد مجهول"[٧].

قلت: الحديث ضعيف، وليس ضعفه من صاحب الترجمة عمر بن سُلَيْم بل من شيخه، والله أعلم.

أما الحديث الذي يرويه ابن ماجه بسنده عن عمر بن سليم، عن يوسف بن إبراهيم قال: سمعت أنس بن مالك يقول: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سُئل عن علم فكتمه، أُلجم يوم القيامة بلجام من نار)[٨]. فهو أيضاً ضعيف، وليس ضعفه من صاحب الترجمة بل من الراوي عنه يوسف بن إبراهيم[٩]. وللحديث طرق أخرى صحيحه[١٠].

---

١ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب في حصى المسجد، ١٧٩/١، حديث رقم ٤٥٨.

٢ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ١٦٩/٣

٣ – نقل ذلك عنهما ابن التركماني، الجوهر النقي، ٤٤٠/٢.

٤ – ابن حجر، التقريب، ٤٨٨/٢.

٥ – البيهقي، السنن الكبرى، ٤٤٠/٢–٤٤١.

٦ – ابن التركماني، الجوهر النقي، ٤٤٠/٢–٤٤١. وانظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ١٨٩/٣.

٧ – الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ١٦١/١.

٨ – ابن ماجه، السنن، كتاب فضائل الصحابة والعلم، باب من سُئل عن علم فكتمه، ٩٧/١.

٩ – وهو يكاد يُجمع على ضعفه، قال فيه البخاري: صاحب عجائب. وانظر ترجمته في كتب الضعفاء والمجروحين.

١٠ – عن أبي هريرة، رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، ورواه الحاكم بنحوه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

٣٠. عيسى بن أيوب القَيْني الدمشقي، [ط ٧]، (د).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

لم أجد للمتقدمين كلاماً فيه إلا نص ليعقوب بن سفيان في بيان ورعه، فقال: "كان له فضل وورع وإسلام، ...، قال أبو مسهر: بلغ من ورع أبي هاشم أنه فعل كذا وكذا"[٢]. ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه، وزاد الذهبي: "كان من أهل التقوى والزهد"[٣]، وقال ابن حجر: "صدوق زاهد"[٤].

أخرج له أبو داود أثراً مقطوعاً، قال: " حدثنا محمود بن خالد، حدثنا الوليد[٥]، عن عيسى ابن أيوب، قال: " قوله "التصفيح للنساء": تضرب بِأُصْبُعَيْن من يمينها على كفّها اليسرى"[٦]. أخرجه عقب حديث النبي ﷺ: " ما لي رأيتكم أكثرتم من التصفيح؟ من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه، وإنما التصفيح للنساء"[٧].

قلت: ليس له في الكتب الستة إلا هذا الأثر، وقال عنه الألباني: "صحيح مقطوع"[٨]، فتكون "شيخ" هنا إشارة لقلة مرويات الراوي[٩].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧٢/٦. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٩٣/٤٧. المزي، تهذيب الكمال، ٥٨٧/٢٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٨٥/٨.

٢ – الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، ٣٩٥/٢.

٣ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٨٠/١٠. الخزرجي، الخلاصة، ٢١١/٢.

٤ – ابن حجر، التقريب، ٧٦٩/١، وسكت الذهبي عنه في الكاشف، ١٠٩/٢.

٥ – هو ابن مسلم الدمشقي.

٦ – أبو داود، السنن، ٣١١/١، حديث رقم ٩٤٢.

٧ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب التصفيق في الصلاة، ٣١١/١، حديث رقم ٩٤٠ ورقم ٩٤١.
والحديث مخرج في الصحيحين.

٨ – الألباني، صحيح سنن أبي داود، رقم٩٤٢.

٩ – توارد من ترجم له من العلماء على ذكر زهده وورعه فقد تكون شيخ هنا مع دلالتها على قلة حديثه دالة على الورع والعبادة والصلاح، والله أعلم.

قال ابن المبارك: "حديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ وأحاديث الرغائب"[١].

٣١. كثير بن جُمْهَان السُلَمي،[ط ٣]، (٤).

قال أبو حاتم: " شيخ، يكتب حديثه"[٢].

أقوال العلماء فيه

قال الإمام أحمد: "لا أعرفه"[٣]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤]، ونقل الذهبي قول أبي حاتم فيه مقتصراً على قوله: "يكتب حديثه"[٥]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٦]، ونقل الخرزجي توثيق ابن حبان له[٧].

روى له الأربعة حديثاً واحداً هو ما يروونه بأسانيدهم عن عطاء بن السائب، عن كثير بن جُمْهَان أن رجلاً قال لعبدالله بن عمر في المسعى بين الصفا والمروة: يا أبا عبدالرحمن مالي أراك تمشي والناس يسعون؟ قال: "إن أمشي فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي، وإن أسعى فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى وأنا شيخ كبير".

---

١ – الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ ، ٢٨٧/٢، وهذا من طبيعتهم فقد كانوا من أهل الثغور.

٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤٩/٧. المزي، تهذيب الكمال، ١٠٧/٢٤. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٦٨/٨.

٣ – ابن المبرد، يوسف بحر الدم فيمن مدحه أحمد أو ذمه، ١٣٢/١.

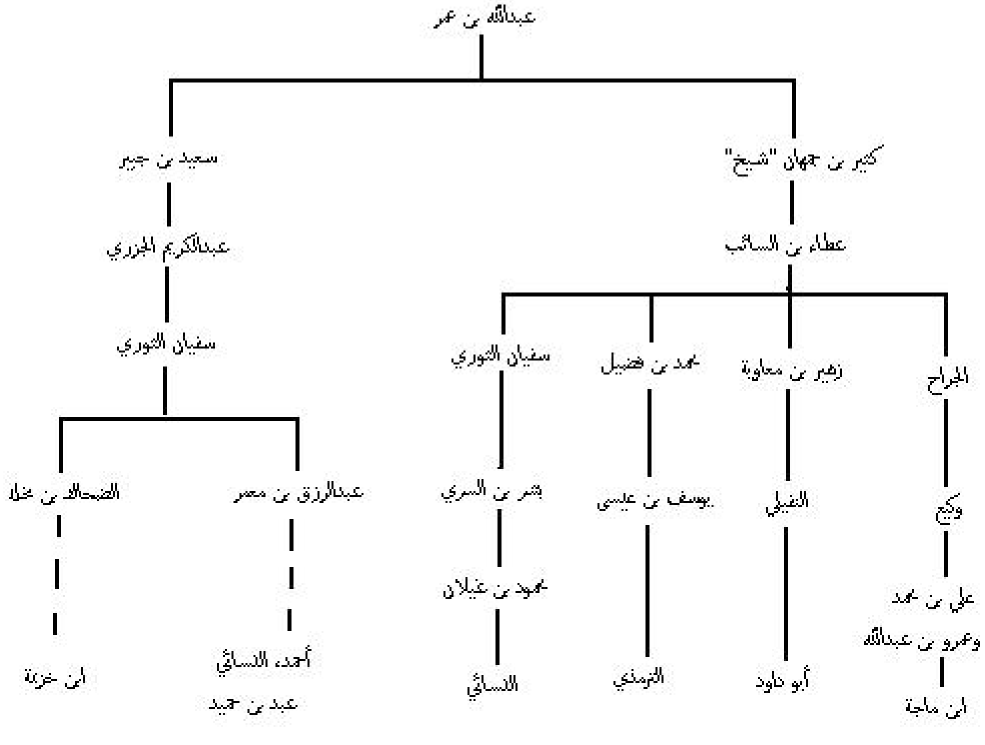
٤ – ابن حبان، الثقات، ٢٣٠/٥.

٥ – الذهبي، الكاشف، ١٤٣/٢.

٦ – ابن حجر، التقريب، ٣٧/٢.

٧ – الخزرجي، الخلاصة، ٢٥٢/٢. وانظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٦/٧. ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ٣١١/٣.

رواه أبو داود عن النفيلي، عن زهير[١]. ورواه التِّرْمِذِيّ عن يوسف بن عيسى عن ابن فضيل[٢]. واللفظ له، وقال عقبه: "حسن صحيح". ورواه النَّسَائي عن محمود بن غيلان عن بشر ابن السري عن سفيان[٣]. ورواه ابن ماجه مختصراً عن علي بن محمد، وعَمْرو بن عبدالله، عن وكيع، عَن أبيه[٤]، جميعهم عن عطاء به.



---

١ – أبو داود، السنن، كتاب المناسك، باب أمر الصفا والمروة، ٥٨٥/١، حديث رقم ١٩٠٤.

٢ – الترمذي، الجامع، أبواب الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، ٢٠٨/٢، حديث رقم٨٦٤.

٣ – النسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب المشي بينهما، ٢٤١/٥ حديث رقم ٢٩٧٦.

٤ – ابن ماجه، السنن، كتاب المناسك، باب السعي بين الصفا والمروة، ٩٩٥/٢ ،حديث رقم ٢٩٨٨.

قلت: عطاء بن السائب اختلط، إلا أن زهير بن معاوية، وسفيان الثوري هما ممن روى عنه قبل الاختلاط[١]. وأيضاً رواية كثير بن جُمْهَان جاءت في طبقة متقدمة من طبقات السند، والتفرد في الطبقات المتقدمة ادعى لقبول الحديث مع وجود المتابعة، ذلك أن سعيد ابن جبير تابع كثير بن جُمْهَان على رواية هذا الحديث أخرجها الإمام أحمد[٢]، والنسائي[٣]، وابن خزيمة[٤]، وعبد بن حميد بسند صحيح[٥].

والحديث صححه الألباني في مصنفاته[٦]، وخالفه القائمون على تحقيق مسند الإمام أحمد في ذلك فضعّفوا الحديث[٧]، قال الدكتور بشار معقباً عليهما بعد أن ذكر اختلاف حكمهما على الحديث وبعد أن ذكر متابعات هذا الحديث، قال: "ومن عجب أن يُضعّف القائمون على تحقيق المسند الأحمدي هذا الإسناد من غير اعتبار للمتابعات والشواهد، وهم المغرمون بها، وقد صححه العلامة الألباني، وهو الصواب"[٨].

---

١ – انظر في ذلك: العلائي، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل، المختلطين، تحقيق رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص٨٢. ابن سبط العجمي، برهان الدين الحلبي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م، ص٢٤١.

٢ – أحمد في المسند، ٤٥١/١٠، حديث رقم ٦٣٩٣. قال شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٣ – النسائي، السنن، كتاب مناسك الحج، باب المشي بينهما، ٢٤٢/٥ حديث رقم ٢٩٧٧.

٤ – ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، الصحيح، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ– ١٩٧٠م، كتاب المناسك، باب ذكر الدليل على أن السعي واجب، ٢٣٧/٤.

٥ – عبد بن حميد، المسند، ٥٥٥/١، حديث رقم ٨٠٠.

٦ – في كتبه التي قسّم فيها السنن الأربعة إلى صحيح وضعيف.

٧ – أخرجه أحمد في أربعة مواضع، ١٤٢/٩، ١٩٩/٩، ٢٠٣/٩، ٢٠٣/١٠ ومجمل كلامه أن الإسناد ضعيف، لأن كثير بن جمهان لم يرو عنه غير اثنين ولم يوثقه إلا ابن حبان وقال فيه أبو حاتم: "شيخ".

٨ – الترمذي، الجامع، ٢٠٨/٢.

٣٢. محمد بن صالح المدني، [ط ٧]، (د س ق).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

تناقض فيه ابن حبان، فذكره في "الثقات"[٢]، وأعاد ذكره في المجروحين، وقال: " شيخ يروى المناكير عن المشاهير، روى عن عبد الرحمن بن سليمان بن أبى الجون، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[٣]. ونقل الذهبي تناقض ابن حبان فيه، ثم قال: "وقال غير ابن حبان: لا بأس به"[٤]. وقال ابن حجر: "مقبول"[٥]، ونقل الخزرجي توثيق ابن حبان له[٦].

له عند أبي داود حديثاً واحداً، وهو ما يرويه بسنده عن عبدة بن عبدالله، عن زيد ابن الحباب، عن محمد بن صالح، حدثني حصين من ولد سعد بن معاذ، عن أسيد بن حضير أنه كان يؤمهم، قال: فجاء رسول الله ﷺ يعوده، فقالوا يا رسول الله: إن إمامنا مريض. فقال: "إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً"[٧].

قال أبو داود عقبه: "وهذا الحديث ليس بمتصل". وقال ابن حجر: "في إسناده انقطاع"[٨].

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٧/٧. المزي، تهذيب الكمال، ٣٨٣/٢٥. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٠٢/٩.

٢ – ابن حبان، الثقات، ٣٨٥/٧.

٣ – ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ٢٦٠/٢.ولعل قوله هنا هو الصواب، والله أعلم

٤ – انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٥٨١/٣. المغني في الضعفاء، ٥٩٢/٢. تاريخ الإسلام، ٣٨٥/٧. وسكت عنه في الكاشف، ١٨١/٢. قلت: ولم أجد من قال فيه "لا بأس به"

٥ – ابن حجر، التقريب، ٨٧/٢.

٦ – الخزرجي، الخلاصة، ٣٠٦/٢.

٧ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، ٢٢١/١.

٨ – ابن حجر، فتح الباري، ١٧٦/٢. وصححه الألباني!!! ولابن رجب في شرحه لصحيح البخاري كلاماً قيماً في إئتمام المأمومين بإمامهم قائماً أو قاعداً، وعن دعوى النسخ في هذا الحديث فانظره، ٨٤/٥.

قلت: الانقطاع في السند بين حصين بن عبدالرحمن وأسيد بن حضير، فهو لم يدركه، ذكر ذلك المزي في ترجمته لحصين بن عبدالرحمن[١].

أما النسائي فأخرج له حديثين في سننه الكبرى، منها:- ما يرويه النسائي عن عبدة ابن عبدالله قال أنبأنا زيد بن حباب. قال: حدثنا محمد بن صالح، قال: حدثني حصين ابن عبدالرحمن، قال: دخلت أنا وحفص بن عبيد الله بن أنس على أنس بن مالك وهو قائم يصلي، ... ثم ذكر أنس قصة غزوهم تبوك مع رسول الله ﷺ وبعثة خالد إلى دومة الجندل، ثم قال: فجاؤوا بمُدرعَة كانت عليه من ديباج إلى رسول الله ﷺ فجعل أصحابه يتعجبون منها قال: "أتعجبون من هذه؟! مناديل سعد بن معاذ ألين منها في الجنة"[٢].

سند الحديث فيه حصين بن عبدالرحمن، وهو مقبول، وتابعه قتادة في رواية هذا الحديث عن أنس، كما عند مسلم. أخرجه دون القصة وفيه أنه أهدي لرسول الله ﷺ جبة من سندس، وكان ينهى عن الحرير، فعجب الناس منها، فقال: والذي نفس محمد بيده إن مناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا[٣]. وللحديث شاهد من حديث البراء بن عازب، أخرجه البخاري في صحيحه[٤].

وأخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً انفرد به وهو ما يرويه عن هشام بن عمار. قال: حدثنا عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجون. حدثنا محمد بن صالح المدني. حدثنا مسلم بن أبي مريم، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة"[٥].

---

١ - المزي، تهذيب الكمال، ٥١٧/٦ - ٥١٨. والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ١٠٧/٢.!!

٢ - النسائي، السنن الكبرى، كتاب السير، باب عدد السرية، ٢٥٩/٥.

٣ - مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ، ١٩١٦/٤. ورواية أخرى: أن أكيدر دومة الجندل أهدى لرسول الله ﷺ حلة فذكره نحوه. وأخرجه أحمد في مسنده، ٩٠/٢١، ٩٢ وقال شعيب معلقاً: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وقال أيضاً (١٤٥/١٩): حديث صحيح وهذا الإسناد - أي الذي ساقه الإمام أحمد- ضعيف من أجل علي بن زيد.

٤ - البخاري، الصحيح، كتاب اللباس، باب مس الحرير من غير لباس، ٣٣٤/١٩.

٥ - ابن ماجه، السنن، كتاب المساجد والجماعات، باب تطهير المساجد وتطييبها، ٢٥٠/١

قال المنذري: "رواه ابن ماجه، وفي إسناده احتمال للتحسين"[١]، وذكره ابن طاهر المقدسي في الموضوعات له[٢]، وقال البوصيري: "إسناده فيه انقطاع ولين، فإن فيه سلمان ابن يسار وهو ابن أبي مريم لم يسمع من أبي سعيد، ومحمد بن صالح فيه لين"[٣]، وقال الألباني: "إسناد ضعيف، وله علتان"[٤].

قلت: العلتان هما:- الأولى: ضعف في محمد بن صالح المدني[٥].
والثانية: الانقطاع بين مسلم بن أبي مريم وأبي سعيد الخدري، قال ابن أبي حاتم: "مسلم بن أبي مريم عن أبي سعيد مرسل. مسلم بن أبي مريم عن ابن عمر ليس بمتصل يدخل بينهما علي بن عبدالرحمن المعاوي"[٦].

وبالنتيجة، ولِمَا في محمد بن صالح من كلام وخاصة قول ابن حبان " لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد" فالحديث ضعيف، ويكون معنى "شيخ" هنا في هذا الراوي، الإشارة لضعفه مع قلة مروياته فليس له عند أبي داود إلا حديثاً واحداً وعند النسائي حديثين، وعند ابن ماجه هذا الحديث.

---

١ – المنذري، الترغيب والترهيب، ١٢٣/١.
٢ – ابن طاهر المقدسي، معرفة التذكرة، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ص٥٩.
٣ – البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٢١/١.
٤ – الألباني، السلسلة الضعيفة، ٤٧/٢٨.
٥ – كذا عبارة الألباني، وأشرنا إليها فيما مضى.
٦ – ابن أبي حاتم، محمد بن إدريس، المراسيل، ص٢١٤.

٣٣. محمد بن عُبَيد بن ميمون القُرَشْي التَّيْمِيّ، [ط ١٠]، (خ ق).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

سكت عنه البخاري[٢]، وترجم له ابن حبان في "الثقات"، وقال: "روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري"[٣]، وهذا إشارة منه لتوثيقه، وأن رواية البخاري عنه تعد تعديلاً له، ومن المتأخرين نجد الذهبي ينقل لنا قول أبي حاتم فيه[٤]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[٥].

قلت: رواية البخاري عنه تعد تعديلاً له، كونه عرفه وخبره فهو شيخه، ولكن في مقابل هذا، أبو حاتم الرازي –وهو من قال فيه "شيخ"– روى عنه أيضاً[٦]، فلعل هذا مثال على تشدد أبي حاتم في نقده للرواة

قال ابن حجر: " وفي الزهرة: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثاً"[٧]، والبخاري قد احتج به في صحيحه، وأورد له متابعات في بعضها. ومن هذه الأحاديث التي رواها الإمام البخاري في صحيحه عنه:-

- حديث يرويه البخاري عنه بسنده عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي رخّص في أن يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى[٨].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١/٨. انظر ترجمته: الباجي، التعديل والتجريح، ٦٦٤/٢. المزي، تهذيب الكمال، ٧٢/٢٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٩٦/٩.

٢ – البخاري، التاريخ الكبير، ٧٣/١.

٣ – ابن حبان، الثقات، ١٠٠/٩. وكان ابن حبان قد ترجم له في الكتاب نفسه (٨٢/٩)، وقال: "ربما أخطأ".

٤ – الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٣٦/١٧.

٥ – ابن حجر، التقريب، ٤٩٥/١. قال محررا التقريب: " قوله "يخطىء" كأنه أخذها من قول ابن حبان في الثقات: "ربما أخطأ"، وفرق بين العبارتين. تحرير التقريب، ٢٨٨/٣. قلت: ابن حبان قال " ربما أخطأ" في ترجمة محمد بن عبيد بن ميمون التبان، ٨٢/٩. وهو غير صاحب الترجمة ذلك انه فرّق بينهما، ولعل ابن حجر ومن بعده صاحبي التحرير خلطا بينهما وظناهما واحداً وليس الأمر كذلك.

٦ – توارد من ترجم له على ذكر أبي حاتم الرازي في الرواة عنه، منهم ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١/٨. المزي، تهذيب الكمال، ٧٢/٢٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٩٦/٩.

٧ – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٩٦/٩.

٨ – البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، ٢٥٨/٦، حديث رقم ١٦٤٤. وفي باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى، ٤١٥/٦ حديث رقم ١٧٤٣.

- حديثه – أي محمد بن عبيد بن ميمون– عن عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، قال: أخبرني ابن أبي مليكة، عن عقبة، قال: صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر فسلم، ثم قام مسرعاً، فتخطى رقاب الناس إلى بعض حُجَر نسائه، ففزع الناس من سرعته فخرج عليهم، فرأى أنهم عجبوا من سرعته، فقال: " ذكرت شيئاً من تبر عندنا فكرهت أن يحبسني، فأمرت بقسمته"[١].

- حديثه – أي محمد بن عبيد بن ميمون– عن عيسى بن يونس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: "رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية، أسقطتهن من سورة كذا وكذا"[٢].

قلت: بعد ملاحظة جميع الأحاديث التي رواها البخاري عنه وجدته يرويها عن شيخه عيسى بن يونس[٣]. فلعل له اختصاص به[٤]، ولذلك أخرج له البخاري من طريقه، ثم إن عدد أحاديثه عند البخاري وعند ابن ماجه هي سبعة عشر حديثاً، وهذا العدد ليس بالكثير، فيكون معنى "شيخ" هنا هو قلة حديثه، والله أعلم.

---

١ – البخاري، الصحيح، كتاب الآذان، باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم، ٤٣٤/٣، حديث رقم ٨٥١.

٢ – البخاري، الصحيح، كتاب الشهادات، باب شهادة الأعمى وأمره وإنكاحه، ٤٤٧/٩، حديث رقم ٢٦٥٥، وانظر: كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن وهل يقول نسيت آية كذا، ٤٤/١٧، حديث رقم ٥٠٣٧.

٣ – هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، متفق على توثيقه وإمامته.

٤ – وما وجدت من نصّ على شيءٍ ذلك.

٣٤. هشام بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث،[ط ٧]، (٤).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في "الثقات"[٢]، وقال الذهبي: "صدوق"[٣]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٤]، ونقل الخزرجي قول أبي حاتم فيه[٥].

قلت: لم يرو إلا عن أبيه، وروى عنه سفيان الثوري، وحاتم بن إسماعيل[٦]، وله في السنن الأربعة حديثاً واحداً في صلاة الاستسقاء، والحديث لا يُعرف إلا من طريقه.

رواه أبو داود[٧]، والترمذي[٨] واللفظ له، والنسائي[٩] جميعهم من طرق عن حاتم بن إسماعيل، عن هشام به. ورواه الترمذي[١٠]، والنسائي[١١]، وابن ماجه[١٢] أيضاً من طرق عن وكيع، عن سفيان الثوري، كلاهما: (حاتم بن إسماعيل وسفيان الثوري)، عن هشام بن

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٢/٩. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٦/٨. المزي، تهذيب الكمال، ١٧٤/٣٠. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٠/١١.

٢ – ابن حبان، الثقات، ٥٦٨/٧.

٣ – الذهبي، الكاشف، ٣٣٥/٢.

٤ – ابن حجر، التقريب، ٢٦٥/٢.

٥ – الخزرجي، الخلاصة، ٤٦٧/٢.

٦ – انظر: المزي، تهذيب الكمال، ١٧٤/٣٠.

٧ – أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعاتها، ٣٧٢/١، حديث رقم ١١٦٥.

٨ – الترمذي، الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، ٥٥٨/١، حديث رقم ٥٥٨. وقال عقبه: "حسن صحيح".

٩ – النسائي، السنن، كتاب، الاستسقاء، باب جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، ١٥٦/٣، حديث رقم ١٥٠٨.

١٠ – الترمذي، الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، ٥٥٩/١، حديث رقم ٥٥٩.

١١ – النسائي، السنن، كتاب الاستسقاء، باب الحال التي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج، ١٥٦/٣، حديث رقم١٥٠٦، وفي كتاب الاستسقاء، باب كم صلاة الاستسقاء، ١٦٣/٣، حديث رقم ١٥٢١.

١٢ – ابن ماجه، السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، ٤٠٣/١، حديث رقم ١٢٦٦.

إسحاق، عن أبيه إسحاق ابن عبدالله، قال: أرسلني الوليد بن عقبة، وهو أمير المدينة، إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله ﷺ؟ فأتيته، فقال: إن رسول الله ﷺ خرج مُتَبَذِّلاً مُتَوَاضعاً مُتَضَرِّعاً، حتى أتى المصلى، فلم يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هذه، ولكن لم يزل في الدعاء وَالتَّضَرُّع والتكبير، وصلّى ركعتين كما كان يصلي في العيد. وقال الترمذي عقبه: "حسن صحيح".

هشام بن إسحاق الـ"شيخ" يروي هذا الحديث عن أبيه، وأبوه يحكي ويروي قصة حدثت معه، وهاتان القرينتان من قرائن قبول تفرد الراوي في الحديث، فالحديث في أقل أحواله حسن[١]، والله أعلم وقول أبي حاتم في هشام "شيخ" إنما هي دلالة على قلة حديثه.

٣٥. الوليد بن كثير بن سنان، [ط ٨]، (س).

قال أبو حاتم: "شيخ، يكتب حديثه"[٢].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، ونقل الذهبي والخزرجي قول أبي حاتم فيه[٤]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٥].

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي، أخرج له حديثاً واحداً هو ما يرويه بسنده عن الوليد بن كثير، عن الضحاك بن عثمان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عامر بن سعد، عن أبيه: "أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره"[٦].

---

١ – وقد حسنه الألباني، في كتبه التي قسّم فيها السنن إلى صحيح وضعيف، وإرواء الغليل، ١٣٣/٣.

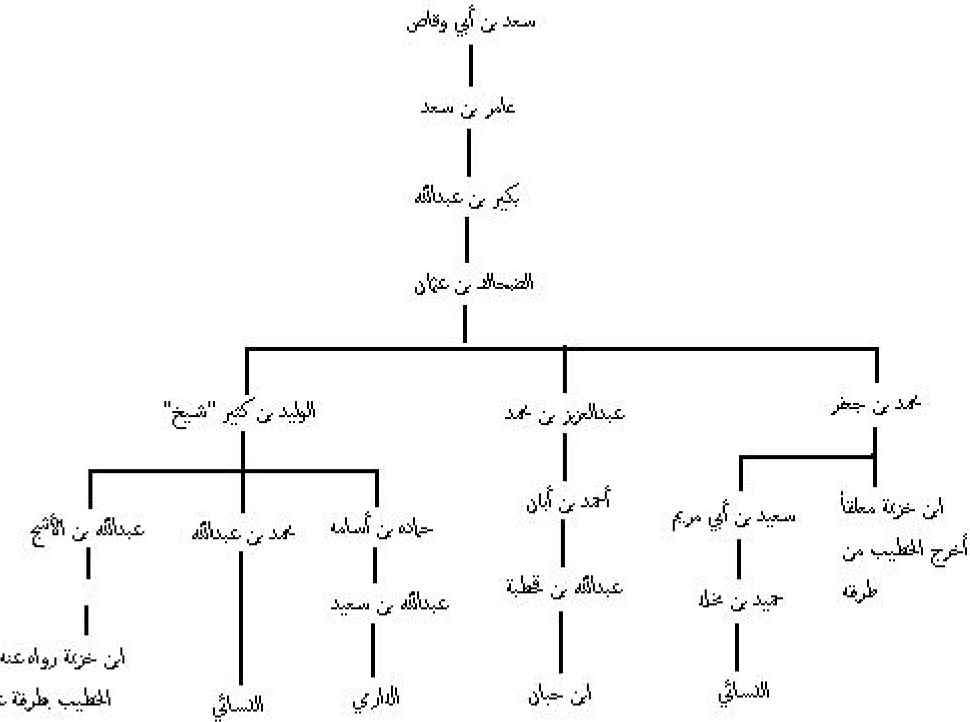
٢ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤/٩. وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ٧١/٣١. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٠/١١.

٣ – ابن حبان، الثقات، ٢٢٢/٩.

٤ – الذهبي، الكاشف، ٣٥٤/٢. وفي ميزان الاعتدال (٣٤٥/٤) قال الذهبي بعد ان ذكر قول أبي حاتم فيه مقتصراً على قوله "يكتب حديثه"، قال معلقاً: " هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار".

٥ – ابن حجر، التقريب، ٢٨٨/٢.

٦ – النسائي، السنن، كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب اسكر كثيره، ٣٠١/٨.



قلت: الوليد بن كثير[١] متابع، تابعه محمد بن جعفر[٢]، وعبدالعزيز بـــن محمـــد[٣]، عـــن الضحاك بن عثمان، يرويه عنه والوليد بن كثير، ثلاثتهم عن الضحاك به.

وصحّح ابن حجر، وابن الملقن، والألباني إسناد الحديث، وحسّنه حسين ســليم أســد[٤]. وبدراستنا لسند حديث النسائي تبين لنا أن أقلّهم حالاً هو الوليد بن كثير الـــ"شيخ"، فالظـــاهر أن "شيخ" هنا هي إشارة لقلة مرويات الراوي، والله أعلم. حيث لم يخرج له مـــن أصـــحاب الكتب الستة إلا النسائي، أخرج له هذا الحديث الواحد، وهو متابع عليه.

---

١ – أخرج الحديث من طريقه أيضاً غير طريق النسائي المشار إليها: الدرامي في سننه، كتاب الأشـــربة، باب ما قيل في المسكر، ١٥٤/٢،عن حماد ابن أسامة، عن الوليد به. والخطيب البغدادي بسنده عـــن ابـــن خزيمة بسنده عن عبدالله بن سعيد الأشج، عن الوليد به، ٣٣٩/٣.

٢ – أخرجها النسائي في الباب نفسه، ٣٠١/٨، والخطيب من طريق ابن خزيمة في المتفـــق والمفتـــرق، ٣٣٩/٣.

٣ – ابن حبان، الصحيح، ذكر البيان بأن الأشربة التي يسكر كثيرها حرام شرب القليل منها، ١٩٢/١٢.

٤ – ابن حجر، المطالب العالية، ٤٠٧/٥، ابن الملقن، تذكرة المحتاج إلـــى أحاديـــث المنهـــاج، ٤٨٩/٢.، وحسين أسد في تحقيقه لسنن الدارمي.

٣٦. يحيى بن يزيد الهُنائي، [ط ٥]، (م د).

قال أبو حاتم: " شيخ"[١].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حبان في "الثقات"[٢]، وقال العقيلي: "صويلح"[٣]، وقال الذهبي: "ما بـــه بـــأس"[٤]، وقال في كتاب آخر: "صالح"[٥]، وقال ابن حجر: "مقبول"[٦]، ونقل الخزرجي توثيق ابن حبـــان له[٧].

قلت: له عند مسلم[٨] وأبي داود[٩] حديث واحد، يروياه بالسند نفسه، عن محمد بن بشار، عن غندر محمد بن جعفر، عن شعبة، عن يحيى بن يزيد الهُنائي قال: سألت أنس ابن مالـــك عن قصر الصلاة؟ فقال: "كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراســـخ (شعبة الشاك) صلى ركعتين".

يظهر لنا مما تقدم أن يحيى بن يزيد يروي الحديث عن أنس بـــن مالـــك أي أنهـــا – روايته– في طبقة متقدمة من طبقات السند، ثم هو من الملازمين لأنس رضي الله عنه، حيث قال الذهبي في ترجمته له: "صاحب أنس"[١٠].

---

١ – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٨/٩. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٠/٨. السمعاني، أبو سعد، عبدالكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تحقيق عبدالله البارودي، دار الجنان، بيـــروت، ط١، ١٤٠٨هـــ – ١٩٨٨م، ٦٥٢/٥، المزي، تهذيب الكمال، ٤٣/٣٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٦٤/١١.

٢ – ابن حبان، الثقات، ٥٣٠/٥.

٣ – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٤٣٦/٤.

٤ – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤١٥/٤.

٥ – الذهبي، الكاشف، ٣٧٨/٢.

٦ – ابن حجر، التقريب، ٣١٨/٢.

٧ – الخزرجي، الخلاصة، ١٩/٣.

٨ – مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، ٤٨١/١، حـــديث رقم٦٩١.

٩ – أبو داود، السنن، أبواب صلاة السفر، باب متى يقصر المسافر؟، ٣٨٤/١، حديث رقم١٢٠١.

١٠ – الذهبي، الميزان، ٤١٥/٤.

وغير ذلك أن الراوي عنه هو شعبة، وقد تكرر معنا في غير ما موضع أن شـــعبة لا يروي إلا عن ثقة[1].

ويضاف لذلك إخراج مسلم له في صحيحه على سبيل الاحتجاج، كل ما تقدم من قرائن تجعلنا نحكم بصحة الحديث، وأن لفظة "شيخ" في حق هذا الراوي دلالة على قلـــة حديثـــه، والله أعلم.

١ – انظر ذلك في ترجمة سوادة بن حنظلة في هذه الدراسة.

الخاتمة

تمت بتوفيق الله تعالى وبمنّه وكرمه هذه الدراسة، وتوصلت من خلالها إلى بعض النتائج، وهي على النحو الآتي:-

١. يعد الإمام أبو حاتم الرازي أكثر من صدرت عنه لفظة "شيخ" كمصلح نقدي وهو أشهر من استعملها مقارنة بغيره من النقاد، يشهد لذلك الدراسة التطبيقية، ومن قالها بعده تبعٌ له في الغالب.
٢. لأبي حاتم الرازي منطلقات يحكم من خلالها على الراوي بهذا الحكم منها قلة حديثه، وخفة ضبطه للحديث، أو عدم عنايته به، وغيره.
٣. أشهر معاني لفظة "شيخ" عند أبي حاتم وأوضحها هو قلة مرويات الراوي الموصوف بهذا اللفظ، ثم قلة عنايته بالحديث.
٤. أبو حاتم الرازي من نقاد الحديث المتشددين في أحكامه على الرجال، لكننا وجدنا أن تشدده في الشيء الذي أطلع هو عليه ولم يطلع عليه غيره.
٥. كلام ابن أبي حاتم الرازي في الرواة ومراتبهم هو الأساس الذي سار عليه كل من جاء بعده في بيان أحكام مراتب الجرح والتعديل.
٦. اختلاف علماء الحديث في معنى "شيخ" فبعضهم على أنها في مرتبة من ينظر في حديثه، وبعضهم على أن من قيلت فيه ليس من أهل العلم، وغيرهم على أن من قيلت فيه "مجهول"، وبعضهم على أنها تعديل.
٧. هذه اللفظة "شيخ" لما قالها أبو حاتم الرازي ما قالها هكذا مجردة، ولكن بناء على استقراء حال الراوي ومجموعة اعتبارات تكونت في ذهنه عن هذا الراوي أهمها قلة حديثه، وأيضاً خفة ضبطه، وقلة عنايته بالحديث.
٨. قلة مرويات الراوي لها أثر كبير في الحكم على الراوي، وقلة المرويات عادة ما تكون سبباً في توقف الناقد في الحكم على الراوي، لعدم مقدرة الناقد على اعتبار حديثه لقلته.
٩. الاستخدام المركب لمصطلح "شيخ" مقروناً بكلمة اخرى لا يدل على المقصود بلفظة "شيخ" مفردة.
١٠. درجة حديث من قيل فيه "شيخ" درجة الحديث الحسن، والله أعلم. وليس للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان تحتها.
١١. للقرائن أثر كبير في قبول مرويات من قيل فيه "شيخ" أو ردها، ومن هذه القرائن:-

- روايتهم لأحاديث الفضائل والترغيب والترهيب دون الأحكام.

- إخراج البخاري ومسلم لهما في الصحيح على سبيل الاحتجاج.
- أن يوجد في الحديث ما يدل على أن الراوي الذي قيل فيه "شيخ" قد ضبطه، كأن يكون في الحديث قصة، أو يكون ملازماً له في حديث بعينه، أو له به اختصاص كأن يكون من قيل فيه "شيخ" يروي عن أهل بيته أو بلده الذين عرفهم وحفظ حديثهم.
- نظرهم فيمن قيل فيه "شيخ" وتفريقهم بين كونه متقدماً أو متأخراً.

إن تفرّد من قيل فيه "شيخ" عن مكثرٍ يدل على ريبة فيما رواه، إذ أين كان أصحاب هذا المكثر الملازمين له عنه.

- وقفت على بعض نقاد الحديث يروي عمن قيل فيه "شيخ"، ومن عادة هؤلاء النقاد أن لا يروي إلا عن ثقة.

١٢. التفرد مظنة لوجود علة أو خطأ في الرواية، والقرائن هي التي ترجح جانب القبول أو الرد، وليس للعلماء منهج مطرد في قبول تفردات الثقات أو الشيوخ أو ردّها بل الأمر يدور مع القرائن، والقرائن أيضاً تتفاوت في قوتها.

١٣. قد تكون زيادة الثقة عند بعض العلماء المتقدمين نوع تفرد، وابن حجر خالف في ذلك واتهم من ساوى بينهما بالغفلة.

١٤. لا يصح علمياً عند الحكم على راوٍ من الرواة الاكتفاء بقول عالم فيه ولو كان من المتقدمين، بل لا بد من جمع أقوال النقاد فيه للوصل إلى حكم دقيق فيه.

١٥. صاحبا الصحيح البخاري ومسلم ينتهجان مسلك الانتقاء من حديث من قيل فيه "شيخ".

١٦. القول بتشدد النسائي في الرجال قول فيه نظر، فقد انفرد في سننه بالإخراج لرواة ليس فيهم توثيق معتبر، بل لا يوجد فيهم إلا قول أبي حاتم في أحدهم "شيخ"، اللهم إلا أن يكون قد تخفف في سننه ما لم يتخفف في حكمه العام على الرجال.

١٧. وجدت أن لفظة "شويخ" تقال في الراوي للتهوين من أمره.

١٨. المقصود بطبقة الشيوخ عند كلام العلماء عن طبقات الرواة: هو الراوي الذي لم يصل إلى الدرجة العليا من الحفظ والضبط والاتقان والملازمة فيمن يروي عنه، وقد يكون ثقة، لكن غيره في الإمام الذي يروي عنه أوثق منه وأضبط وأتقن.

١٩. استخدم بعض العلماء مصطلح "شيخ"، ولكن نادراً منهم ابن حبان وكانت عنده بمعنى: راوٍ أو رجل.

٢٠. ابن القطان الفاسي هو أول من ألمح إلى أهمية القرائن في ترجيح جانب التعديل أو التجريح فيمن قيل فيه "شيخ".

٢١. بعد هذه الدراسة أوصي بضرورة إفراد دراسات علمية لدراسة أمثال هذه المصطلح من المصطلحات المتجاذبة بين الجرح والتعديل للوصول إلى قول فصل في معانيها. وهي توصية كان قد أوصى بها الذهبي من قبل، وابن كثير، والسخاوي.

٢٢. وأوصي كذلك بدراسة أحاديث من قيل فيهم "شيخ" في غير الكتب الستة.

وفي ختام هذه الدراسة، أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيها، وأن يكون عملي فيها خالصاً لوجهه الكريم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**

- إبراهيم بن عبدالله اللاحم، **الجرح والتعديل**، ط١، مكتبة الرشد، الرياض،١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة** (٦٣٠هـ)، ط٢، (تحقيق خليل مأمون شيحا)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات، المبارك الجزري ، (ت٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (تحقيق طاهر الزاوي)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- الآجري، أبو عبيد، محمد بن علي، (ت٣٠٠هـ)، **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داوود**، ط٢ (تحقيق محمد علي قاسم العمري)، مكتبة ابن تيمية، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

- أحمد بن حنبل، (ت٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، ط١، (تحقيق وصي الله عباس)، المكتب الإسلامي، بيروت الرياض، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

________، **المسند**، ط١، (تحقيق أحمد شاكر)، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

________، **المسند**، ط١، (تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- الأرناؤوط، شعيب وبشار عواد، **تحرير تقريب التهذيب**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

- الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد، **الضعفاء**، ط١، (تحقيق فاروق حماده)، دار الثقافة الدار البيضاء، ١٤٠٥هـ.

- الألباني، محمد ناصر الدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

________، **السلسلة الصحيحة**، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.

ــــــــــــ، **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة**، ط١، مكتبة المعارف، ١٩٨٨م، الرياض.

ــــــــــــ، **صحيح الترغيب والترهيب**، ط٥، مكتبة المعارف، الرياض.

ــــــــــــ، **صحيح سنن ابن ماجة**، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

ــــــــــــ، **صحيح سنن أبي داود**، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

ــــــــــــ، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف ،(ت٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح** ، ط١، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء للنشر، الرياض،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- ابن باز، عبدالعزيز بن باز، **النكت على التقريب**، ط١، (اعتنى به عبدالله الفوزان)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ،(ت٢٥٦ هـ)، **الأدب المفرد**، ط٣ ،(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار البشائر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

ــــــــــــ، **التاريخ الصغير**، ط١، (تحقيق محمود زايد)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ــــــــــــ، **التاريخ الكبير**، (تحقيق السيد هاشم الندوي)، دار الفكر ، بيروت .

ــــــــــــ، **الجامع الصحيح**، ط١، (تحقيق محمد زهير الناصر) ، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

- البوصيري، أحمد بن أبي بكر الكناني (ت٨٤٠هـ)، **مصباح الزجاجة**، ط٢، (تحقيق محمد الكشناوي)، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٣هـ

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، (تحقيق محمد عطا)، مكتبة دار الباز .، مكة .١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

ـــــــــــــــ، **شعب الإيمان**، ط١، (تحقيق بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

- التبريزي، محمد بن عبدالله بن الخطيب، **مشكاة المصابيح**، ط٣، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ابن التركماني، علي بن عثمان المارديني (ت٧٤٥هـ)، **الجوهر النقي مع الكبرى للبيهقي**، ط١، دار المعارف الهندية، الهند، ١٣٥٢هـ.

- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، **جامع الترمذي**، ط١، (تحقيق بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

ـــــــــــــــ، **جامع الترمذي**، ط١، (تحقيق أحمد شاكر)، دار إحياء التراث، بيروت.

ـــــــــــــــ، **علل الترمذي الكبير**، ط١، ترتيب أبو طالب القاضي، (تحقيق صبحي السامرائي)، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧ هـ)، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ط١، (تحقيق خليل الميس)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

ـــــــــــــــ، **الموضوعات**، ط١، (تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان)، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (ت٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط١، دار إحياء التراث، بيروت ،١٣٧١ هـ، ١٩٥٢م .

ـــــــــــــــ، **علل الحديث**، (تحقيق محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت،١٤٠٥هـ.

ـــــــــــــــ، **المراسيل**، ط١، (تحقيق شكر الله قوجاني)، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٣٩٧هـ .

- الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، ط١، (تحقيق مصطفى عبد القادر)، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ـــــــــــ، **معرفة علوم الحديث** ، ط٢ ، (تحقيق السيد معظم حسين) ،دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، **الثقات**، ط١، (تحقيق دائرة المعارف العثمانية)، حيد أباد الدكن، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ـــــــــــ، **صحيح ابن حبان**، ط٢، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٤١هـ - ١٩٩٣م.

ـــــــــــ، **المجروحين والمتروكين من المحدثين والضعفاء**، ط١، (تحقيق محمود إبراهيم)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

ـــــــــــ، **مشاهير علماء الأمصار**، (تحقيق م .فلاشهمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م .

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، ط٢، (تحقيق مصطفى عبدالقادر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ـــــــــــ، **التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير**، ط١، (تحقيق عبد الله المدني)، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

ـــــــــــ، **تهذيب التهذيب**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

ـــــــــــ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (تحقيق محب الدين الخطيب)، دار المعرفه، بيروت.

ـــــــــــ، **لسان الميزان**، ط٣، (تحقيق دائرة المعارف النظامية)، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـــــــــــ، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**،

ـــــــــــ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط١، (تحقيق عبدالله الرحيلي)، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

ـــــــــــــ، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ط١، (تحقيق ربيع المدخلي)، نشر عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن محمد بن سعيد (ت٤٥٦هـ) ، **المحلى**، (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- خالد أحمد المؤذن، **إقامة البرهان على ضعف حديث استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان**، ط١، (قدّم له مقبل الوادعي)، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت٩٠٠هـ)، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال** ، ط٥ ، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات، حلب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١هـ)، **صحيح ابن خزيمة** ، ط٥، (تحقيق محمد الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت ،١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر .(ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت .

ـــــــــــــ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (تحقيق محمود الطحان)، مكتبة المعارف، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

ـــــــــــــ، **الكفاية في علم الرواية**، (تحقيق أبو عبد الله السورقي)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

ـــــــــــــ، **المتفق والمفترق**، ط ١، (تحقيق محمد صادق)، دار القادري، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- خلود الحسبان، **الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، ٢٠٠٥م.

- الخليلي، الخليل بن عبد الله أبو يعلى (ت٤٤٦هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط١، (تحقيق محمد سعيد)، مكتبة الرشد، الرياض .١٤٠٩هـ.

- خليل بن محمد العربي، **السلسبيل في عبارات الجرح والتعديل**، ط١، دار الإمام البخاري، قطر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير النسائي (ت٢٧٩هـ)، **التاريخ الكبير**، ط١، (تحقيق صلاح فتحي)، دار الفاروق، القاهرة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

* الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥ هـ)، **الإلزامات والتتبع**، ط٢، (تحقيق مقبل الوادعي)، دار الكتب العلمية، بيروت . ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

ـــــــــــ، **سؤالات البرقاني للدارقطني**، ط١، (تحقيق عبدالرحيم القشقري)، نشر كتب خانه جميلي، باكستان، ١٤٠٤هـ.

ـــــــــــ، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ط١، (تحقيق موفق عبدالقادر)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ـــــــــــ، **السنن**، (تحقيق السيد عبد الله هاشم)، دار المعرفة .، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

ـــــــــــ، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١، (تحقيق محفوظ الرحمن السلفي)، دار طيبة، الرياض ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥هـ)، **السنن**، ط١، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار الكتاب العربي، بيروت . ١٤٠٧ هـ.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**، ط١، (تحقيق محمد الصباغ)، الدار العربية، بيروت.

ـــــــــــ، **السنن**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت.

ـــــــــــ، **السنن**، ط١، (تحقيق عبدالعليم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الدريس، خالد منصور، **آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره**، رسالة جامعية، دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.

- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت٢٨١ هـ)، **إصلاح المال**، ط١، ١٤١٧ هـ.

- الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز ، (ت٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الاعلام**، ط١، (تحقيق عمر تدمري)، دار الكتاب العربي، ١٤١١، ١٩٩٩.

ـــــــــ، **سير اعلام النبلاء**، ط٩، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

ـــــــــ، **الكاشف في ذكر من له رواية في الكتب الستة**، ط١، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة، جدة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

ـــــــــ، **المغني في الضعفاء**، ط١، (تحقيق الدكتور نور الدين عتر)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

ـــــــــ، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ط٢، (تحقيق عبدالفتاح أبو غده)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢هـ.

ـــــــــ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط١، (تحقيق علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، **مختار الصحاح**، ط١، (تحقيق محمود خاطر)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

- الراغب الأصفهاني،الحسين بن محمد بن المفضل، **محاضرات الأدباء**.

ـــــــــ، **مفردات ألفاظ القرآن**، دار القلم، دمشق.

- الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، (ت٣٦٠هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ط٣، (تحقيق محمد عجاج)، دار الفكر، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

- ابن رجب ،عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، ط٤، (تحقيق همام سعيد)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

________، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط١.

- الزبيدي، المرتضى محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط١.

- أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤ هـ) .ـ **سؤالات البرذعي لأبي زرعة**، ط٢، (تحقيق سعدي الهاشمي)، دار الوفاء، المنصورة .١٤٠٩هـ.

- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت٧٩٤) ، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ط١. (تحقيق زين العابدين بلا فريج)، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.

- الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف ،(ت٧٦٢هـ)، **نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**، ط١ ، (تحقيق محمد عوامة)، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- ابن سبط العجمي، برهان الدين الحلبي، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، ط١، (تحقيق علاء الدين علي رضا)، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م.

- السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ط١**، (تحقيق علي حسين علي)، مكتبة السنة القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٣م.

- ابن سعد ، محمد بن سعد الزهري (ت٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**،ط١، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت.

- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (ت٥٦٢ هـ)،**الأنساب**، ط١، (تحقيق عبدالله البارودي)، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ– ١٩٩٨م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، ط١، (تحقيق عبدالفتاح عبداللطيف)، مكتبة الرياض الحديثة، بيروت.

- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت١٢٥٥هـ)، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، ط٣، (تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

_______، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، ط١، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ابن شاهين، عمر بن أحمد الواعظ (ت٣٨٥ هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، (تحقيق صبحي السامرائي)، الدار السلفية، الكويت .١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، (ت٢٣٥هـ)، **المصنّف**، ط١، (تحقيق كمال الحوت)، مكتبة الرشد، الرياض ،١٤٠٩هـ .

- ابن الصلاح، عثمان أبو عمرو (ت٦٤٣هـ)، **مقدمة ابن الصلاح**، ط١، (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١م.

- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام ، (ت٢١١هـ)، **المصنف**، ط٢، (حبيب الرحمن الاعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت . ١٤٠٣هـ.

- ابن طاهر، محمد بن علي المقدسي، (ت٥٠٧هـ)، **معرفة التذكرة**، (تحقيق محمود نصار)، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد ، (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، (تحقيق طارق عوض الله) ، دار الحرمين ، القاهرة، ١٤١٥هـ .

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ، (ت٣١٠ هـ)، **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**، ط١، (تحقيق محمود شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ـــــــــــ، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، ط١، (تحقيق أحمد شاكر)، دار مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي ، (ت٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، ط١، (تحقيق محمد زهدي النجار)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ.

- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، (ت٢٠٤ هـ)، المسند، دار المعرفة، بيروت.

- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، (ت٢٨٧ هـ)، **الآحاد والمثاني**، ط١، (تحقيق الدكتور باسم الجوابرة)، دار الراية، الرياض .، ١٤١١هـ، ١٩٩١م .

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري (ت٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط١، (صححه عادل مرشد)، دار الأعلام، الأردن، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- عبد بن حميد بن نصر (ت٢٤٩هـ)، **المسند**، ط١، (تحقيق صبحي السامرائي)، مكتبة السنة، القاهرة .١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- عبد القادر مصطفى المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- ابن عبدالهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت٧٤٤هـ)، **تعليقة على العلل لابن أبي حاتم**، ط١، (تحقيق سامي جادالله)، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

ـــــــــــ، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، ط١، (تحقيق أيمن شعبان)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

ـــــــــــ، **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، ط١، (تحقيق عقيل المقطري)، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

ـــــــــــ، **المحرر في الحديث**، ط٣، (تحقيق يوسف مرعشلي وآخرون)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله (ت٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، ط١، (تحقيق عبد العليم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، (ت٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ ، (تحقيق سهيل زكار) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ، (ت٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، ط١، (تحقيق محب الدين غرامة)، دار الفكر، بيروت ، ١٩٩٥م.

- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر (ت٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير** ، ط١، (تحقيق حمدي السلفي)، دار الصميعي، الرياض،١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

- العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدى (ت٧٦١هـ)، **المختلطين**، ط١، (تحقيق رفعت فوزي وعلي عبدالباسط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م.

  ـــــــــــ، **نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد.**

- علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة.**

- العيني، بدر الدين محمد بن أحمد (ت٨٥٥ هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث، بيروت.

- ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن الحسين بن فارس (ت٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، ط١، (تحقيق عبد السلام هارون)، اتحاد الكتاب العرب،١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، (تحقيق خليل منصور)، دار الكتب العلميّة.، بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

- فيصل باسم الجوابرة، **الحديث الحسن عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري**، رسالة جامعية، دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ.

- القاري، الملا علي القاري، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.**

- ابن قدامة، عبد الله بن احمد المقدسي (ت٦٢٠ هـ)، **المغني في فقه الإمام احمد**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- ابن القطان أبو الحسن على بن محمد (ت٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام**، ط١، (تحقيق حسين آيت سعيد)، دار طيبة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي ، (ت٧٧٤هـ)، **اختصار علوم الحديث، ط١، دار القبس، دمشق.**

ـــــــــــــ، **تفسير القرآن العظيم** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

ـــــــــــــ، **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن** ،ط١ ، (تحقيق عبد المعطي قلعجي)، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- الكلاباذي ، أبو نصر أحمد بن محمد ، (ت٣٩٨هـ)، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ط١ ، (تحقيق عبد الله الليثي) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

- ابن الكيال ، أبو البركات محمد بن أحمد، (ت٩٢٩هـ)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات**، (تحقيق حمدي السلفي)، دار العلم، الكويت.

- اللكنوي، محمد بن عبد الحي، (ت ١٣٠٤هـ)، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ط٧، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، دار السلام، القاهرة،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

- المأربي، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**، ط١، مكتبة ابن تيميه، القاهرة، ١٩٩١م.

- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، **سنن ابن ماجة**، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.

- مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩ هـ)، **الموطأ** ، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ، دار إحياء التراث ، مصر.

- المباركفوري ، أبو العلا محمد بن عبد الرحمن ،ت(١٣٥٣هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، (ت٧٤٢هـ)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف،** (تحقيق عبد الصمد شرف الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

ـــــــــــــ، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١ (تحقيق بشار عواد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ -١٩٩٨م.

- مسلم بن الحجاج ، أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **التمييز.**

ـــــــــــــ، **صحيح مسلم** ، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث. بيروت.

- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت١٣٨٦ هـ) **.التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،** ط١، (تحقيق محمد الألباني)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦ هـ.

- ابن معين ، أبو زكريا يحيى بن معين ، (ت٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)** ، ط١، (تحقيق أحمد سيف)، مركز البحث العلمي، مكة، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ـــــــــــــ، **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ط١**، (تحقيق أحمد سيف)، دار المأمون للتراث، دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- مغلطاي، علاء الدين بن قليج، (ت٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ط١، (تحقيق عادل محمد)، دار الفاروق، القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي (ت٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير،** ط١، (تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون)، دار الهجرة، السعودية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

ـــــــــــــ، **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، ط١، (تحقيق عبدالله اللحياني)، دار حراء، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

- المليباري، حمزه، **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- ابن مندة، محمد بن إسحاق بن منده، **التوحيد**، (تحقيق علي الفقيهي)، دار الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، (ت٧١١ هـ)، **لسان العرب المحيط** ، ط ٢، (أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط ونديم مرعشلي)، دار صادر، بيروت.

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، **تسمية مشايخ النسائي، ط١، (تحقيق الشريف العوني) دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.**

ـــــــــــــ، **سنن النسائي الكبرى**، ط١، (تحقيق عبد الغفار سليمان)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

ـــــــــــــ، **السنن الصغرى (المجتبى)** ، ط٢، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة) ، مكتبة المطبوعات، حلب ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

ـــــــــــــ، **الضعفاء والمتروكين**، ط١، (تحقيق محمود ابراهيم زايد)، دار الوعي،حلب، ١٣٩٦هـ.

- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ)، **حلية الأولياء**، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦ هـ)، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**، ط٢، (تحقيق نورالدين عتر) دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

ـــــــــــــ، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت ، ١٣٩٢هـ .

- الهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الريان للنشر، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- وليد العاني، **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**، ط١، دار النفائس، الأردن، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، (ت ٣٠٧هـ)، **المصنف**، ط١ (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ملحق بأسماء رواة قيل في كل واحد منهم "شيخ"، وأخرج لهم البخاري أو مسلم أو كليهما[١].

الرقم	اسم الراوي	من اخرج له	"القائل فيه شيخ"	قول ابن حجر
١	اسحاق بن راشد الجزري	خ	أبو حاتم	ثقة في حديثه عن الزهري وهم
٢	اسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد	٢	أبو حاتم	ثقة
٣	أشعث بن عبدالله بن جابر الحداني	خت	أبو حاتم	صدوق
٤	أفلح بن سعيد الأنصاري	م	أبو حاتم	صدوق
٥	أيمن بن نابل الحبشي	خ	أبو حاتم	صدوق يهم
٦	بجالة بن عبدة التميمي	خ	أبو حاتم	ثقة
٧	بشر بن خالد العسكري	خ	أبو حاتم	ثقة يغرب
٨	بكر بن عمرو المعافري	٢	أبو حاتم	صدوق عابد
٩	بهز بن حكيم بن معاوية	خت	أبو حاتم	صدوق
١٠	حسان بن فائد العبسي	خ	أبو حاتم	
١١	الحسن بن خلف بن شاذان	خ	أبو حاتم	صدوق له أوهام
١٢	الحسن بن مدرك السدوسي	خ	أبو حاتم	لا بأس به
١٣	حمزه بن عمرو العائذي	م	أبو حاتم	صدوق
١٤	خالد بن سلمة بن العاص	م	أبو حاتم	صدوق رُمي بالإرجاء
١٥	خلف بن خالد القرشي	خ	أبو حاتم	صدوق
١٦	زياد بن حسان بن قرة الباهلي	خ	أبو زرعة	ثقة ثقة
١٧	زياد بن الربيع اليحمدي	خ	أحمد بن حنبل	ثقة
١٨	زياد بن فياض الخزاعي	م	أبو زرعة	ثقة عابد
١٩	سالم بن عبدالله النصري	م	أبو حاتم	صدوق
٢٠	سعيد بن عمرو بن اشوع	٢	الحاكم	ثقة رمي بالتشيع
٢١	سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي	٢	أبو حاتم	صدوق رمي بالتشيع
٢٢	سهل بن حماد العنقزي	م	أبو حاتم	صدوق
٢٣	سوادة بن حنظلة القشيري	م	أبو حاتم	صدوق

[١] – رمزت لمن أخرج له البخاري برمز (خ) ومن أخرج له مسلم برمز (م) وما اتفقا عليه برقم (٢).

٢٤	صالح بن حاتم بن وردان	م	أبو حاتم	صدوق
٢٥	صالح بن رستم المزني	خت م	أبو حاتم	صدوق كثير الخطأ
٢٦	عباس بن الوليد بن نصر النرسي	٢	أبو حاتم	ثقة
٢٧	عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار	م	أبو حاتم	لا بأس به
٢٨	عبدالرحمن بن مهران المدني	م	الدارقطني	مقبول
٢٩	عبدالرحمن بن وعلة المصري	م	أبو حاتم	صدوق
٣٠	عبدالله بن عبدالله بن الأصم البصري	م	أبو حاتم	صدوق
٣١	عبدالله بن المثنى بن عبدالله الأنصاري	خ	أبو حاتم	صدوق كثير الغلط
٣٢	عبدالملك بن إبراهيم الجُدِّي	خ	أبو حاتم	صدوق
٣٣	عثمان بن صالح بن صفوان	خ	أبو حاتم	صدوق
٣٤	عثمان بن عثمان الغطفاني	م	أبو حاتم	صدوق ربما وهم
٣٥	غيلان بن جامع بن أشعث المحاربي	م	أبو حاتم	ثقة
٣٦	الفضل بن العلاء أبو العباس	خ	أبو حاتم	صدوق له أوهام
٣٧	قيس بن حفص بن القعقاع	خ	أبو حاتم	ثقة له أفراد
٣٨	محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي	خ	أبو حاتم	صدوق فيه لين
٣٩	محمد بن عبيد بن ميمون	خ	أبو حاتم	صدوق يخطئ
٤٠	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص	٢	أبو حاتم	صدوق له أوهام
٤١	محمد بن فضيل بن غزوان	٢	أبو حاتم	صدوق عارف
٤٢	محمد بن يحيى بن علي الكناني	خ	أبو حاتم	ثقة
٤٣	المختار بن فلفل المخزومي	م	أبو حاتم	صدوق له أوهام
٤٤	مسلم بن مخراق العبدي	م	أبو حاتم	صدوق
٤٥	هارون بن سعيد بن الهيثم	م	أبو حاتم	ثقة فاضل
٤٦	هلال بن علي بن أسامة	٢	أبو حاتم	ثقة
٤٧	يحيى بن سليمان بن يحيى	خ	أبو حاتم	صدوق يخطئ
٤٨	يحيى بن يزيد الهنائي	م	أبو حاتم	مقبول
٤٩	يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون	٢	أبو حاتم	ثقة
٥٠	أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب	م	أحمد بن حنبل	ثقة

الفهارس التحليلية.

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾	هود	٧٢	١٠
﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾	يوسف	٧٨	١٠
﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾	القصص	٢٣	١٠
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا﴾	غافر	٦٧	١٠

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

إنما الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	٨٠
أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فأومأ ...	أبو بكرة	٩٩
أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر	ابن عباس	١٠٢
إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من ...	ابن عباس	١٠٣
إن رسول الله ﷺ لم يطف هو وأصحابه ...	ابن عباس	١٠٣
إن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة	عائشة	١١٦
أن رسول الله ﷺ قاء فتوضأ	أبو الدرداء	١٢١
أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير	عبدالرحمن بن أبزى	١٣٩
أيما إهاب دبغ فقد طهر	ابن عباس	١٠٢
أيما رجل يدين ديناً وهو مجمع أن لا يوفيه إياه	صهيب الخير	١٥٠
حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة	أبو سعيد الخدري	١٠٥
الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة	جرير بن عبدالله	١٤٨
دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب	مزيدة بن جابر	٣٦ /٩٥
ذكرت شيئاً من تبر عندنا فكرهت أن يحبسني	عقبة	١٨٥
رأيت علياً توضأ، فغسل كفيه حتى أنقاهما	أبو حية الوادعي	٣٧
الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء	المغيرة بن شعبة	١٢٧
زادك الله حرصاً ولا تعد	أبو بكرة	١٠٠
السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد...	عبدالله بن سرجس	١٥٩
في دية الخطأ عشرون جذعة	عبدالله بن مسعود	١٦٧
كان إذا سلَّم سلَّم ثلاثاُ	أنس بن مالك	٨٤
كان زنج يلعبون بالمدية	عمرو بن حريث	١٣٨
كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال	أنس بن مالك	١٨٩
كان رسول الله ﷺ إذا سافر... اللهم أنت الصاحب	أبو هريرة	١٧٠
كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر	أبي بن كعب	١٦٩
كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر	ابن عباس	١٠
كنّا نصيب المغانم مع النبي ﷺ	عبدالرحمن بن أبزى	١٤١
لأرمقن صلاة رسول الله ﷺ الليلة	زيد بن خالد	١٦٦
لا يغرنكم نداء بلال	سمرة بن جندب	١٤٧
لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة...	عائشة	١٨٥

ليست لكم ولستم منها في شيء، إنما كانت ...	أبو ذر الغفاري	١٦١
ليس منا من دعا إلى عصبية	جبير بن مطعم	١٥٦
ليلني منكم أولو الأحلام والنهى	عبدالله بن مسعود	١٤٨
ما كان الذراع أحب اللحم إلى رسول الله ﷺ	عائشة	١٧٢
ما من أربعين من مؤمن يشفعون لمؤمن	ابن عباس	١٢٩
ما لي رأيتكم أكثرتم من التصفيح	سهل بن سعد	١٧٧
مطرنا ذات ليلة فأصبحت الأرض مبتلة	عبدالله بن عمر	١٧٦
من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة	أبو سعيد الخدري	١٨٣
من سُئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة ...	أنس بن مالك	١٧٦
من مات مريضاً مات شهيداً	أبو هريرة	١٢٤
الميت يعذب ببكاء الحي عليه	عمران بن حصين	١٥٧
نهى رسول الله ﷺ أن يضحى بأعضب القرن	علي بن أبي طالب	١٣٦
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر	ابن عباس	١٠٤
يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله	عبدالله بن مسعود	٧٩
يا أبا ذر إني أراك ضعيف	أبو ذر	١٣١
يا علي أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة	ابن عباس	٧٤

فهرس الأعلام المترجم لهم

The Concept of "*shaykh*" in the works of *hadith* scholars: applied study on the Six Books

By

Abd al-Rahman -Mashagbah

Supervisor

Dr. Sultan Sanad al-Akaylih

This study investigates the concept "*shaykh*" as it is used in the works of *hadith* scholars. This concept is one of those of the discipline of *al-Jarh wa alTa'dil* (contestation and Justification). In this study, we highlight the importance of some of the controversial concepts in this discipline. This is because determining the meaning of such concepts is necessary for the evaluation of the *hadith*. The present study also discloses the impact of the rareness of narration on the evaluation of narrators and their narrations. Therefore, the inductive, analytical and critical approaches are applied here. The thesis is divided into introduction, introductory section, two theoretical chapters, and a practical part that includes examples on narrators from the Six Books described as "*shaykh*".

In the introduction, the aims and importance of the study are presented. In the introductory section the concept *shaykh* and its various uses are discussed. This is in addition to the discussion of some other related concepts.

In Chapter One, we discussed and analyzed the place of the concept in question amongst the grades of *al-Jarh wa al-Ta'dil*, and whether this description is of those of *al-Jarh* or it is of those of *al-Ta'dil*. The impact of rareness of narration on the evaluation of narrators and narrations, and the status of the *ahadith* of *"shaykh"* have been examined in this study as well. In Chapter Two, the controls for dealing with the narrations of "*shaykh*", especially in solitary narrations are presented. Finally, we presented the practical part of the thesis, recommendations and the conclusions arrived at in the study.